الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر –بسكـرة –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الموضوع:

تـأثير البنية التحتية الرقمية على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية دراسة مقارنة: الجزائر والسعودية

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مـالية وتـجارة دولية

إعداد الطالبة:
عـويش فيروز

إشراف الأستاذة:
د.جـوامع لبيبة

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
رايـس حـدة	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	بـسكـرة
جـوامع لبيـبة	أستاذ محاضر – ب–	مقررا	بـسكـرة
حـمودي دلال	أستاذ محاضر – أ–	مناقشا	بـسكـرة

السنة الجامعية : 2023/2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر –بسكـرة –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الموضوع:

تـأثير البنية التحتية الرقمية على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية دراسة مقارنة: الجزائر والسعودية

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مـالية وتـجارة دولية

إعداد الطالبة:
عـويش فيروز

إشراف الأستاذة:
د.جـوامع لبيبة

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
رايـس حـدة	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	بـسكـرة
جـوامع لبيـبة	أستاذ محاضر – ب–	مقررا	بـسكـرة
حـمودي دلال	أستاذ محاضر – أ–	مناقشا	بـسكـرة

السنة الجامعية : 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

أسجد لله حمدا وشكرا وتعظيما الذي هداني, ويسر لي أمري، ومنحني العزم والصبر,وحبب لي البحث العلمي.وأعانني على إنجاز هذا العمل المتواضع.

وإهتداءا بهدي النبي صلى الله عليه وسلم في أن من شكر الناس فقد شكر الله عز وجل.فمن هذا أغتنم الفرصة كي أتقدم بجزيل الشكر والامتنان و العرفان إلى كل من أفاض علي بحبه وأثمر في غرس بذور هذا العمل المتواضع حتى ظهر إلى النور وأخص بالشكر والدتي نبع الحنان والعطاء.

كما لا يسعني أن أتقدم بجزيل الشكر و الامتنان لمشرفتي:

الدكتورة جوامع لبيبة

والتي يعود لها الفضل الكبير في أن يرى هذا العمل البحث النور، والتي تابعته وهو مازال فكرة، وتكرمت مشكورة بمتابعته والإشراف عليه في كافة مراحله إذ لم تبخل علي بتوجيهاتها ونصائحها القيمة، فكان بفضل مساعداتها الجلية هذا العمل المتواضع، فلك مني كل الإجلال والتقدير.

كما لا يفوتني أن أتقدم بوافر شكري وعظيم امتناني إلى أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذا العمل.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير، إلى أساتذتي الكرام بقسم العلوم التجارية لما قدموه لي من مساعدة ونصائح جلية، فلكم مني أساتذتي الكرام أسمى معاني الإجلال والعرفان.

وأخيرا أتقدم بالشكر والامتنان لكل من مد لي يد العون من قريب أو بعيد، لكم جميعا وافر الشكر والتقدير .

إهداء

إلـى قـرة **عيني ، و ضـوء دربـي أمـي حـفظـها الله .**

إلـى إخـوتـي : طارق ، زهيـر ، وهـيبة ومـنصف .

إلـى الكـتاكيت: عبد الرحمـان ، آية الرحمان ، أصيل ، وريم ، أيـــوب، عبد الرزاق ، لجين..

إلـى أخـوالي : صالح ، كـمال ، و رقيـّة .....

إلى كريمة وسارة

إلـى كـل من علـّمني حــرفا .....

إلـى كـل زملائي وزميـلاتي بالـجامـعة .....

إلـى كـل من يعرفـني.....

أهـــــــــدي ثـــــمـــــــــــرة **جـــهـــــدي**

عـويـش فـيـروز

الملخص:

يعتبر تطوير البنية التحتية الرقمية من ابرز مقومات التحول إلى الاقتصاد الرقمي الذي تراهن عليه اليوم كل الدول النامية، في ظل التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والذي مس مختلف جوانب الحياة.الأمر الذي زاد من ضرورة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول، باعتباره مصدر هام للتمويل من جهة وناقل للتكنولوجيا المتطورة من جهة أخرى. لذا تسعى الدراسة الحالية إلى تسليط الضوء على البنية التحتية الرقمية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر وقدرتها على جذبه في الجزائر والسعودية. وقد اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي المقارن لأنه الأنسب لإيجاد طبيعة العلاقة بين متغيري الدراسة ومعرفة أسباب وكيفية حدوثها.

وتوصلت الدراسة الحالية إلى قدرة البنية التحتية الرقمية على زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن الجزائر متأخرة على السعودية في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إليها بسبب ضعف بنيتها التحتية الرقمية. وأوصت بضرورة قيام الجزائر بتعزيز الاستثمار في بنيتها التحتية الرقمية لأجل تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: البنية التحتية الرقمية؛الاستثمار الأجنبي المباشر؛الدول النامية

Abstract:

The devlopement of digital infrastructure is one of the most important element of the transition to the digital ecomomy,Waht all devoloping countries are betting on to day in light of the rapid development of information technology ,Which touched variou aspects of life which incresed the need to attract foreign direct investment to these countries,as an important source of financing on the one hand and acarrier of advanced technologies on the other hand, therefore the current study seeks to shed light on the Digital infrastructure and its relationship to foreign direct investment ants its ability to attract it in Algeria and Saudi Arabia.

The current study followed the comparative descriptive approache because it is most appropriate to find the nature of the relationship between the two variables of the study and to know how it occurred.

The study found the ability of digital infrastructure to increase the volume of foreign direct investiment and that Algeria lags behind Saudi Arabia in the amount of foreign directt investment coming to it due to its weak digital infrastructure.The study recommended the need for Algeria to promote more investment in its digital infrastructure in order to achieve sustainble developement.

Keywords : Figure infrastructure ;direct foreign investment ;Developing countries

الفهرس

شكر وعرفان I

إهداء II

الملخص: III

قائمة الجداول VI

قائمة الاشكال VII

مقدمة: ..... أ

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للاقتصاد الرقمي والاستثمار الأجنبي المباشر .....

تمهيد: 6

المبحث الأول: ماهية الاقتصاد الرقمي. 7

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الرقمي(النشأة، تعريف، الخصائص) 7

المطلب الثاني: أهمية الاقتصاد الرقمي والدوافع المحركة له 10

المطلب الثالث: مجالات تطبيق الاقتصاد الرقمي 12

المطلب الرابع : تحدّيات الاقتصاد الرقمي 15

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر 16

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر 16

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر 17

المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر 21

المبحث الثالث: متطلبات تطبيق الاقتصاد الرقمي 28

المطلب الأول: البنية التحتية الرقمية ومكوناتها 28

المطلب الثاني: قدرة القطاع المالي على توفير وتطوير الاستثمارات ورؤوس الأموال المخاطرة من أجل دعم ومساندة الأفكار الجديدة 32

المطلب الثالث: رأس المال البشري 34

المطلب الرابع: توفير البيئة القانونية المنظمة لمنافسة العادلة وضمان تحقيق أمن سيبيراني: 35

خلاصة الفصل: 37

الفصل الثاني: تحليل تأثير البنية التحتية الرقمية على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والسعودية

تمهيد: 39

المبحث الأول: واقع البنية التحتية الرقمية والاقتصاد الرقمي في الجزائر والسعودية.....40
المطلب الأول: البنية التحتية الرقمية والحكومة الإلكترونية في الجزائر والسعودية 40
المطلب الثاني: البنية التحتية التشريعية والقانونية والأمن الإلكتروني 42
المطلب الثالث: البنية التحتية المصرفية والمالية وقطاع ريادة الأعمال في الجزائر والسعودية.....44
المطلب الرابع: الإنجازات الرقمية في الجزائر والسعودية 46
المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والسعودية 51
المطلب الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والسعودية 51
المطلب الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والسعودية 52
المطلب الثالث: الإصلاحات المتبعة لتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر والسعودية 54
المبحث الثالث: تقييم دور البنية التحتية الرقمية في زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والسعودية 58
المطلب الأول: تقييم البنية التحتية الرقمية في الجزائر والسعودية 58
المطلب الثاني: تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر والسعودية وفقا لبعض المؤشرات العالمية 67
المطلب الثالث: تقييم دور البنية التحتية الرقمية في زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والسعودية.....75
خلاصة الفصل: 79
الخاتمة: 81
قائمة المصادر والمراجع.....84

قائمة الجداول

الفصل	عنوان الجدول	الصفحة
الفصل الثاني	الجدول رقم(01): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الجزائر والسعودية للفترة (2012-2021)	51
	الجدول رقم(02): مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والسعودية لعام 2021	53
	الجدول رقم(03): رتيب كل من الجزائر والسعودية وفق ركيزة المؤسسات	60
	الجدول رقم(04): رتيب كل من الجزائر والسعودية وفق ركيزة الحكومة الرقمية	60
	الجدول رقم(05): ترتيب كل من الجزائر والسعودية وفق ركيزة البنية التحتية	61
	الجدول رقم(06): ترتيب الجزائر والسعودية وفق ركيزة القوى العاملة	62
	الجدول رقم(07): ترتيب الجزائر والسعودية على ركيزة الإبتكار	63
	الجدول رقم(08): ترتيب الجزائر والسعودية وفق ركيزة المعرفة والتكنولوجيا	64
	الجدول رقم(09): ترتيب الجزائر والسعودية وفق ركيزة قوى السوق	65
	الجدول رقم(10): ترتيب الجزائر والسعودية وفق ركيزة تطور سوق المال	65
	الجدول رقم(11): ترتيب الجزائر والسعودية حسب ركيزة التنمية المستدامة	66
	الجدول رقم(12): ترتيب كل من الجزائر والسعودية على المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي 2022	67
	الجدول رقم(13): ترتيب الجزائر والسعودية وفق مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي	68
	الجدول رقم (14): ترتيب الجزائر والسعودية وفق مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي	68
	الجدول رقم(15): ترتيب الجزائر والسعودية وفق المؤشر العام لبيئة آداء الأعمال	69
	الجدول رقم(16): ترتيب الجزائر والسعودية وفق عدد اتفاقيات الاستثمار الثنائية	71
	الجدول رقم(17): ترتيب الجزائر والسعودية حسب عدد اتفاقيات ذات الصلة بالاستثمار	72
	الجدول رقم(18): ترتيب الجزائر والسعودية حسب مؤشرات الحرية الاقتصادية	72
	الجدول رقم(19): ترتيب الجزائر والسعودية حسب مؤشرات الحرية الاقتصادية	73
	الجدول رقم(20): ترتيب الجزائر والسعودية في إيرادات الموارد الطبيعية من الناتج المحلي الإجمالي (2019-2020)	73
	الجدول رقم(21): ترتيب الجزائر والسعودية وفق مؤشر الابتكار العالمي لعام (2020-2021)	74
	جدول رقم(22): ترتيب الجزائر والسعودية في مؤشر المعرفة العالمي ومكوناته الفرعية2021	75
	الجدول رقم(23): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر والسعودية من (2012-2021)	75

قائمة الاشكال

الفصل	عنوان الشكل	الصفحة
الفصل الثاني	**الشكل رقم 1**: رسم بياني يوضح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والسعودية	52
	الشكل رقم 2: رسم بياني يوضح العلاقة بين البنية التحتية الرقمية وتدفق حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والسعودية	76

مقدمـــــــة

مقدمة:

في ظل التطورات المتسارعة التي يعرفها الاقتصاد العالمي، أصبح من الضروري على الدول النامية مواكبة هذه التغييرات، وذلك بالتحول باقتصادياتها من اقتصاديات تعتمد على النفط كمورد أساسي إلى اقتصاديات رقمية، حيث استطاعت بعض الدول تحقيق تقدم ملحوظ في مجال التحوّل الرقمي في مجالات متعددة. خاصة وان هذا التحوّل أصبح ضرورة اقتصادية ملحة في الوقت الحالي في هذه الدول، وهذا في ظل الحاجة إلى ضرورة تنويع اقتصادياتها للتخفيف من حدة تأثرها بالصدمات في الأسواق العالمية للنفط، وكذا الأزمات والكوارث الطبيعية والصحية التي تتعرض لها اقتصاديات العالم ككل وهو ما سيسمح للدول النامية بتعزيز إنتاجيتها وتنافسيتها.

وتعد البنية التحتية الرقمية هي الركيزة الأساسية لهذا التحول الرقمي لاقتصاديات الدول النامية وهو ما يستوجب توفير بيئة مناسبة لذلك من خلال إرادة سياسية قوية وهادفة، فالنظرية الاقتصادية وفي مختلف مراحل تطورها لم تهمل البنية التحتية وتكلمت عليها و بإسهاب والذي أكدته العديد من الدراسات التجريبية، التي بينت الأثر القوي الذي يمكن أن تحدثه على التنمية المستدامة.

وانطلاقا من ضرورة تنويع مصادر الدخل وخاصة في الدول النامية، بات من الأهمية الاستثمار في البنية التحتية الرقمية باعتبارها العمود الفقري لهذا التحوّل الرقمي، حيث أن من مؤشرات قياس تقدم الاقتصاديات العالمية الآن هو التقدم التكنولوجي والمعرفي. وبما أن الاستثمار في البنية التحتية الرقمية يحتاج إلى تمويل وإمكانيات مالية ضخمة لا تستطيع الدول النامية توفيرها بسبب ضعف اقتصادياتها بات على هذه الدول البحث عن مصادر أخرى للتمويل.

ومن هنا تتزداد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لتمويل هذا التحول من جهة والاستفادة من الطفرات التكنولوجية المعرفية التي أحدثتها الثورة الصناعية الرابعة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، كونها تستحوذ على النصيب الأكبر من هذا التقدم العلمي والتكنولوجي، والذي تستغله في تطوير عملياتها الإنتاجية وزيادة رأسمالها. وهو ما دفع الدول النامية إلى ضرورة تطبيق إصلاحات هيكلية شملت مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية والمصرفية والتشريعية بالتعاون مع مختلف منظمات النقد الدولية، كخطوة أساسية للتكيف مع التغييرات العالمية وتجنب التهميش العالمي، من خلال الحرص على إعطاء المزيد من الحرية لتجارتها وفسح المجال أكثر للقطاع الخاص والإقرار الفعلي لسياسة الباب المفتوح أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يعتبر أهم أوجه الانفتاح. لذا عملت مختلف الاقتصاديات النامية لاسيما العربية منها على إصلاح سياستها العامة بما يسمح باستقطاب الاستثمارات الأجنبية إليها والاستفادة مما يوفره. وتعتبر الجزائر والسعودية من الدول العربية التي اتبعت نهج هذا الإصلاح وفي مجالات عدّة وفتحت الباب أمام القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هذه الإصلاحات تختلف من اقتصاد لآخر حسب إمكانات كل دولة وطبيعة اقتصادها، ودرجة مرونته لاستقبال التغييرات المستمرة والمتنوعة.

انطلاقا من العرض السابق، تتجلى لنا الإشكالية الأساسية لهذا البحث والتي يمكن صياغتها في السؤال التالي:

كيف تساهم البنية التحتية الرقمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

ولإبراز هذه الإشكالية بشكل أوضح، يمكننا تناولها من خلال الأسئلة التالية التي تتفرع منها:

- كيف يساهم التحول الرقمي الذي تتبناه الجزائر في توفير بنية تحتية رقمية مستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر؟
- كيف يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يكون مساعد للدول النامية على تسريع الولوج للاقتصاد الرقمي؟

- أين يكمن موضع الجزائر بالنسبة للسعودية في استقطاب للاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الاستعانة ببنيتها التحتية الرقمية؟

ثانيا : فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرضيات تحليلية وتفسيرية، نستطيع بها الإلمام بجميع جوانب الدراسة، وللإجابة على الإشكالية أعلاه، وتتمثل هذه الفرضيات فيما يلي:

- يساعد التحول الرقمي للجزائر على توفير بنية تحتية رقمية جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر
- يعمل المناخ الاستثماري المناسب على مساعدة الدول النامية على تسريع التحول إلى الاقتصاد الرقمي و جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ضعف البنية التحتية الرقمية للجزائر جعلها متأخرة عن السعودية في جذب ما يكفي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتنمية اقتصادها.

ثالثا: أهمية الدراسة.

تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية متغيراتها والتي يمكن حصرها فيما يلي:

1. ضرورة الانتقال إلى اقتصاد رقمي بشرعة، وذلك بوضع رؤية واضحة المعالم والاستفادة من التجارب الرائدة في التحول الرقمي الرقمي للاقتصاد.
2. أهمية البنية التحتية الرقمية، وإدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال بقوة لتحقيق تنمية مستدامة.
3. أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تسريع الولوج إلى الاقتصاد الرقمي، بما يوفره من تمويل من جهة ومن تكنولوجيا متطورة من جهة أخرى.
4. تساعد الدراسة الحالية في إثراء التراث الأدبي في مجال الاقتصاد الرقمي، كما يمكن الباحثين المهتمين بالموضوع من دراسته بشكل أكثر تفصيل وبمتغيرات أخرى جديدة.

رابعا: أسباب اختيار الموضوع

تتمثل أسباب اختيار الموضوع فيما يلي:

1. حداثة موضوع الدراسة ورغبة منا في الاستفادة من تجارب دول أخرى نامية، لكنها استطاعت مواكبة التغييرات التكنولوجية والاستفادة منها في تطوير اقتصادها.
2. ارتباط موضوع الدراسة بشكل مباشر بالتمويل والاقتصاد الدولي والذي يعد جوهر اختصاصنا.

خامسا: منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي المقارن والذي يعد الأنسب لمعالجة الظاهرة حيث يقوم بالمقارنة بين اقتصادين ناميين متشابهين في الكثير من المقومات غير أن هناك اقتصاد متطور من حيث استغلال التكنولوجيا لتطوير اقتصاده واقتصاد آخر

لا يزال في البداية ويسعي لمواكبة هذا التطور وهذا من أجل الوقوف على نقاط القوة وتعزيزها وتقييم ثم تقويم نقاط الضعف. حيث قمنا بالتعرف على الاقتصاد الرقمي من خلال وصف أبعاده المختلفة من مفاهيم، أنواع ، خصائص متطلبات ثم وصف البنية التحية أيضا باعتبارها ركيزة من ركائز الاقتصاد الرقمي، ثم التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث مفهوم، الأشكال والمحددات , أما وفي الجانب التطبيقي قارنا بين دولتين ناميتين متبنيتين للاقتصاد الرقمي ثم نقيم التجربتين في الأخير.

سادسا: حدود الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها، قمنا بتحديد إطار زمني محدد من 2012 إلى 2022 لأن هذه الفترة عرفت العديد من التطورات على مستوى التحول الرقمي في الدولتين محل المقارنة، وأيضا تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة. أما الإطار المكاني فشملت الدراسة كل من الجزائر والسعودية.

سابعا: الدراسات السابقة

من الدراسات السابقة التي استعنا بها في تحليل الموضوع والتي لها صلة مباشرة به اخترنا دراستين هما:

1- مقال لـ : عبير شعبان عبد الحفيظ بعنوان: **أثر التطور في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال(2005-2017)**، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد(24)، العدد (01)، سنة 2023، يدرس هذا المقال العلاقة بين النمو الاقتصادي وتطورات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخلصت الدراسة إلى أن مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كان لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة(2005-2017)، وأوصت بضرورة تحسين البنية التحتية للمعلومات والاتصالات في الدول العربية وتأهيل وتدريب عنصر البشري للاستفادة من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، غير أن دراستنا الحالية تتناول موضوع العلاقة بين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر وقدرتها على جذبه.

2- مقال لـ : شويرب جلول بعنوان: **دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ظل الاقتصاد الرقمي وتاثيره على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة(1990-2021)**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد(14)، العدد(01)، سنة 2023. حيث يهتم هذا المقال بدراسة العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بيئة الاقتصاد الرقمي والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري خلال للفترة(1990-2021)، وخلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنمو الاقتصادي على المدى البعيد وأوصت بأنه يجب على الدولة زيادة مخصصات الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي من شأنها توفير أرضية مناسبة لنمو وتطور النشاط الاقتصادي وتحفيز الاستثمار الخاص وجذب الاستثمار الأجنبي بينما دراستنا تتناول موضوع العلاقة بين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر وقدرتها على جذبه.

3- مقال لـ: شرين محرم علي التوني بعنوان: **الاقتصاد الرقمي ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في جمهورية مصر العربية**، المجلة العربية للإدارة، المجلد(42)، العدد(02)، سنة 2022. تقيس هذه الدراسة العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر خلال الفترة(2005-2018)، حيث أثبتت النتائج وجود علاقة موجبة متبادلة بين

الاقتصاد الرقمي و الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، وإن كانت تختلف في القوة والتأثير من مؤشر لأخر، وتلتقي مع دراستنا الحالية والتي تتناول علاقة البنية التحتية الرقمية للاقتصاد الرقمي بالاستثمار الأجنبي المباشر قدرتها على جذبه، وتختلف الدراستان من حيث الإطار المكاني والمجال الزمني للدراسة حيث تتناول الدراسة الأولى جمهورية مصر العربية بينما دراستنا تتناول الجزائر والسعودية، أيضا فإن الدراسة الأولي شملت الفترة (2005-2018) بينما دراستنا فإن مجال الدراسة هو الفترة(2012-2022).

ثامنا: هيكل الدراسة

في إطار إشكالية البحث قسمت الدراسة الحالية إلى جزئين جزء نظري خصص لتعريف بمتغيرات الدراسة من خلال ثلاثة مباحث تناول الأول مفهوم الاقتصاد الرقمي والبنية التحتية الرقمية من حيث التعريف، الخصائص، المرتكزات...الخ، أما الثاني خصص للاستثمار الأجنبي المباشر أين تم تعريفه واستعراض أشكاله ومحدداته، بينما المبحث الثالث فقط تعرضنا فيه إلى متطلبات الاقتصاد الرقمي والبنية التحتية

أما الجزء التطبيقي فتكون أيضا من ثلاث مباحث خصص الأول إلى واقع الاقتصاد الرقمي والبنية التحتية في دواتي المقارنة، البحث الثاني إلى واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر والسعودية، أما البحث الثالث فقد قمنا بتقييم التجربتين من خلال مؤشرين يقيسان متغيري الدراسة

الفصل الأول

مدخل مفاهيمي للاقتصاد الرقمي والاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

عرف التاريخ الاقتصادي عدة تغييرات لعل من أهمها ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي أحدثت طفرة كبيرة في الاقتصاد لذا فإن كل الاقتصاديات العالمية خاصة منها الدول النامية التي تسعى جاهدة لمواكبة هذه التكنولوجيات الحديثة، لذا تعمل الآن الدول النامية على تطوير بنيتها التحتية لأنها تعتبر أساس الولوج إلى الاقتصاد الرقمي.

وللحصول على هذه التكنولوجيا وحب على الدول النامية العمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها بغية الاستفادة من قدراته التكنولوجية والمعرفية الهائلة، وكذا رؤوس الأموال الضخمة التي يوفرها نتيجة لعمليات الاستثمار في جهات مختلفة من العالم، ومن هنا أخذت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر تتعاظم بصفة مستمرة.

وعليه ولفهم الموضوع أكثر سنحاول سرح أكثر للمباحث التالية:

1. **المبحث الأول**: ماهية الاقتصاد الرقمي.
2. **المبحث الثاني**: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر
3. **المبحث الثالث**: متطلبات تطبيق الاقتصاد الرقمي

المبحث الأول: ماهية الاقتصاد الرقمي.

عرف العالم تغييرات كبيرة وعلى عدة مستويات خاصة على المستوى التكنولوجي، والذي غزى كل نواحي الحياة لاسيما الاقتصادية منها، ونظرا لأهميته في الاقتصاد حيث أصبح عنصر مهم من عناصر العملية الإنتاجية، لذا سنحاول التعرف على ماهية الاقتصاد الرقمي من خلال ثلاثة مطالب خصص الأول لتعريف الاقتصاد الرقمي ونشأته أما الثاني تعرضنا فيه إلى ألأهميته ودوافعه أما المطلب الأخير فقد خصص لأهم تطبيقاته وفيما يلي بيان ذلك.

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الرقمي(النشأة، تعريف، الخصائص)

إن التطور السريع في أنظمة الاتصالات وما نتج عنه من انتشار سريع واستخدام وسائط تكنولوجيا المعلومات واستخدام الوسائط الإلكترونية المختلفة، وما أحدثته من تغيير في أساليب حياة الإنسان أدى بشكل مباشر إلى تغيير في أساليب ووسائل تنفيذ النشطة الاقتصادية,، وأنتج نوع جديد من الاقتصاد عرف بالاقتصاد الرقمي.

الفرع الأول : نشأة الاقتصاد الرقمي

يعود جذور ظهور الاقتصاد الرقمي إلى عام 1921 في الولايات المتحدة الأمريكية عندما قدم العالم الاقتصادي **فرانك نايت** أول دراسة له في اقتصاد المعلومات، وفي 1954 نشر الاقتصادي **مارشال** دراسته بعنوان: " نظرية الاقتصادية للتنظيم والمعلومات"، وفي 1977 أدخل العالم **ستيكلر** المعلومات متغيرا متميزا في الصياغات التحليلية الاقتصادية، وفي عام 1989 اقترح العالم الاقتصادي **كيبرج** علم المعلومات التنموي، حيث اتخذت الدول المتقدمة قرار التنمية المعلوماتية خيارا استراتجيا لتحقيق التنمية الاقتصادية. (باقر و النجار، 2007، صفحة 15) ولقد انعكست تطورات تقنية المعلومات والاتصالات على تغييرات كبيرة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد توالت التطورات لعلّ أبرزها كان في عام 1995 حيث تم إدخال مفهوم الاقتصاد الرقمي من طرف مدير الأعمال الاستراتيجي **دونتابسكوت** في كتابه المنشور باللغة الانجليزية « The digital Economy : promise and intellidence,péril in the Age of networke »، الاقتصاد الرقمي: الآمال والمخاطر في عصر الشبكات الذكية. (موساوي و تقرورت، 2023، صفحة 101)

الفرع الثاني: تعريف الاقتصاد الرقمي

حيث تمّ تداوله بالدّراسة والتّحليل من طرف العديد من الباحثين والمهتمين بشأن الاقتصاد الرقمي، واللذين اختلفوا في تسميته.إذ أطلقت عليه العديد من المصطلحات للتعبير عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النشاط الاقتصادي منها: اقتصاد المعلومات(Information economy)، اقتصاد المعرفة (Knowledge ecomony)، الاقتصاد القائم على المعرفة (Digital ecomomy)، الاقتصاد الإلكتروني(Electronic economy)، الاقتصاد الرقمي(Digital economy). (على و يحي، 2022، صفحة 1416). إذ أن الكثير من المؤسسات الاقتصادية والدارسين يتناولون هذه المصطلحات ولا تتعرضون للتمييز بينهم، رغم أن هناك فارق بينهم.

يمكن أن نفرق بين المفهومين:

– **الاقتصاد المبني على المعرفة:** هو ذلك المنهج الذي يستخلص من إدراك مكانة المعرفة وتقنياتها والعمل على تطبيقها في الأنشطة الإنتاجية المختلفة، أي أنه يعتمد على تطبيق أساليب الاقتصاد المعرفي وقواعده في مختلف النشطة الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع يمكن أن نطلق عليه المجتمع المعلوماتي.

– **اقتصاد المعلومات:** وهو الاقتصاد الذي تلعب دورا في خلق الثروة، وهذا دور قديم ظلت وهذا دور قديم ظلت المعرفة تلعبه في الاقتصاد لكن الجديد هو حجم المساحة التي تحتلها المعرفة في هذا الاقتصاد، حيث أصبحت أكبر وأكثر عمقا مما كانت عليه ومن قبل. (بن زيدان، قاسي، و عزو، 2018، صفحة 24)

– **اقتصاد المعرفة:** هو الاقتصاد الذي يتمحور حول الحصول على المعرفة والمشاركة فيها وتطويرها وابتكارها وتوظيفها، بهدف تحسين نوعية الحياة الإنسانية في كافة مجالاتها من خلال تقديم خدمات معلوماتية قيّمة وتطبيقات تكنولوجية متطوّرة، فضلا عن استخدام العقل البشري بوصفه رأس المال المعرفي، وتفعيل البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغييرات الاستراتيجية في الاقتصاد الوطني بهدف تنميته ليصبح مواكبا لتحديات نظام العولمة الجديد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية المستديمة.

– **اقتصاد المعلومات:** هو الاقتصاد الذي تزيد فيه قوة العمل المعلوماتية عن القوى العاملة في كل من قطاعاته الزراعية والصناعية والخدماتية. (المعاضيدي، 2021، صفحة 173)

أما الاقتصاد الرقمي فيعرّف على أنه:

– تعرفه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) الاقتصاد الرقمي هو الذي يتم وينفذ تجارة السلع والخدمات من خلال التجارة الإلكترونية. (هادي و البحطيطي، 2022، صفحة 707)

– وتعرفه منظمة الأونتكتاد(UNCTED) على أنه التقنيات الرقمية القائمة على الأنترنت في إنتاج السلع والخدمات وتجارتها. (أحمديحي، 2022، صفحة 1417)

– كما عرف على أنه: نظام يحركه وينظمه المعرفة وانتشار المعلومة والسيطرة عليها، حيث تتنافس الشركات على استقطاب المواهب البشرية ورأس المال البشري المؤهل والذي بدوره يعطي الموظفين فرصة أكبر نحو التغيير. (البار، 2022، صفحة 5)

– كما عرف أيضا بأنه: نشاط مرتبط مباشرة بتطوير التقنيات الرقمية والتي تشمل توفير الخدمات عبر الانترنت، المدفوعات الالكترونية، والتجارة الالكترونية والتمويل الجماعي. (راضي، بدر، و دبنا، 2023، صفحة 6)

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الاقتصاد الرقمي هو اقتصاد قائم على استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق أكبر منفعة لاقتصاد وهذا باستغلال كل الإمكانات المتوفرة وتطبيقها في كل المجالات الاقتصادية ، الاجتماعية.....الخ.من أجل تحقيق تنمية شاملة.

الفرع الثالث: خصائص الاقتصاد الرقمي

من خلال ما سبق ذكره يمكننا طرح الخصائص التالية:

– أنه يركّز على اللاملموسات بدلا من الملموسات، وهذا يعني هيمنة الخدمات على السلع، ومن حيث المدخلات فإن الأصول الرئيسية هي اللاملموسات كالأفكار والعلاقات التجارية بدلا من الأرض والآلات. (حنيش، 2022، صفحة 63)

– ظهور أسواق إلكترونية، حيث أن هذا الاقتصاد لا يعتمد على الأسواق بمفهومها التقليدي المركز على الحدود الجغرافية، فهناك فضاء الكتروني لتسويق المنتجات والخدمات الرقمية و المعرفية، تمتاز بسرعة تدفُّق المعلومات عن المنتجات وخاصة الأسعار. (بن زيدان، قاسي، و عزو، 2018، صفحة 22)

– يقوم الاقتصاد الرقمي على الجودة والابتكار في إطار الميزة التنافسية لتحقيق أعلى مستوى من الدخل، على خلاف الاقتصاد التقليدي الذي يخضع للعرض والطلب.

– مفتاح القيمة في الاقتصاد الرقمي تنافسية رأس المال البشري. حيث يركّز على الاستثمار في الموارد البشرية، ويعتمد على القوى العاملة المؤهلة والمدرّبة والمتخصّصة في استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة.

– اقتصاد يمنح مكانًا لنظم التّعليم والتدريب المستمرين لكي توائم خبرات العمالة مع اقتصاد المعرفة بما يتطلب أساليب جديدة في التّفكير وفي صنع السياسات الاقتصادية.

– اقتصاد يتوقف فيه تسعير المنتج أو الخدمة على السّياق الذّي يتم فيه التسويق، بحيث يمكن أن تكون هناك أسعار مختلفة لشعوب مختلفة وأوقات مختلفة للمنتج المعرفي نفسه.

– اقتصاد تتزايد فيه مواءمة عمليات المعرفة بنُظم الشبكات والمعلومات الرّقمية التي تتولى قيادة عملية الانتقال في هياكل الإنتاج في منظمات الأعمال. (المعاضيدي، 2021، صفحة 176)

– زيادة أهمية الإبداع والابتكار كأساس للنمو والاستمرار بين عناصر البيئة التي أصبحت تتميز بالتطور والتغير المستمر وبمنافسة شديدة. (غوال و العجال، 2018، صفحة 70)

– أنه اقتصاد شبكي وافتراضي، حيث يعتمد على تكنولوجيا الإعلام وشبكات الاتصال، ويقوم على الاستخدام المكثف للتقنيات الحديثة وأنظمة المعلومات الرقمية.

– يتم بكونه اقتصاد وفرة أكثر من كونه اقتصاد ندرة، وذلك باعتماده على أصول إنتاجية معرفية لا تستهلك بالاستخدام، فعلى عكس الموارد الأخرى التي تنفذ من جراء الاستهلاك، تزداد المعرفة بالممارسة والاستخدام، وتنتشر بالمشاركة.

– التحوّل من الإدارة الورقية إلى الإدارة الإلكترونية أو الإدارة بدون أوراق كآلية جديدة للتسجيل والتخزين والاسترجاع ونقل المعلومات؛ مما يسهل عملية اتخاذ القرار ويزيد سرعتها. (الجندي و حنفي، 2022، صفحة 33)

– النمو الهائل في استخدام الانترنت حيث تنامى استخداماتها من قبل شركات الأعمال على اختلاف أنواعها، فزيادة على اعتبارها مصدرا للقيام بالاتصالات الالكترونية ونقل البيانات وبحوث التسويق، فإن العديد من الشركات يستخدمونها لتسويق سلعهم وخدماتهم وتمكنهم من متابعة عملائهم على أساس عالمي، كما ساهمت الانترنت في تحقيق وفرات في التكلفة وتقلص المخاطر وتعزيز جودة المنتجات وتحقيق قدر عـال من التسعير التنافسي. (حمدوش و عماني، 2018، صفحة 5)

– تعتبر المنتجات الرقمية من أهم ما يميز الاقتصاد الرقمي، فهي لا تعني تلك البرامج الالكترونية فقط، بل تتعدى ذلك إلى العديد من المنتجات المادية الملموسة التي خضعت للرقمنة، فأهم ما يميز المنتجات الرقمية هو إمكانية إنتاجها وفقا لرغبات العملاء، وذلك عن طريق قيام وسيط بموائمة رغبات المستهلكين مع بائع يوافق على البيع بنفس الشروط التي يطلبها المستهلكون. أيضا بالنسبة لتكاليف المنتجات الرقمية تختلف عن غيرها من تكاليف المنتجات إذ ان أكبر جزء من تكاليفها يكمن في التكاليف الثابتة أما مساهمة التكاليف المتغيرة فتعتبر ضئيلة جدًا ممّا يفيد في رفع الأرباح بشكل كبير بمجرد زيادة في المبيعات. (الهادي و الميع، صفحة 21)

المطلب الثاني: أهمية الاقتصاد الرقمي والدوافع المحركة له

للاقتصاد الرقمي أهمية كبيرة تظهر من خلال مكانته التي تتعاظم يوما بعد يوم سنحاول التعرف على هذه الأهمية ودوافعه المحركة من خلال ما سيأتي لاحق.

الفرع الأول: أهمية الاقتصاد الرقمي

تبرز أهمية الاقتصاد الرقمي من خلال الدور الذي يؤديه، وما يفرزه من تقنيات متقدمة في مختلف المجالات، وما ينجم عنه من إسهامات أساسية ونهمة في عمل الاقتصاد وأداء نشاطاته، وخاصة في الدول المتقدمة، وعليه فإن أهمية الاندماج في هذا الاقتصاد تتمثل في عدّة نقاط منها ما يلي:

– الإسهام في إيجاد نمط جديد للتخصص وتقسيم العمل الدولي؛ وذلك لارتباطه بتقنيات مختلفة ومتطورة منها: التجارة الالكترونية، الأسواق الافتراضية، والحكومة والإدارة الالكترونية، والبنوك الالكترونية.

– العمل على رفع كفاءة الأفراد في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والتقنيات الحديثة للاتصالات.

– الإسهام في توليد فرص عمل متنوعة ومتزايدة، وخاصة في المجالات التي تستخدم التقنيات المتقدمة التي يتضمنها الاقتصاد الرقمي. (الجندي و حنفي، 2022، صفحة 34)

– يساهم في توليد الثروة وزيادتها وتراكمها.

– يساهم في تحقيق تغيرات هيكلية واضحة وملموسة في الاقتصاد؛ من خلال إسهامه في إحداث التجديد والتحديث والتّطور للنشاطات الاقتصادية ممّا يؤدي غلى زيادة النمو وبشكل متسارع. (حنيش، 2022، صفحة 63)

– يوفر الاقتصاد الرقمي فرصا تنافسية كبيرة، من خلال تعزيز الإنتاجية وتخفيض تكاليف المعاملات.

– كما أن اعتماد التكنولوجيات الرقمية في اقتصاديات الدول النامية مكّن شركاتها من الحصول على خدمات متطورة وبأسعار تنافسية، ممّا يتيح المجال أمامها للوصول للأسواق العالمية التي كانت سابقا حكرا على الشركات الكبرى التابعة للاقتصاديات المتقدمة.

– يساعد في زيادة اندماج اقتصاد البلد مع اقتصاديات البلدان العالمية الأخرى مع زيادة فرص التجارة العالمية من خلال سهولة الوصول إلى الأسواق العالمية والقطاعات السوقية.

– الإسهام في تحسين الأداء ورفع الإنتاجية وتخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين نوعيته، عن طريق استخدام الوسائل والأساليب التقنية المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة، حيث أن أكثر من نصف الزيادة في إنتاجية الاقتصاد الأمريكي كانت جراء استخدام التكنولوجيا المتقدمة في المعلومات والاتصالات.

– دوره في التحفيز على الاستثمار خاصة الاستثمار في المعرفة العلمية والعملية، من أجل تكوين رأسمال معرفي يسهم بشكل مباشر في توليد إنتاج معرفي وزيادته، وبشكل غير مباشر في الإنتاج الذي يستخدم التقنيات المتقدمة من خلال توفير فرص الاستثمار المربح.

– يؤدي إلى تبادل المنافع بين المتعاملين من بائعين ومشترين، كما يعمل على ترشيد القرارات المتخذة، بما سيسهل من تدفق المعلومات في الوقت المناسب، وبطريقة منسقة ودقيقة.

– يساعد الشركات على إتباع نظم التّصنيع الحديثة، التي تتم بمساعدة الحاسب الإلكتروني، من حيث تحديد تعاقب عمليات التشغيل وأسلوب التشغيل على أجزاء المنتج. (المعاضيدي، 2021، صفحة 175)

– إن تنفيذ الاقتصاد الرقمي قد يؤدي إلى نمو الإنتاجية وعدد العمالة، وأن السياسات الشاملة قد تساهم في سدّ الفجوة بين الفئات السكانية الأكثر تفضيلا والأكثر حرمانا، وبالتالي المساعدة في تحقيق الأهداف الاقتصادية. (2022، صفحة 6)

الفرع الثاني: الدوافع المحركة للاقتصاد الرقمي

من العوامل العديدة التي دفعت ومازالت تدفع بالاقتصاد الرقمي إلى مزيد من التطور والتقدم ويصعب فصلها عن بعضها، كما يصعب أيضا اعتبار أحدها سبب والآخر نتيجة نذكر الآتي:

أولا: العولمة:

لقد أوجدت العولمة اقتصادا بلا حدود، إذ أن السوق بأشكاله المختلفة لم تعد محصورة داخل بلد معيّن، فالدول الأوروبية من خلال الاتحاد الأوروبي أصبحت قوة اقتصادية هائلة وذلك عندما تجاوزت حدودها السياسية والجغرافية وأصبحت شريكا فاعلا في التجارة العالمية، كما أن الدول كالصين تتسابق للوصول إلى أسواق جديدة والحصول على حصة من السوق في كل مكان من العالم، ولم تقتصر التغييرات على حدود المكان فقط بل والزمان أيضا حيث أصبح العمل متواصل على مدار الساعة(24 سا/365 يوم)وهذا الأمر اوجد منحى عمل عالمي لدى الشركات والمؤسسات حتى تستطيع المنافسة والبقاء. فكان للعولمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الدور الأبرز لنشوء الاقتصاد الرقمي بمنتجات العولمة، وأسواقه الممتدة، ولعلّ المستقبل سيظهر تحولات وتبدّلات أكثر عمقا من التي نشهدها الآن. (زكي حسن، 2019، صفحة 22)

ثانيا: الشركات متعددة الجنسيات

إن من ابرز ما يميز الشركات متعددة الجنسيات في العالم هو امتلاكها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تعدّ من أهم محركات الاقتصاد الرقمي، وهذه الشركات صار منتجها الوحيد والذي تصدره هو(المعرفة الصريحة) الذي يظهر على شكل المنتجات الرقمية، وهي الوعاء الذي يتركز فيه رأس المال بشكل ضخم ، وهذه الشركات تتحكم في الاقتصاد العالمي وتستحوذ

عليه باستحداث أساليب جديدة في العمل والإدارة، وذلك من خلال تحكمها بالقدرات التكنولوجية التي يتم استخدامها في القيام بالنشطة الاقتصادية. فهذه الشركات تمتلك القدرة على تولى المعرفة التكنولوجية إبتداءا من إنتاجها ومن ثم نقلها وتوزيعها، وهذا الأمر يعطيها القدرة على التحكم والسيطرة على كافة النشاطات التي تفرزه القدرات التكنولوجية من إنتاج تكنولوجي. (زكي حسن، 2019، صفحة 23). وفي ذات السياق ومع ظهور" الإقتصادات الناشئةّ" تعاظم الدور الذي تلعبه الشركات المتعددة الجنسيات في هذه العملية من خلال إنشاء مؤسسات بحثية في الدول الأجنبية تعزيز نقل المعرفة، كما تقوم أيضا بشراء شركات التكنولوجيا الفائقة من مختلف دول العالم وبالتالي على عمالة ماهرة وحزمة من براءات الاختراع بشكل سهل وسريع وهو ما زاد من قدرتها على السيطرة والتحكم في التكنولوجيا بشكل كبير. (المعاضيدي، 2021، صفحة 55)

ثالثا: الثورة العلمية التكنولوجية وضرورة البحث والتطوير

إن ارتباط مفهوم الاقتصاد الرقمي بالتكنولوجيا يعدّ أمرا طبيعيا وبالتالي فإن التكنولوجيا تشكل أحد أهم الدوافع المحركة للاقتصاد الرقمي، فالتكنولوجيا هي أحد تجليات المعرفة وتعد وقودا يحفز على التطور الدائم ويعطي الاقتصاد الرقمي إبعاده العصرية والمستقبلية وكان التطور التقني هو السّمة الأساسية المرافقة لحركة التاريخ والمحرّك الدافع لجملة القضايا الاقتصادية والاجتماعية، فقد ساهمت التقنية الحديثة في تطوير العلوم وتطبيقاتها التكنولوجية بسرعة كبيرة وهذا ما أعطى التكنولوجية قوّتها وسلطتها الحالية. إضافة إلى ذلك فإن تشييد بنى تحتية تكنولوجية في إطار الاقتصاد الرقمي يكون أساسا بالاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كصناعة البرمجيات وصناعة المعدّات الإعلام الآلي، والتي تعتبر صناعة ابتكاريه تقوم على إعداد ورسم وتصميم وتنفيذ واختيار برنامج تشغيل الحاسب الآلي، والذي يتضمن مجموعة أوامر وتعليمات للحاسب ليقوم بمجموعة أعمال متكاملة بهدف الوصول غلى نتيجة معيّنة، تعتمد هذه الصناعة على العقل البشري. وبالأساس وإنتاجها لا يحدّه زمان أو مكان، وخضوعها لمنظومة تسويقية متكاملة، وعدم تلويثها للبيئة وارتفاع عائدها. ومن أهم العوامل المساعدة على قيام الاقتصاد الرقمي نجد ضرورة انتشار مختبرات البحث والتطوير، حيث تولي لها الحكومات وكذا القطاع الخاص بالغ الاهتمام باعتبارها القلب النابض للتقدم التكنولوجي حيث أن الدخول في الاقتصاد الرقمي يقتضي رفع نسبة الإنفاق على مشاريع البحث والتطوير من الإنفاق المحلي الإجمالي إذ تعتبر هذه النسبة كمؤشر ضمن مجموعة مؤشرات الاقتصاد الرقمي ونجدها مرتفعة في الدول المتقدمة.

كما تقوم الحكومة والقطاع الخاص في الدول المتقدمة بتقاسم الأدوار في الإنفاق على مشاريع البحث العلمي والتطوير ومن خلال هذا التقاسم يكون للبحث العلمي والتطوير مردود كبير على الاقتصاد الرقمي مع عدد الأجهزة العاملة عليها. (زكي حسن، 2019، صفحة 24)

المطلب الثالث: مجالات تطبيق الاقتصاد الرقمي

يستند الاقتصاد الرقمي على الانترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تعد القوة الحالية والمستقبلية لجميع الدول فالعالم بمجموعة يتجه نحو الاقتصاد الرقمي وإن كان بوتائر مختلفة، وللاقتصاد الرقمي العديد من التطبيقات التي تحقق فوائد في جميع مجالات الحياة.

الفرع الأول: الإدارة الإلكترونية(الحكومة الالكترونية)

يعرف العالم حاليا ثورة كبيرة في مجال الاتصالات والتكنولوجية وكان لهذه الثورة انعكاسها الواضح على كافة مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما جعل التّنمية مرتبطة بشكل كبير بقدرة هذه الدول على المواكبة هذه التغيرات، ومن خلال وضع أرضية متينة أساسها المعرفة والتكنولوجيا وهو ما يتطلب بيئة الكترونية قائمة على مكننة العمل الإداري وإعادة هندسة الأعمال والعلاقات الحكومية وذلك بتفعيل تقنية المعلومات والاتصال لتحويلها إلى صيغة إلكترونية، لتقديم الخدمات الحكومية إلى الأفراد وقطاع الأعمال بكفاءة عالية، وجعل الحصول على الخدمات أكثر شفافية وسرعة ومسؤولية لتوفير احتياجات المجتمع وتحقيق طموحاته، وذلك من خلال تقديم خدمات عامة فاعلة ومتقنة، وخلق تفاعل رقمي بين الأفراد وقطاع الأعمال والوحدات الحكومية. (يونس، 2020، صفحة 129)وتأخذ الإدارة الإلكترونية أشكالا مختلفة تتّفق مع طبيعة العمل لدى المؤسسة بما يحقّق أهدافها من تلك الأشكال الحكومة الالكترونية حيث **عرفتها الأمم المتحدة** على أنّها: "استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل: شبكات الاتصالات الخارجية، مواقع الانترنت، ونظم الحاسب الآلي بواسطة الجهات الحكومية لتقديم معلومات وخدمات بين الجهات الحكومية من جانب والمواطنين وأعمالهم من جانب آخر. حيث تهدف الحكومة الالكترونية تحسين وتطوير الخدمات المقدمة للمواطن وصحّة البيانات المتبادلة والمسترجعة والتي تزيد من نسبة الثقة بتلك البيانات وسهولة الوصول للخدمات الالكترونية مما يحقّق مبدأ العدالة والشفافية لكافة شرائح المجتمع، وأيضا تحقيق سرعة وفعالية الربط والتنسيق والأداء والانجاز بين الدوائر الحكومية ذاتها، وتخفيض التّكاليف الحكومية ناهيك هن الحد من ظاهرة الفساد الإداري والمساهمة في دعم النمو الاقتصادي. (نافع و شعباني، 2020، صفحة 782)

وبالتالي فإن إقامة علاقة ثقة جديدة بين المجتمع والحكومة بالاستناد إلى خبرة المواطنين والمستفيدين من الخدمات العامة المقدمة من قبل الحكومة، وسيتم بناء هذه العلاقة من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واعتمادها في الحكومة، ويتم ذلك من خلال تعزيز الإجراءات الهادفة إلى تحسين الحكومة، والشفافية في الحكم والمساءلة وبالمقابل تعمل الحكومة على سرعة استجابتها لمطالب المواطنين والمنظمات. (نعمة و نجم، 2019، صفحة 105)

الفرع الثاني: الأعمال الإلكترونية(التسويق الإلكتروني، التجارة الإلكترونية)

من بين التطبيقات الأخرى للاقتصاد الإلكتروني الأعمال الإلكترونية ، ويمكن حصر أهم أشكالها فيمايلي:

أولا: التجارة الالكترونية:

تعرّفها منظمة التجارة العالمية على أنها: "مجموعة متكاملة من عمليات إنتاج وتوزيع وتسويق وبيع المنتجات بوسائل إلكترونية. (بوجاني، 2021، صفحة 172)، وتتطلب التجارة الالكترونية وجود بنية تحتية إلكترونية وتوافر كوادر بشرية مؤهلة إلى جانب جملة من القوانين والتشريعات التنظيمية، إضافة إلى ضرورة وجود ومستوى من الثقة والأمان في المعاملات التجارية، ووجود آليات موضوعية لحماية المستهلك من كل أشكال الاحتيال من جهة و المحافظة على خصوصياته من جهة أخرى. وأيضا حماية الملكية الفكرية، وأخيرا توفر أنظمة فعالة للسداد أو الدفع الإلكتروني. (بوفليح و طرشي، 2018، الصفحات 40-41)، ومن بين المزايا التي تحقّقها التجارة الإلكترونية نجد أنها تعمل على تحسين الكفاءة والقدرة التنافسية بين المنشآت بفعل دخول المعرفة

والمعلومات كأصل مهم من أصول رأس المال، تؤدي إلى خفض تكاليف المبادلات ونقل المعلومات، كما أنها تجعل الصفقات تتم على نحو أسرع .إلا أنها تواجهها العديد من التحديات خاصة في الدول النامية أهمها الافتقار إلى نظم مصرفية قادرة على حلّ مشكلات السداد والدفع عن طريق الانترنت وبطاقات الائتمان واستخدام بطاقة الصرف الإلكترونية ، أيضا ضعف البنى التحتية الإلكترونية خاصة فيما يتعلق بنوعية وسرعة وسائل الإيصال، ضعف الثقافة التقنية والوعي الإلكتروني بيم أفراد المجتمع، قصور الكوادر البشرية المدربة والمؤهلة في مجال تقنية المعلومات وتطبيقات التجارة الإلكترونية، قصور أسواق رأس المال لدعم مشروعات التجارة الإلكترونية، طبيعة السياسات التي تتبناها بعض الحكومات والتي تأثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على انتشار التجارة الإلكترونية، ناهيك عن العوائق التشريعية والقانونية. (يحياوي و يوسف، 2017، الصفحات 186-190)

ثانيا– الاعمال الإلكترونية:

هي تلك الأعمال التي تستخدم تكنولوجيا الويب لمساعدة منظمات العمال على تبسيط العمليات وتحسين الإنتاجية وزيادة الكفاءة وتمكين منظمات العمال من التواصل مع الشركاء والبائعين و الزبائن بربطهم بنظم البيانات والتعامل معهم بطريقة آمنة. (عامر، محددات رضا الزبائن في بيئة الأعمال الإلكترونية، 2018، صفحة 31) وتجدر الإشارة هما إلى أن مجال الأعمال الإلكترونية هو أوسع من التجارة الإلكترونية حيث أن نشاط الأعمال الإلكترونية هو الأنشطة الإدارية والإنتاجية والمالية والخدمية بينما يقتصر مجال التجارة الإلكترونية على بيع وشراء السلع والخدمات عبر الانترنت. وتسعى العمال الإلكترونية إلى تحقيق أهدف عديدة ابروها زيادة فعالية وكفاءة عمليات المنظمات وزيادة القدرة التنافسية لها، سرعة إنجاز الأعمال الإلكترونية وتخفيض التكاليف، تحقيق الفعالية والكفاءة في عمليات الاتصال بين المنظمات وعملائها، إمكانية الدخول للأسواق العالمية دون اعتبار لحجم المنظمة. (فراح و فرحي، 2015، صفحة 154).وتتميز الأعمال الإلكترونية بحرية ومجانية النماذج نظرا لإ نخفاض تكلفة كل مستخدم، المنافسة الشديدة، تكامل المنتج والتسويق تأثيرات الشبكة، وتسعير المعلومات سلع/خدمات.كما يتأثر اعتماد العمال الالكترونية بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، درجة انتشار بطاقات الإئتمان، أيضا البنية التحتية اللوجستية وكذا الثقافة والوعى، الجاهزية الالكترونية للمنظمة، قوة العلامة التجارية ، الخصوصية والأمن ، أنواع المنتجات ومقاومة التغيير. (عامر، محددات رضا الزبائن في بيئة الأعمال الإلكترونية – إقتراح نموذج للقياس في قطاع الخدمات في الجزائر، 2018، الصفحات 35-41)

ثالثا: التسويق الإلكتروني:

ويعني استخدام الوسائل الإلكترونية في إجراء العمليات التجارية التبادلية بين الطرف المعنية بدلا من عمليات الاتصال المباشر" ويستخدم في إجراء البحوث والدراسات التسويقية، تصميم المنتجات وفق الاحتياجات الفردية للعميل، في تسعير المنتجات، أيضا يستخدم في مجال الترويج للمنظمة ومنتجاتها، في التوزيع حيث يقلل من استخدام الوسطاء التسويقيين، وفي مجال خدمة العملاء. (سماحي، 2015، الصفحات 74-81). كما يحقق التسويق الإلكتروني عدة منافع للبائع كبناء علاقات قوية مع العملاء، يمكّنه من تلبية حاجات الزبائن وتقديم عروض فورية وملائمة عبر الاتصالات الشخصية للوصول غلى الزبائن المحتملين وفي الوقت الملائم، كما يساهم في عرض منتجات وبتكلفة أقل، أما بالنسبة للمشتري فهو ملائم وسهل الاستعمال، كما

يسمح له للدخول إلى المواقع الشبكية الخاصة بالشركات والحصول على كم هائل من المعلومات وهو في بيته. (مسالته، 2017، الصفحات 17-18)

رابعا: الاستثمار الالكتروني:

من خلال محاولة الاستفادة من إمكانيات الشبكة وما توفره معلومات وآليات لاتخاذ قرارات الاستثمار وبخاصة في مجال أسواق المال. و حتي يتحقق الاستثمار الإلكتروني لابد من تحديد الهدف من الاستثمار وبالتالي مقدار الأموال التي يتوقع تخصيصها للاستثمار وحجم العائد المتوقع والحصول على المعلومات والبيانات الاستثمارية اللازمة مثل عروض الأسعار، الأسهم وغيرها وتحديد المخاطر التي يكون المستثمر على استعداد لتحملها في حالة الاستثمار قصير الجل والطويل الجل ، واختيار الاستثمارات التي تتوافق مع أهداف المستثمر ومستوى المخاطر التي يكون على استعداد لتحمّلها، اختيار وسيط مالي جيد عبر الانترنت، متابعة إدارة وتسيير المحفظة الاستثمارية وإعادة تقييمها بشكل منتظم. (بوعافية، 2018، صفحة 170)

خامسا: البنوك الإلكترونية:

نتيجة للتحول الإلكتروني وما يقتضيه من تحول في مجالات عدة ذات الصلة ، بل تعد أساسه ومن متطلبات تحقيقه، فقد أنتجت تكنولوجيا المعلومات صيغة إدارية بنكية حديثة وعصرية تعرف بالصيرفة الإلكترونية فهي ذاك المنهج الحديث للعمليات البنكية التي تستخدم تقنيات معلومات متقدمة ذات طابع إلكتروني لتمكن من أدائها بشرعة عالية ودقة متناهية, وتتميز بالاعتماد على الإدارة الإلكترونية من تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم أين يتم التخلص نهائيا من المعاملات الورقة ، وإزالة القيد المكاني والزماني للخدمة البنكية، ناهيك عن سهولة التعامل والتواصل مما يؤدي إلى تبسيط الإجراءات الإدارية واختصار الجهد والوقت في أداء الخدمات البنكية وهو ما ينعكس إيجابا على جودة تلك الخدمات. (بن عمر و بورزامة، 2019، الصفحات 96 -97)

المطلب الرابع: تحدّيات الاقتصاد الرقمي

على الرغم من المميزات والفوائد التي يتمتع بها الاقتصاد الرقمي إلا ان هناك العديد من التحديات التي تواجهه حاضرا ومستقبلا لعلّ من أهمها:

- غياب البنية التحتية الداعمة لقيام الاقتصاد الرقمي في العديد من الدول وخاصة الدول النامية منها.
- انعدام الثقة في المعاملات الإلكترونية، مثل السداد عن طريق الوسائل الإلكترونية، أو التصديق الإلكتروني للوثائق.
- ضعف الموارد البشرية، وغياب الخبرات التكنولوجية اللازمة لمثل هذا النوع من التعاملات التكنولوجية.
- انتهاك قوانين الملكية الفكرية التي تعتبر من أهم مقومات الصناعة المعلوماتية التي من دونها لن تكون هناك صناعة برامج بالمعنى الصحيح للصناعة البرمجية، ولا يمكن للصناعة المعلوماتية أن تنهض من دون قوانين الملكية الفكرية، حيث أن انتهاك الأفراد أو الجهات الاعتبارية لحقوق ملكية تلك البرامج يؤدي غلى هجرة العقول المبرمجة لهذا النوع من الصناعة وبالتالي حدوث عجز ملحوظ في تطوير البرامج.

– ارتفاع تكلفة استخدام الانترنت في الكثير من الدول النامية مقارنة بمتوسط دخل الأفراد فيها وضعف الموارد البشرية وغياب الخبرات التكنولوجية اللازمة لمثل هذا النوع من التعاملات التكنولوجية.

– من أبرز التحديات للاقتصاد الرقمي الفجوة الرقمية ما بين الواقع والمأمول وفقا لاحتياجات الأفراد والمؤسسات مع مقارنتها بالدول المتقدمة في هذا المجال، كما أن تهديد الخصوصية والجرائم المعلوماتية تعدّ أحد التحدّيات التي تشترك فيها جميع الأعمال التي تقوم على التكنولوجيا، لذلك يجب حماية الاقتصاد الرقمي والمعلوماتي بما يضمن سريّة البيانات وسلامتها. (محمد، 2022، الصفحات 1418-1419)

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يختلف مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر باختلاف الزوايا التي ينظر إليها إليه منها تعاريف التي أوردتها بعض المنظمات والهيئات الدولية نذكر فيما يلي أهمها: التعرف على ماهيته وضبطها بشكل دقيق، ومعرفة أهم أشكال تدفقاته بين الدول، إضافة إلى الكشف عن العوامل الجاذبة له والمتحكمة في تدفقاته عبر الدول وهو ما سيسمح باستيعاب هذا النوع من الاستثمارات وفكرة دوليته، والتي كانت وتزال محل اهتمام الفكر الاقتصادي خاصة في ظل الظروف الدولية الراهنة، وهم ما سنحاول عرضه من خلال ماهو آت.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

تعدد تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر ، بتعدد وجهات النظر التي تنظر إليه لذلك سنحاول إظهار أهم المفاهيم الواردة في هذا الشأن منها مايلي:

– في حين يعرفه **نثيموثي**(Néthmothy) بأنه: " الاستثمار الذي يكون عندما تقوم شركة أو منظمة باستثمار رأسمالها خارج حدود البلد الأم بحثا عن الربح واستغلالا لكلف الإنتاج القليلة". (الجبوري، 2018، صفحة 15)

– كما يعرف من قبل بعض المنظمات والهيئات الدولية على أنه:

– صندوق النقد الدولي(FMI): هو نوع من الاستثمارات الدولية والتي تعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين مستثمر الأجنبي والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر الأجنبي بدرجة من النفوذ في إدارة المؤسسة. (رشاد و حديد، 2022، صفحة 103)

– وفي نفس السياق تعرفه منظمة التجارة العالمية(OMC) على أنه الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في دولة ما(الدولة الأم) بامتلاك موجودات في دولة أخرى(الدولة المضيفة) مع وجود نية في إدارة تلك الموجودات. (مسعداوي، 2008، صفحة 163)

– وتؤكد منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OCDE) على جانب الملكية حيث ترى أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر حصة لا تقل عن(10%) من إجمالي رأس المال وقوة التصويت. (عبو، 2008، صفحة 44)

– يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "ممارسة المال الأجنبي لنشاط في بلد آخر سواء كان ذلك في مجال الصناعة الاستخراجية أو التحويلية، بحيث يرافق هذا النوع من الاستثمار انتقال التكنولوجيا والخبرات التقنية إلى البلد الآخر، من خلال ممارسته لسيطرة وإشراف مباشرين على النشاط في المشروع المعني.(شيخي و شيخي، 2018، صفحة 34)

نستنتج من سياق عرض المفاهيم السابقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار قصير الأجل يقوم به أشخاص(طبيعيون أو معنويون) مقيمون في بلد معين خارج حدود هذا البلد، ويأخذ شكل إنشاء مشاريع جديدة أو تملك حصص في رأس مال الشركات القائمة، على أن تقترن هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة هذه الشركات.

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

إن للاستثمار الأجنبي المباشر أشكال متعددة من حيث النوع، الهدف والملكية ولكل نوع خصائص مميزة وله أهمية خاصة به، و بالتالي هناك اختلاف في الاختيار بين هذه التصنيفات على حسب وضعية المستثمر أو البلد المضيف، وفيما يلي عرض لأهم أنواعه:

الفرع الأول: حسب الدافعية وأغراض الاستثمار

تسعى العديد من الشركات إلى الاستثمار خارج بلدانها وهذا لتعظيم أرباحها من خلال البحث عن مصادر الثروة الموجودة في تلك البلدان المستهدفة فهي إما تبحث عن موارد طبيعية وفيرة أو يد عاملة رخيصة أو مهارات عاملة أو عن أسواق لتصريف منتجاتها وفيما يلي عرض لأهم الأسباب الدافعة للاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: الاستثمارات الباحثة عن المصادر والثروات الطبيعية: يعتبر من أهم أنواع الاستثمارات بالنسبة للدول المتقدمة، حيث يركز هذا النوع من الاستثمارات في البحث والتنقيب على الموارد الطبيعية وبخاصة في مجال البترول و الغاز وغالبا ما تكون العقود طويلة الأجل تصل مدّتها إلى (35عاما)، كما يؤكد هذا النوع من الاستثمار على استغلال الميزة النسبية للدولة، وقد قسم(Dunning)هذا الدافع إلى:

- الباحثين عن الموارد الأولية كالمواد الخام والمواد الزراعية.
- الباحثين عن اليد العاملة غير المكلفة بغض النظر عن مستوى المهارة التي تتمتع بها.
- الباحثين عن القدرة التكنولوجية والإدارية والخبرة التسويقية والمهارات التنظيمية. (هارون، 2022، صفحة 19)

ثانيا: الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء: وهنا تسعى الشركات الأجنبية إلى استغلال الفوارق في تكاليف الإنتاج بين الدول بهدف زيادة الربحية، منها تكلفة العمل التي غالبا ما تكون مرتفعة في الدول المتقدمة، مما يدفع الشركات الأجنبية إلى الاستثمار في الدول النامية بسبب انخفاض تكاليف العمل فيها وبالتالي انخفاض تكاليف الإنتاج، مما يترتب عنها زيادة في أرباح المستثمرين. (طير، 2018، صفحة 20)

ثالثا: الاستثمارات الباحثة عن الأسواق: يهدف إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدولة المتلقية للاستثمارات، ومن شأن هذا النوع من الاستثمار أن يسهم في ارتفاع معدّلات النمو في الدول المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس

المال، كما أن له أثار توسعية علة التجارة في مجال الإنتاج والاستهلاك وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها. (الحملاوي و حسين، 2022، صفحة 1092)

رابعا: الاستثمارات الباحثة عن أصول استراتيجية: يتم هذا النوع من الاستثمار في مراحل متقدمة من نشاط الشركات، وهو مرتبط بعمليات الاندماج والتملك عبر الحدود في مختلف الصناعات والأنشطة الاستراتيجية، فقد تستثمر الشركات من أجل حيازة الأصول الاستراتيجية في شكل الحصول على الدراية العملية والتكنولوجيا من شركات أخرى أو من موردي التكنولوجيا المتخصصة، أو من أجل التعجيل بالارتقاء بمستواها لتحل مكانة عالمية من خلال وصولها إلى موارد وقدرات وأسواق الشركات التي تشتريها. (طير، 2018، صفحة 20)

الفرع الثاني: حسب وجهة نظر كل من المصدر والمستورد للاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف نظرة كل من الدافع والمستقبل للاستثمار الأجنبي المباشر باختلاف الدوافع الظاهرة والمخفية المحركة لكل طرف من أطرافه وهو ما سنعرضه فيما يلي:

أولا: من وجهة نظر المستثمر الأجنبي(البلد المصدر للاستثمار): أما من وجعة نظر المستثمر الأجنبي فتنقسم إلى:

1. **الاستثمارات الأفقية:** وتهدف إلى التوسع الاستثماري في الدول المضيفة من إنتاج لسلع موجودة أو مشابهة للمنتجة محليا، كما تجهزها بالقدرات الإنتاجية والتسويقية والإدارية وتوزيع المنتج.
2. **الاستثمارات العمودية:** يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى إنتاج المواد الخام أو السلع الوسيطة في الخارج لإدخالها في إنتاج المنتجات النهائية إذ تستعمل في عملية الإنتاج المحلية ويطلق عليه الاستثمار العمودي الخلفي، عندما تقوم الشركة بالإنتاج وتسويق منتجاتها تكون أقرب إلى المستهلك النهائي فيطلق عليها الاستثمار العمودي الأمامي، إذ تقوم الحكومة بوضع سياسات محكومة بدخول كميات كبيرة من رأس المال الأجنبي. (رشاد و حديد، 2022، صفحة 104)
3. **الاستثمارات المختلطة:** ويهدف هذا النوع إلى إنتاج السلع والخدمات النهائية في الخارج على نحو مشابهة إلى تلك المنتجة في الموطن الأصلي، وأن إدارة الاستثمارات المختلفة عندما تقيم نشاطات الشركة فإنها تشجع المشاريع المربحة لذلك تعمل الشركة على تحقيق أعلى الأرباح للشركة الأم بعض النظر عن مدى المنفعة المتحققة للدولة المضيفة. (عبد الجبار و محمد، 2013، صفحة 419)

ثانيا: من وجهة نظر الدولة المضيفة: فينقسم إلى:

- **الاستثمار الأجنبي المباشر الهادف لإحلال الواردات:** يحاول إنتاج سلع كانت تستورد سابقا من البلد المضيف وهذا النوع من الاستثمارات يحدد بحجم شوق البلد وكذلك تكلفة النقل والحواجز التجارية.
- **الاستثمار الأجنبي المباشر الهادف لزيادة الصادرات:** يحفز من خلال الرغبة في الحصول على مصادر مدخلات جديدة كالمواد الخام والسلع الوسيطة التي تقوم في البلد المضيف بتصديرها للبلد المصدر للاستثمار أو البلدان الأخرى.

- **الاستثمار الأجنبي المباشر بمبادرة حكومية:** يحدث هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الدول المضيفة بمنح تحفيزات وامتيازات للمستثمر الأجنبي بهدف محاولة الحد من عجز ميزان المدفوعات. (هارون، 2022، صفحة 21)

الفرع الثالث: حسب ملكية المستثمر للمشروع:

يعد من أكثر أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر شيوعا ، وقد نشأ نتيجة لظهور النزعة التحررية في الدول المضيفة خاصة منها النامية، وتتخذ أشكالا متعددة نذكر منها ما يأتي:

أولا: الاستثمار المشترك: هو من أكثر أشكال الاستثمار الأجنبي شيوعا، حيث عرفه (علوان، 2009) على أنه تلك الاستثمارات التي تكون نسبتها مشتركة بين المستثمر المحلّي والشركات الأجنبية بنسب متفاوتة تحدّد وفق لاتفاق ورضا الشركاء وحسب القوانين المنظمة لتملك الأجانب، حيث تقوم كثير من الدول بتحديد النسبة القصوى التي يحق للمستثمر الأجنبي تملكها وهي في العادة(49%) من إجمالي رأس المال، وذلك ضمانا لعدم تمكين المستثمر الأجنبي من التحكم في إدارة الاستثمارات. (جوامع، 2015، صفحة 14)

وفي الواقع نجد أن الدول النامية قد تلجأ إلى إنشاء هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظرا لكونه وسيلة مراقبة على المؤسسة متعددة الجنسيات التي تعمل إقليميا، حيث لوحظ ميدانيا الخطر الذي قد ينجم عن المستثمر الأجنبي عندما يمتلك أكبر قدر من رأس المال. (سلمان، 2004، صفحة 38)

ثانيا: الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

يعد هذا النوع من الاستثمارات من أكثر أنواع الاستثمارات أهمية بالنسبة للشركات متعددة الجنسية وأكثرها تفضيلا، كونه يوفر الحرية الكاملة لتلك الشركات في الإدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي، كما أنه يسمح بوضع مراقبة قصوى على العمل في ذلك النشاط، ويمكن تلك الشركات إجراء كافة التوسعات التي يرغب بها، إذ تقوم هذه الشركات بإنشاء فروع لها في الدول المضيفة تعمل في أي مجال من مجالات النشاط الإنتاجي أو الخدمي، وتتم العملية الاستثمارية في هذا الشكل بصورة كاملة من قبل المستثمر الأجنبي دون أي تدخل من الدول المضيفة من جميع النواحي إبتداءا من (دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروع مرورا بالأعمال الهندسية وإحضار الخبراء والفنيين والإداريين ومن ثم إحضار المعدات والآلات وفي النهاية انجاز المشروع والبدء بعملية الإنتاج ثم التسويق. (عبد الحليم، 2021، صفحة 7)

ثالثا: مشروعات أو عمليات التجميع:

تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف المحلي(عام أو خاص)، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين(سيارة مثلا)، لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا. وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة. والتجهيزات في مقابل عائد مادي متفق عليه.(متيجي، 2021، صفحة 46)

رابعا: الاستثمار في المناطق الحرة:

يهدف إنشاء المناطق الحرة إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جذابة للاستثمارات الأجنبية، وذلك من خلال منح المشاريع الاستثمارية في هذه المناطق العديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات ومن تلك الحوافز:

1. عدم فرض رسوم جمركية على المواد الخام المستوردة طالما أن السلعة ستصدر للخارج.
2. وجود نص في الاتفاق على عدم جواز تأميم المشروعات المقامة في المناطق الحرّة.
3. إعفاء دخل الشركات من الضرائب.
4. تقديم الخدمات وتوفير الطاقة بأسعار منخفضة، وتسهيل إجراءات إقامة المشاريع.
5. حرية تحويل الأرباح للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق الحرة، وحرية المشاريع الأجنبية في بيع أي كمية من المنتجات في أسواق التصدير الخارجية أو المحليّة. (عياد، 2021، صفحة بدون صفحة)

خامسا: الاستثمار في مشروعات البنى التحتية المحولة:

يتركز هذا النوع في مشروعات البنية التحتية في شكل عقود امتياز تتراوح ما بين(20-50) عاما مثل مشاريع محطات الكهرباء أو المطارات والطرق تسمى (B.O.T) فحسب لجنة الأمم المتحدة للقانون النموذجي "الأنسترال" هي شكل من أشكال تمويل المشاريع ، تمنح بمقتضاه حكومة ما لفترة زمنية محددة أحد الاتحادات المالية تسمى" شراكة المشروع" امتيازا لتنفيذ مشروع معين على أن تقوم الشركة المذكورة بالبناء والتشغيل والإدارة لعدد من السنوات وتسترد تكاليف البناء وتحقق أرباحا من تشغيل المشروع واستغلاله تجاريا على أن تنقل ملكية المشروع إلى الحكومة بعد نهاية الامتياز. (قاصدي و طفياني، 2021، صفحة 5)

سادسا: الشركات المتعددة الجنسيات:

وهي شركة دولية تتوزع أنشطتها التجارية بين دولتين على الأقل، كما تعتبر بعض الدول (السلطات المعنية)أن أي شركة لها فرع أجنبي هي شركة متعددة الجنسيات، في حين يقتصر البعض تعريف الشركات المتعددة تلك التي تجني مالا يقل عن ربع إيراداتها خارج البلد الأم. توجد ثلاث فئات من الشركات المتعددة الجنسيات، وهي موضحة على النحو التالي:

1. شركة لا مركزية ذات حضور قوي في وطنها.
2. شركة مركزية عالمية تتمتع بميزة التكلفة، حيث تتوفر موارد رخيصة نسبيا.
3. شركة عالمية تعتمد على البحث والتطوير للشركة الأم.

من أهم مزايا تأسيس العمليات الدولية والتواجد في دولة أخرى، هي إنشاء عمليات في الأسواق تكون فيها الأجور أقل، وإنتاج نفس السلع بجودة عالية وبتكلفة أقل، مما يعني أن رأسمالها يكون أكثر كفاءة. في حين تقوم بعض الشركات متعددة الجنسيات بتخفيض الأسعار وزيادة القوة الشرائية للمستهلكين في جميع أنحاء العالم وذلك من خلال إنشاء عملياتها في العديد من البلدان المختلفة، والاستفادة من معدّلات الضريبة المنخفضة في تلك الدول. إضافة إلى ذلك فإن المزايا الأخرى تشمل على تحفيز

نمو الوظائف في الاقتصاديات المحلية وزيادة تنوع السلع، وبالتالي زيادة الإيرادات المتوقعة للشركة.(زايدي، قاسم، و آخرون، 2022، صفحة 12)

المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا هاما لتدفق رؤوس الأموال وزيادة الاحتياطات من العملات الأجنبية والتي تلعب دورا كبيرا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، والمساهمة في النمو الاقتصادي لعديد الدول وكذلك اندماجها في الاقتصاد العالمي وهو الأمر الذي دفع العديد من الباحثين والأكاديميين للبحث عن الأسباب والمحددات التي تجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر يتوجه نحو دول معينة وبأحجام معتبرة مقارنة بدول أخرى. ويقصد بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر مجمل الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسساتية وكذلك الإجرائية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة مهينة، حيث درجة تأثير هذه العوامل على قرار المستثمر الأجنبي تختلف من دولة إلى أخرى وان درجة تأثير هي مختلف العوامل والأسباب التي تتحكم أو تؤثر على قرار الاستثمار وتوجهاته من الناحيتين الجغرافية أو القطاعية.

وعليه يمكن تقديم هذه المحددات إلى محددات راجعة للمستثمر الأجنبي، محددات راجعة للدولة الأم، أخيرا محددات راجعة إلى الدول المضيفة.

الفرع الأول: محددات متعلقة بالمستثمر الأجنبي

تتمثل المحددات المتعلقة بالمستثمر فيما يلي:

أولا: الكفاية الحدية للاستثمار: المقصود بالكفاية الحدية لرأس المال، أو العائد المتوقع الحصول عليه من استثمار حجم معين من الأموال، فالعلاقة بين الإنتاجية الحدية ورأس المال والأموال المستثمرة هي علاقة طردية لأنه عند ارتفاع الإنتاجية الحدية لرأس المال يعني ارتفاع الدخل، ومن ثم التشجيع على الاستثمار ومنه زيادة الأموال المستثمرة، أما عند انخفاض الإنتاجية الحدية، فذلك يعني انخفاض الدخل المتوقع من ذلك الاستثمار ومنه انخفاض الأموال المستثمرة.

ثانيا: فترة الاسترداد: هي من أكثر القواعد شيوعا في الاستخدام كبديل لصافي القيمة الحالية، ويتم خصم التدفقات النقدية ثم حساب الوقت اللازم لاستعادة المبالغ المستثمرة، ويستخدم هذا الأسلوب بكثرة في المستويات الإدارية المباشرة بسبب قلة مبالغ الاستثمار، كما الاسترداد السريع لقيمة المشروع يمكن من زيادة فرص إعادة استثمار هذه الأموال مرة أخرى.

ثالثا: التوقعات المستقبلية: أثبتت الدراسات التطبيقية التوقعات المستقبلية تؤدي دورا مهما في تحديد استثمار المشروع وأن متخذ القرار لهذا المشروع إذا كانت لديه نظرة متفائلة بخصوص الطلب على المنتجات مستقبلا فيكون أكثر رغبة في الاستثمار ويحصل العكس إذا كانت التوقعات متشائمة. (عبيد المحمدي و الحياني، 2021، صفحة 119)

رابعا: سعر الفائدة: يقوم سعر الفائدة بدور مهم في عملية الإنتاج، وذلك عن طريق تأثيره على قرارات الاستثمار، لاسيما في الدول المتقدمة التي يمثل كلفة رأس المال المستثمر وأن ميكانكية التوازن الدائم بين الادخار والاستثمار فإنها تعتمد على سعر

الفائدة. فالادخار دالة طردية مع سعر الفائدة السائد في السوق، بينما الاستثمار دالة عكسية له، وهنا تجدر الإشارة إلى أن سعر الفائدة قد لا يكون العامل الحاسم في تغير الاستثمار على مستوى المشروع، لأن هناك عوامل أخرى مثل: الأرباح، حجم المبيعات، وتغيرات في أسعار السلع والخدمات، والدخل، وحجم الأصول الرأسمالية المتاحة للمشروعات، أو السيولة النقدية لدى رجال الأعمال وغيرها تؤثر على حجم الاستثمار في البلد. (عبيد المحمدي و الحياني، 2021)، وهو ما توصلت إليه دراسة(Lopez)عام 1999حول المحددات الخارجية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، في أن الانخفاض في أسعار الفائدة الحقيقية في بداية التسعينيات قد جذب انتباه المستثمرين إلى استثمار أموالهم في مشروعات إنتاجية بدلا من ادخارها أو استثمارها محافظ الأوراق المالية. (مدادي، 2012، صفحة 235)

خامسا: التفوق والتطور التكنولوجي: يمثل امتلاك المستثمرين الأجانب وبشكل خاص الشركات متعددة الجنسيات تكنولوجيا متطورة مقارنة بمثيلاتها في السوق المحلي أو نظيراتها من الشركات الاجنبية الصغيرة، وضعا احتكاريا تستغله إلى أبعد الحدود للوصول إلى الأهداف، وتحقيق الأرباح والتفوق على الشركات المحلية. فالسيطرة على عمليات البحث والتطوير، تعد من أهم الوسائل التي تدفع الشركات إلى السعي للبحث عن الإنجازات العلمية والتكنولوجية، مما ينجم عنها من تقلص التكاليف وزيادة الفاعلية، وتطوير المنتجات، وزيادة الفرص التجارية، وخلق مصادر دخل إضافية، بحيث أصبحت المعرفة وليس السلعة هي المورد الحاسم في مجال التنافسية بين الشركات للسيطرة على الأسواق العالمية، وفي هذا إطار توضح المعطيات استحواذ الشركات المتعددة الجنسيات على نسب عالية من المصروفات على البحث والتطوير في الدول المتقدمة صناعيا كاليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، حيث بلغت نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي 3، 1%، 2,7%، 2,5% على التوالي خلال الفترة(1997-2002)، ويلاحظ كذلك أن الشركات المتعددة الجنسيات تستأثر أكثر من 50% من إنتاج العالم من أجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية وشبه المواصلات، في حين تستأثر شركة واحدة فقط بحوالي75% من السوق العالمية للهياكل الأساسية للحاسبات الإلكترونية. (طير، 2018، صفحة 29). وبالتالي فإن مضمون عملية نقل التكنولوجيا التي تتم عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر من شركة متعددة الجنسيات إلى فروعها في الدول المضيفة، يتوقف على عدة عوامل منها: خصائص النشاط الإنتاجي أو الخدمي الذي يقع ضمنه الاستثمار، وتيرة التقدم التكنولوجي في النشاط المعني، الشروط القائمة في الاقتصاد المضيف من حيث التشريعات والقوانين التي تحكم التنافس وحماية الملكية الفكرية والبيئة والتوظيف وتوفير المهارات البشرية، وأخيرا استراتيجيات الشركة الأم التي تحكم مسار التطور التكنولوجي الذي تلتزم به. (الطحان، عبد العزيز، و آخرون، 2010، صفحة 124)

سادسا– تكاليف الإنتاج: إن ارتفاع تكاليف الإنتاج في الدولة الأم تعتبر من بين الأسباب التي تدفع المستثمر للاستثمار الدول المضيفة ذات التكاليف المنخفضة، سواء تعلقت هذه التكاليف بالمواد الأولية أو اليد العاملة أو غيرها. وفي هذا الصدد أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية التي قام بها كل من "كرينج" و"تيم" عام 1995 على شركة "ماتسيشيتا" أن تكلفة الإنتاج في السنوات الأولى كانت منخفضة في الدولة الم (اليابان)، وكانت هذه الشركة تقوم بالتصدير للخارج، لكن منذ أوائل التسعينيات أصبحت الشركة تقوم بالإنتاج في الخارج نظرا لارتفاع تكاليف الإنتاج في الدولة الأم. (سطحي، 2018، صفحة 14)

الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر متعلقة بالدولة المضيفة:

1. تتعدد العوامل الرئيسية التي تساهم في استقطاب الاستثمارات الأجنبية للدولة المضيفة، حيث تسعى الدول إلى جذب مختلف المشاريع الاقتصادية والصناعية والخدمية، وذلك من خلال بناء القاعدة الأساسية والمتينة لجذب الاستثمارات. حيث يفكر المستثمر عادة قبل إقامة أي مشروع تجاري في الدول المضيفة، أن تكون تلك الدولة بيئة حاضنة ومناسبة لإقامة مختلف المشاريع . فحسب (Onyeiwu and Shrestha,2004) ، فأن أغلب الدراسات أجمعت على أن متغيرات الاقتصاد الكلي منها: معدّلات النمو، التضخم، أسعار الفائدة، درجة الانفتاح الاقتصادي، حجم الاحتياطات الدولية، الديون الخارجية، النظام الضريبي، الحرية السياسية، مستوى البنية التحتية، ووفرة الموارد الطبيعية، كلّها محدّدات ضرورية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. (الحملاوي و حسين، 2022، الصفحات 1092-1093) حيث تعتمد الشركات متعددة الجنسيات للمفاضلة بين الدول المضيفة واختيار الدولة المناسبة للاستثمار فيها على السياسة التي تتبعها الدولة المضيفة داخليا وخارجيا ، وكذلك الإجراءات الاستباقية التي تقوم بها الدول المضيفة لجذب الاستثمارات وتسيير الأعمال، اي المناخ الاستثماري فيها إضافة إلى الخصائص الاقتصادية التي تتمتع بها الدولة المضيفة كلها عوامل يأخذها المستثمر بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار الاستثمار في بلد ما.

وبالتالي فإن العوامل التي تلعب دورا رئيسا في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر هي على النحو التالي:

أولا: المحددات الاقتصادية:

1. حجم السوق: أحد أهم العوامل في جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث يتم تعريف حجم السوق في الأدبيات الاقتصادية إما بالناتج المحلي الإجمالي أو بحجم السكان أو بنصيب الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي. ويلعب كِبر حجم السوق دورا هاما في زيادة الطلب على المنتجات السلعية والخدمية، وكذلك الإمكانية من البيع والربح في تصريف السلع والخدمات التي يتم تقديمها، إضافة إلى توفير وخلق العديد من فرص العمل، وبالتالي يساعد كبر حجم السوق على استقطاب المستثمرين الأجانب لإقامة مشاريعهم الاستثمارية سواء التجارية و الصناعية والزراعية والخدمية. وهذا يعني أن اقتصاديات السوق الكبيرة لديها القدرة على تصريف المنتجات السلعية، وبالتالي إمكانية توفر المزيد من فرص الربح.

– **التضخم:** عادة يستخدم كأحد مؤشرات عدم الاستقرار الاقتصادي، حيث يشير إلى عدم مقدرة الحكومة والسلطة النقدية على تحقيق التوازن والحدّ من العرض النقدي، ويرى الاقتصاديون أن ارتفاع التضخم له أثر سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المستقبلة للاستثمارات.

– **الكتلة النقدية:** تعتبر الكتلة النقدية من أحد مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الذي يركز عليها المستثمر الأجنبي، حيث يقيس عمق القطاع المالي، مما يقلل أو يزيد من تكلفة المعاملات المالية، كما يتوقع أن يساهم ارتفاع معدّل التكلفة النقدية في البلد المضيف على استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

– **سعر الفائدة:** غالبا ما تلجأ الشركات الأجنبية المستثمرة في مرحلة الاستغلال إلى البنوك المحلية لتمويل نشاطات التوزيع والتسويق والتوسع في الاستثمارات، وبالتالي فكلما كانت أسعار الفائدة منخفضة كلما شجع ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي فإن تأثير أسعار الفائدة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يختلف باختلاف مرحلة الاستثمار وحسب الخطة التي رسمها

المستثمر الأجنبي لمختلف مراحل الاستثمار، فإذا كان سيعتمد على مصادره الخاصة في تمويل المشروع وفي كل مراحله فإن ارتفاع سعر الفائدة سيؤثر إيجابيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما إذا كان المستثمر الأجنبي سيعتمد على مصادر داخلية(في الدولة المضيفة) للتمويل، فإن ارتفاع أسعار الفائدة سيؤثر سالبا على تدفقات الأجنبي المباشر إذ تعتبر أسعار الفائدة في مثل هذه الحالة كتكلفة إضافية على للمستثمر الأجنبي. (برنه و شربي، 2021، الصفحات 118-119)

- **البطالة:** يسعى المستثمرون الأجانب إلى البحث عن العمالة المنخفضة والتي تكون بأسعار منخفضة مما يساعدها على تخفيض تكلفة الاستثمار نتيجة انخفاض اليد العاملة، كما يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر الدول المضيفة على زيادة المشاريع الاستثمارية وبالتالي يزداد الطلب على اليد العاملة مما يساعد على تخفيض معدلات البطالة في الدول المستضيفة.

- **سعر الصرف:** تعتبر تقلبات أسعار الصرف من المحددات الرئيسية لعملية الاستثمار في الخارج وذلك لأن المستثمر سوف يربح أو يخسر إذا ما أراد بعد انتهاء فترة استثماره تحويل قيمة استثماراته الخارجية إلى البلد الأم أو دولة أجنبية أخرى، ففي حالة انخفاض سعر صرف العملة الأجنبية التي استثمر فيها أمواله في الخارج فقد يفقد قيمة الأرباح التي حققها وربما جزء من قيمة رأس المال الأصلي المستثمر في الخارج، أما في حالة ارتفاع أسعار الصرف للعملات الأجنبية المستثمرة فيها فإن المستثمر سوف يستفيد من ارتفاع أسعار الصرف إضافة إلى زيادة قيمة الأرباح التي حققها نتيجة عملية الاستثمار في الخارج. (غربي و نوي، 2018، الصفحات 223-224)

- **الناتج المحلي الإجمالي:** إن معدل النمو المرتفع دليل على النشاط الاقتصادي ومدى كفاءة هذا النشاط، ويعتبر عامل مهم يعتمد عليه المستثمر للقيام باستثماراته، حيث تسعى الدول المستضيفة إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي لأنه دليل على نمو ذلك البلد وهو ما يشجع المستثمرين الأجانب على الاستثمار فيه.

2. **مؤشرات القطاع الخارجي:** تتعدد المتغيرات التي تقيس أهمية التجارة العالمية في جذب الاستثمارات الأجنبية وذلك يشمل:

- **درجة الانفتاح:** أحد العوامل الرئيسية في جذب الاستثمارات، خاصة أن الدول التي تشجع الانفتاح على الأسواق العالمية ولا تفرض قيود على التجارة الدولية تساهم في استقطاب المستثمرين لإقامة مشاريعهم، وكذلك الاستفادة من إمكانية تصريف المنتجات السلعية والخدمية خارج حدود الدولة المضيفة. وبالتالي يعتبر مؤشر الانفتاح التجاري مؤثرا إيجابيا على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

- **عجز ميزان المدفوعات:** يُشير عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى أن الدول تعتمد بدرجة كبيرة على موارد الآخرين، مما يؤدي إلى أن المستثمرين يتقيدون في حركة رأس المال والأرباح.

3. **مؤشرات الحرية الاقتصادية:** تلعب مؤشرات الحوكمة الرشيدة المرتبطة بمتغيرات الحرية المالية والمصرفية وحرية حقوق الملكية وتعزيز الحوكمة الإدارية ومدى فعالية الحكومة دورا هاما وفعالا في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تعكس هذه المؤشرات مدى فعالية البيئة الاستثمارية والقانونية والمصرفية. تختلف درجة مؤشرات الحرية الاقتصادية في استقطابها للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفيما يلي بعض هذه المؤشرات:

– **مؤشر الحرية المالية والمصرفية:** يعكس هذا المؤشر مدى الكفاءة المصرفية، حيث أن المؤسسات المالية التي تقدم مختلف الخدمات المالية للإفراد والشركات، تكون لها مطلق الحرية في تقديم الائتمان وقبول الودائع، وإجراء عملياتها بالعملات الأجنبية. لذلك يرغب المستثمر الأجنبي أن يتم معاملته من قبل الدول المضيفة كشركة محلية، وأن تكون مستقلة عن سيطرة الحكومة في التدخل بالقطاع المالي والمصرفي. في حين أن الدول التي تفرض سيطرتها بالكامل على ملكية البنوك والمؤسسات المالية، تقلل من المنافسة بما يؤدي غلى تراجع مستوى الخدمات المتوفرة، والعكس تماما في بيئة مصرفية وتمويلية مثالية، من خلال تدخل الحكومة بالحد الأدنى لعمل القطاع المصرفي كإشراف السلطة النقدية في تنظيم المؤسسات المالية لتنفيذ الالتزامات التعاقدية ومنع الغش التجاري.

– **مؤشر حرية الاستثمار:** في بعض الدول لا توجد قيود على حركة رؤوس الأموال، حيث يسمح للأفراد و الشركات بتحويل الموارد المالية دون أية قيود عبر حدود الدول وبالتالي يساهم ذلك في جذب الاستثمارات الأجنبية. في بعض الحالات تفرض الدول بعض القيود على المدفوعات والتحويلات والمعاملات الرأسمالية، حيث يؤدي ذلك إلى تقيدها في الحصول على النقد الأجنبي، مما يضطر تلك الصناعات الأجنبية في بعض الأحيان إلى الإغلاق. إضافة إلى أن لوائح العمل، وضعف الحوكمة والروتين الحكومي في بعض الدول يؤثر بدرجة كبيرة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

– **ضعف الحوكمة:** يقيس ضعف الحوكمة والبيروقراطية من الحرية الاقتصادية، وذلك من خلال التأثير على الأمن وعدم اليقين للمستثمر في العلاقات الاقتصادية، حيث أن تفشي الفساد الإداري داخل دوائر الدولة يؤدي إلى عدم قدرة الشركات على تنفيذ العقود مما يدفع المستثمر الأجنبي إلى التفكير في جدوى إقامة الاستثمارات في الدول التي يتفشى فيها ضعف الحوكمة.

– **حرية حقوق الملكية:** يعتبر تقييما لقدرة الأفراد على تملك الملكية الخاصة، بحيث تكون ملكيته مضمونة بشكل كامل من قبل الدولة. في حين يقيس قدرة الدولة على حماية حقوق الملكية الخاصة والدرجة التي تفرضها الحكومات على تلك القوانين. أما في حالة انعدام حرية حقوق الملكية، فإن هذا يعني مصادرة الملكيات الخاصة. (زايدي، جمال، و آخرون، 2022)

4. وفرة الموارد الطبيعية، البنية البشرية:

– **توافر الموارد الطبيعية:** يعتبر توفر الموارد الطبيعية من المحددات المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر، لأن توفر هذه الموارد القابلة للاستغلال كمواد أولية يمثل ميزة نسبية تمتلكها الدولة، وتجعلها جاذبة للشركات الأجنبية خاصة الباحثة عن الموارد الطبيعية، مما يزيد من الأثر الإيجابي لهذا المحدد وجوده بوفرة، وبأسعار منخفضة، مما يخفض من تكاليف الإنتاج ومن ثم تخفيض أسعار المنتجات ما يرفع من القدرة التنافسية للشركات. (طير، 2018، صفحة 36)

– **توافر اليدي العاملة:** إن توفر اليد العاملة الماهرة ذات الكفاءة العالية القادرة على التعامل مع التكنولوجيا المتطورة من العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، كذلك الأيدي العاملة غير المدربة ذات التكاليف المنخفضة، يعتبر عامل لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما تناولته نظرية دورة حياة المنتج، وذلك في مرحلة النمطية حيث تصبح تكلفة عنصر العمل مفسر لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر (طير، 2018، صفحة 36) حيث توصلت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين معدلات أجور البلد المضيف وتدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إليه، فكلما كانت نسبة معدل أجور البلد

المضيف منخفضة عن معدل أجور البلد الأصل كلما ارتفعت التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف. (مفتاح، 2020، صفحة 37)

5. **البنية التحتية الأساسية:** تعتبر البنية الأساسية من العوامل المعنوية التي تجذب مزيدا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فكلما حدث تطور في وسائل النقل والمواصلات فهذا من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض تكاليف المعاملات المتمثلة في تكاليف النقل. كما أن وسائل الاتصالات الحديثة توفر اتصال مباشر وسريع بين فروع الشركات في البلدان المضيفة والشركات الأم في البلدان المتقدمة، ومما لا شك فيه أن البنية الأساسية تمثل العمود الفقري لأي تشاط اقتصادي ناجح وفعال، فتوافر قاعدة تكنولوجية قوية تساعد على استيعاب التكنولوجية المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر. (موساوي، 2021، صفحة 597)

ثانيا: المحددات الإدارية والقانونية

تلعب النظم الإدارية دور كبير في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك إذا تميزت بسهولة الإجراءات ووضوحها، وعدم تفشي البيروقراطية والفساد الإداري بشكل عام، كما تعد الأطر القانونية عاملا مشجعا لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال وجود نظام قضائي قادر على حل النزاعات التي قد تنشأ بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة بكفاءة، وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والشفافية وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى الخاصة بالاستثمار، بالإضافة إلى وجود ضمانات تكفل للمستثمر الأجنبي حرية تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج، وكذلك حمايته من كافة المخاطر مثل: التأميم وغيرها بالإضافة إلى الحوافز الضريبية المقدمة للمستثمر الأجنبي. (عزوز و بولعسل، 2020، صفحة 205)، لذا تتنافس الدول في إصدار تشريعات محفزة للاستثمار فيما بينها بشرط ألا تؤدي تلك الحوافز غلى ضياع الموارد القومية والحد من سيادة ومكانة الدولة المضيفة. (موفق و خضير، 2010، صفحة 147)

ثالثا: المحددات السياسية:

يقصد بالمحددات السياسية تلك العوامل ذات البعد السياسي والتي تشكل في مجملها محيط محفز للاستثمار أو منفرا له، فكلما تميز النظام السياسي بالاستقرار وغياب الحروب كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، أما إذا لم تستطع الدولة المضيفة أن تحقق الضمانات الكافية للمستثمر الأجنبي فإن المستثمر الأجنبي غالبا لا يجازف بأمواله في بلد يكثر فيها الثورات وانقلابات العسكرية وعمليات إرهابية حيث يخشى المستثمر من احتمالية المصادرة، التأميم، التصفية أو القدرة على تحويل الأرباح أو الإخلال بشروط العقد من طرف الدولة المضيفة في حالة عدم وجود استقرار سياسي.

هناك محددات أخرى تؤثر في جذب الاستثمارات الأجنبية ومنها: ما تصدرها حكومة البلد المضيف من تحديد نسبة المشاركة في الملكية، إذ أن أغلب المستثمرين الجانب يرغبون في أن تكون الملكية(100%)، إذ تقوم الحكومة بتحديد نسبة المشاركة في بعض الصناعات التي تراها مهمة للبلد، إذ تكون الملكية مشتركة بين رأس المال الأجنبي والمحلّي، لهذا السبب تقل تدفقات رأس المال الأجنبية إلى الدول التي تسعى إلى المشاركة في الملكية.

كما أن فرص التسويق التي توفرها بعض الدول تلعب دورًا هاماً في إغراء المستثمر الأجنبي، ومع ذلك فإن الشركات الأجنبية تكون مستعدة أن تتحمل مساوئ معينة أحيانا مثل: تدخل الحكومة، وعدم استقرار العملة وعدم الاستقرار السياسي. (عبد الحليم، 2021، صفحة 17)

رابعا: المحددات البيئية الاجتماعية والثقافية:

1. **المحددات البيئية:** إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مرهون بمدى تشدد الدول المضيفة في وضع المعايير البيئية، فالتشدد فيها قد يحد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على العكس من ذلك، فإن التساهل مع تلك المعايير قد يحفز من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. وهذا لأن القيود البيئية أصبحت تمثل أحد أهم عناصر التكلفة الخاصة في هذا الوقت الذي تحاول فيه أغلب دول العالم الحفاظ على سلامة بيئتها، لذا تأخذ الشركات الأجنبية هذا الحسبان عند قيامها بإعداد دراسات الجدوى الخاصة بمشروعاتها. لذا فإن الشركات الأجنبية كثيرا ما تتوجه باستثماراتها، وتحاول أن تركز العديد من مشروعاتها الصناعية الملوثة للبيئة في الدول النامية المعروفة بأنها الأقل تشددا في وضعها للمعايير البيئية.
2. **المحددات الاجتماعية والثقافية:** وتعني المستوى الحقيقي الذي يميز الجانب الاجتماعي والثقافي في الدولة المضيفة، حيث أن قدرة تسهيل إدماج المستثمر الأجنبي في هذا المحيط هو من أهم الاعتبارات في جلب الاستثمارات الأجنبية، وهو في الحقيقة يمثل محور اهتمام الشركات الأجنبية بخصوص قرار استثمارها.

وتنصب اهتمامات المستثمرين الأجانب على الجانب الاجتماعي والثقافي للدول المضيفة، من خلال تعرّفهم على نمط المعيشة، ونظم التعليم ومستوياته، والأمية، ونمط الاستهلاك وأذواق المستهلكين، ومعدلات نمو السكان(عدد المواليد، والوفيات، وتوزيعهم الجغرافي)، بالإضافة إلى حقيقة الوضعية الاجتماعية، والفقر، والبطالة، كذلك العادات والتقاليد السائدة، ومستوى الإعلام، واللغات المستخدمة، والتاريخ، والدين....الخ.

بالإضافة إلى ذلك، العصبية، والتفرقة العنصرية داخل الدولة، كذلك الصراعات النقابية والاجتماعية تلعب دورا هاما في جذب الاستثمارات الأجنبية، كذلك نجد أنه في حالة وجود تعارض بين الثقافات، وعدم وجود توافق بين الثقافة المحلية وثقافة المستثمر الأجنبي، فذلك يمثل عامل طرد للاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدولة، وبالتالي فالمحددات الثقافية والاجتماعية، تلعب الدور الكبير في جذب وزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. (طير، 2018، صفحة 38)

الفرع الثالث: الجهود المبذولة من طرف الدول المضيفة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

تلعب حوافز الاستثمار التي تمنحها الدول النامية للمستثمر الأجنبي دورا هاما في جذب الاستثمار الأجنبي لاسيما عندما تمنح هذه الحوافز لتكون عوضا عن انعدام المزايا النسبية الأخرى في الدول المضيفة للاستثمار، وتتمثل هذه الحوافز فيما يلي:

أولا: الحوافز المالية: وتتمثل أساسا في الحوافز الضريبية والتي تهدف إلى تقليل العبء الضريبي على المستثمر الأجنبي وهي تأخذ عدة أشكال بالاعتماد على وعاء الضريبة منها:

تخفيض معدل الضرائب على دخل الشركات، الخصومات الضريبية على الخسائر، تعجيل احتساب كلف الاندثار وإعادة الاستثمار، إعفاءات ضريبية على اشتراكات الضمان الاجتماعي، إعفاءات على ضريبة الدخل بالاعتماد على حجم المخرجات الصافية وعلى أساس رقم المبيعات الكلي، إعفاءات ضريبية على استيراد السلع الرأسمالية أو المعدات او المواد الأولية وأية مدخلات مرتبطة بعمليات الإنتاج، إعفاءات ضريبية على الصادرات والمعالجات الضريبية التفضيلية فيما يتعلق بالدخل المتحقق من الصادرات الأخرى. (الصبيحي، 2016، صفحة 125)

ثانيا: الحوافز التمويلية: تتمثل في الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال الإنتاج، تكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري، وفي الائتمان الحكومي المدعم، وكذلك مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة، إضافة إلى تأمين حكومي بمعدّلات تفضيلية أنواع معينة من المخاطر مثل: مخاطر تغير أسعار الصرف أو المخاطر غير التجارية مثل المصادرة. (جباري، 2015، صفحة 82)

ثالثا: الحوافز الأخرى: هناك بعض الحوافز التي يتعذر تصنيفها تحت نوع معين من الحوافز، لكنها تشترك فيما بينها بكونها تهدف إلى زيادة ربحية الشركات العاملة من خلال وسائل غير مالية منها. (الصبيحي، 2016، صفحة 125)

1. **تخصيص إعانات للبنية التحتية:** تقدم الدول المضيفة في سبيل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تخصيصات للمستثمرين الأجانب بأقل من الأسعار التجارية للأراضي والعقارات وللمصانع والاتصالات والنقل والكهرباء والماء.
2. **تحفيزات أخرى:**

- **تخصيصات للخدمات:** والتي تتمثل في خدمات مالية، إدارة تنفيذ المشاريع ودراسات اقتصادية معلومات عن السوق، جودة ورقابة جودة على المنتج.
- **أفضلية السوق:** حماية من منافسة خارجية
- **تعاملات خاصة بالتمويل الخارجي:** أسعار صرف خاصة، معدّلات ملكية، قروض أجنبية خاصة أفضليات في معالجة أخطار سعر الصرف. (جباري، 2015، صفحة 83)

المبحث الثالث: متطلبات تطبيق الاقتصاد الرقمي

توجد عناصر مهمة يجب تواجدها في أي اقتصاد لكي يتمكن من التحول إلى اقتصاد رقمي تسمى هذه العناصر متطلبات الاقتصاد الرقمي، وهي تشمل متطلبات بنية تحتية رقمية، جهاز مصرفي مرن ومتطور، قوانين وتشريعات، مورد بشري مؤهل، أمن ضد المخاطر الإلكترونية، والتي يمكن أبرزها في العناصر التالية:

المطلب الأول: البنية التحتية الرقمية. ومكوناتها

تعد البنية التحتية الرقمية من المتطلبات الرئيسية التي يقوم عليها الاقتصاد الرقمي، حيث مكونات مادية وأخرى برمجية أساسية ويمكن توضيحها فيما يلي:

الفرع الأول: البنية التحتية الرقمية

تتمثل البنية التحتية الرقمية في التقنيات الرقمية وآليات التواصل التي تستخدم في دعم وعمليات وأنشطة الأعمال الإلكترونية وتبادلات التجارة الإلكترونية وهذه البنى التحتية تتضمّن شبكات الاتصال الهاتفي السلكية واللاسلكية وخدمات الأقمار الصناعية، والكيانات البرمجية(Software) وكذا الكيانات المادية (Hardware)، والخدمات التكميلية والعنصر البشري المدرّب والمؤهل وتجدر الإشارة هنا أن العديد من الأنظمة والأجهزة مثل: أجهزة الحاسوب الآلي، وآليات تخزين المعلومات أصبحت تنطوي على مكونات رقمية تقوم بتشغيل تلك الأنظمة والأجهزة وفقا للتقنية الجديدة. (السيد، 2019، صفحة 18)، وتجدر الإشارة إلى أن البنية التحتية الرقمية هي أساس للاقتصاد الرقمي والذي يعد محرّك مهم للابتكار ليس فقط من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تزيد الإنتاجية، بل أيضا من خلال التّحول الذي تُحدثه هذه التكنولوجيا في عمليات قطاع الأعمال وتنظيمها. والعكس صحيح أيضا أي يمكن أن يكون الابتكار محركا قويا للاقتصاد الرقمي وعاملا مسهلا لتحقيقه.

وتبين الأدلة الواردة من الواقع أن الاستثمار في الابتكار في العمليات والتنظيم لصالح قطاع الأعمال يسمح بتقديم معلومات لتحسين التقدم نحو الاقتصاد الرقمي وتقديم مشورة أفضل لصانعي القرارات، وتعدّ المشاريع الناشئة أهم مكونات الابتكار القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيث تأتي بمنتجات وأسواق جديدة وتستفيد من قوّة المنصات الرقمية لإدخال خدمات جديدة والقيام بوساطة فعالة بين المنتجين والمستهلكين. (الإسكوا، 2018، صفحة 45)

الفرع الثاني: مكونات البنية التحتية الرقمية

تتكون البنية التحتية الرقمية من العديد من المكونات التي نتحدث عنها كما يلي: (السيد، 2019، الصفحات 17 – 21)

أولا: الأنترانت

تعتبر الأكثر في الإدارة الداخلية للمؤسسة، وهي شبكات تحقق التواصل بين الأفراد العاملين الموجودين داخل الشركة الواحدة بعضهم البعض وكذلك تحقق التواصل بين العاملين وبين الشبكة الخاصة بالشركة.تستخدم في التجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية، خدمات تقدم للعميل مثل: حفظ معلومات تخص منتجاته، إدارة الوثائق، الخدمات المالية مثل: البنوك والسماسرة وشركات التأمين، البيع بالتجزئة، خدمات أخرى كالتعليم، البيئة، الصّحة.....الخ.

ثانيا: الاكسترانت:

وهي الشبكة الناتجة عن ربط شبكتي انترانت، وهي تلك الشبكة التي تحقق التواصل بين مجموعة من الأطراف الخارجية مثل: مصادر التوريد، قنوات التوزيع وغيرها وبالتالي ينظر إليها على أنها وسيلة للتبادل الإلكتروني للمعطيات.

ثالثا: الأنترنت:

هي شبكة عالمية تعمل على ربط الشبكات المنتشرة عبر العالم بعضها ببعض عن طريق خطوط الهاتف أو الأقمار الصناعية، حيث تعرف على أنها شبكات الحاسب الآلي التي تربط بين عدد هائل من مواقع الويب، والتي تعمل على تحقيق التواصل بين جميع المستخدمين على اختلاف أنواعهم حول العالم، وتشمل خدمات الانترنت في:

رابعا: البريد الإلكتروني

وهو من أكثر الأنشطة الإلكترونية استخداما، حيث يستخدمه الأفراد العاديين والمختصين والشركات والمؤسسات على اختلاف نشاطاتها وحجمها ومدى تقدم تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في مؤسساتهم، وأهم ما يميّزه إمكانية إرسال رسالة إلى عدد كبير من العناوين بمنتهى السهولة وبأقل تكلفة.

– **الشبكة العنكبوتية العالمية للمعلومات(Web Wede Word)**: واختصارها(WWW) وهي خدمة تسهل التصفح والبحث عن معلومات وسيرها داخل الشبكة من خلال إمكانية الحصول عليها بالإضافة إلى عناصر تفاعلية تتمثل في الصوت، الصورة، الفيديو.....الخ.

– **التبادل الإلكتروني للبيانات(EDI)**: وهو أسلوب لإرسال واستقبال البيانات عن طريق شبكات الحاسب الآلي بصورة تيح بتشغيلها على برامج مستقبليها حتى يستفيد من نتائجها بعد معالجتها ويتطلب استخدام هذا الأسلوب توفّر بعض الأساليب والنماذج القياسية والبرامج الخاصة.

خامسا: أجهزة الفاكس والنظم الخبيرة

– **أجهزة الفاكس**

هي تلك الأجهزة التي تستطيع نسخ عدد من الوثائق عبر خطوط الهاتف.

– **النظم الخبيرة:**

هي عبارة عن أنظمة قادرة على تقديم حلول لمشاكل معينة في مجال معيّن، أو هي النظم القادرة على إعطاء المشورة سواء بمستوى أعلى أو مستوى مماثل لتلك التي يتم تقديمها من قبل الخبراء البشر في نفس المجال، وبالتالي أصبح بناء النظم الخبيرة وتطبيقاتها في مجالات متنوعة موضوعا منفصلا يستعمل في هندسة المعرفة. وتنقسم النظم الخبيرة إلى نظم خبيرة داخلية وهي النظم التي يتم إعدادها بشكل كامل من قبل خبراء ومهندسي معرفة من داخل الهيئة أو من قبل طرف آخر من خارج الهيئة، ولكن بالرجوع إلى خبرة أعضاء من داخل الهيئة ونظم خبيرة خارجية وهي النظم التي يتم إنتاجها حتى يستخدمها العامة وعادة يسهم في تزويد هذه النظم بالمعارف خبراء معروفين على المستوى العالمي. وتتميز الأنظمة الخبيرة بالقدرة على الحصول على المعرفة والخبرات البشرية النادرة وحفظها، تسهيل خدماتها في مجال معيّن وتقديم الحلول المبنية على المعرفة والخبرة للمشاكل المعقدة في زمن قياسي مع المقدرة على النظر إلى المشكلة من زوايا متعدّدة وتحقيق المشاركة الإنسانية في الاستفادة من الخبرات البشرية النادرة. (أبو زايد، 2017، الصفحات 20 -28)

سادسا: نظم الذكاء الصناعي

هو أحد علوم الفرعية التي تهتم ببناء برامج ومكوّنات مادته قادرة على محاكاة السلوك البشري وكما هو معروف فالحاسبات قادرة على إجراء العمليات الحسابية ومعالجة الأرقام واتخاذ بعض القرارات، فضلا عن القدرة في تخزين واسترجاع المعلومات، وعلم

الذكاء الصناعي يهدف إلى محاكاة بعض عمليات الإدراك والاستنتاج المنطقي وذلك باستخدام التقنيات الجديدة بما يحقق للحاسب إنجاز كثير من المهمات المعقدة التي يقتصر أداؤها على الإنسان. (الصانع، 2015، صفحة 171)

سابعا: المنصات الرقمية

تعتبر عنصرا أساسيا في البنية التحتية الرقمية، وتعرف على أنها عبارة عن منصة متاحة عبر التقنية ومسيّرة بتوجهات الأعمال لإدارة، تحسين، وتقديم الخدمات الحكومة باستمرار عبر نقاط اتصال رقمية متعددة على سبيل المثال متصفح الويب وتطبيق الهاتف المحمول وتوفير تجربة رقمية معززة لأصحاب المصلحة الذين يستفيدون من الخدمات. (بدون سنة، صفحة 5)

حيث تعمل على خدمة منتجات أخرى أو تمكينها. بالنسبة للأشخاص الذين يستخدمون هذه المنصات لتلقي معاشاتهم الشهرية أو تسجيل الدخول بشكل آمن إلى بوابة الخدمات الالكترونية الحكومية، أو دفع فواتير الخدمات الخاصة بهم، أو تقديم شكوى أو الوصول إلى المعلومات العامة، إذ يمكن لهذه المنصات توفير تجربة ساسة لتقديم خدمات تزيد من راحة المستخدم والادخار والوكالة. وبالنسبة للحكومات سمكن للمنصات الرقمية زيادة كفاءة وفعالية الوظائف والخدمات الأساسية، وتقليل الازدواجية غير الضرورية للأنظمة، ومكافحة الاحتيال والفساد عن طريق زيادة الأمن والمكانية تتبع المعاملات، وتحسين المشاركة والمساءلة المدنية، بالنسبة للمنشآت التجارية تعد المنصات التجارية آلية فعالة لمساعدة الشركات، وبخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة على توسيع الأسواق وتبادل السلع والخدمات والاستفادة من الأصول والموارد البشرية غير المستغلّة، والتي يمكن أن تؤدي إلى وظائف أكثر وأفضل في الاقتصاد. (مشروع استراتيجية التحول الرقمي(2020-2030)، بدون سنة)

ثامنا: البريد

يلعب البريد دورا هاما في البنية الأساسية الرقمية ذات النطاق الواسع فالاتصال بالشبكة العالمية لآلاف من مكاتب البريد، يمكن أن يلعب دورا مهما في الوصول إلى المعلومات ذات الصلة والشمول الرقمي والاجتماعي والمالي للسكان المهمشين، حيث يلعب القطاع البريدي دورا مهما في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولاسيما في إفريقيا التي يعيش فيها 70% من السكان في المناطق الريفية، وتسهيل الاتصال وتسليم السلع والخدمات ، وكذلك إتاحة وصول عالمي واسع النطاق إلى العديد من الخدمات الحكومية وغير الحكومية، يعد البريد ثاني أكبر شركة للشمول المالي بعد البنوك، فوجود نظام بريدي حديث يتمتع حقيقة ببنية تحتية مناسبة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن يسهم في تقديم خدمات الحكم الالكتروني والتجارة الالكترونية والاندماج المالي لشعوب افريقيا، لاسيما في المناطق الريفية والنامية(مشروع استراتيجية التحول الرقمي لإفريقيا (2020-2030))

تاسعا: الراديو الرقمي الفضائي

ظهرت هذه التقنية بواسطة شركة(WORLD SPACE) عام 1995 حيث يعتبر استخدام نظام الأقمار الصناعية للبث الجيل الثالث للتطور التكنولوجيا الإذاعي. والبث الإذاعي في هذه الحالة مختلف عن الإذاعات التي نجدها في القنوات التلفزيونية، ويكون استخدام هذه التقنية التي توفر صوت نقي وجيد يهدف تقديم الأخبار والمعلومات في مجالات الإعلام والصحو والتنمية والثقافة. وتعاظمت الثورة الرقمية في البث بعد إدخال تقنيات الضغط الرقمي التي أتاحت نقل المعلومات بالحد الأدنى من الحجم الأعلى للسرعة في النقل، إضافة إلى توفرها وبصمن رخيص، والبث الرقمي يتم من خلال أشكال متعدّدة كالبث الأرضي،

البث بالقمر الصناعي، شبكات الكابل، البث المتدفق عبر الانترنت وشبكات متعددة الوسائط, حيث يتيح البث الرقمي إمكانية إرسال بيانات وإيصال محتوى الوسائط المتعددة إلى الحاسوب وبشكل مباشر أو إلى مختلف الأجهزة الرقمية كالتلفزيون الذكي أو الهاتف الذكي مع إمكانية بثّها مباشرة على الهواء بالإضافة إلى بيانات أخرى إضافية، شرط توفر أجهزة معدة لذلك ومزودة بطاقة بيانات مما يمكن استغلالها في الكمبيوتر أو الأجهزة أخرى. (بوحيلة و بلعباس، 2022، صفحة 456)

المطلب الثاني: قدرة القطاع المالي على توفير وتطوير الاستثمارات ورؤوس الأموال المخاطرة من أجل دعم ومساندة الأفكار الجديدة:

الفرع الأول: الخدمات المصرفية باستخدام الهاتف المحمول

يعدّ النظام المالي بمؤسساته وقواعده المنظمة للعمل عنصرا أساسيا ومهما للاقتصاد الرقمي؛نظرا لقدرته على تخصيص الموارد، واستخدامها الاستخدام الأمثل.(الجندي و حنفي، 2022، صفحة 32). إذ يجب ألا يقتصر دور الجهاز المصرفي على الوساطة مابين المدخرين والمستثمرين فقط وإنما عليه أن يدخل تغيير هيكلي على نمط عمله من مجال التمويل للتجارة إلى مجال تمويل الإنفاق على البحث والتطوير في المجال التقني، أي مساعدة و(مشروع استراتجية التحول الرقمي لإفريقيا(2020 - 2030)، 2021)تشجيع الشركات الجديدة ذات الطابع المعلوماتي، مما يعود بالفائدة على الجهاز المصرفي ذاته، ذلك أن إحدى المزايا التي يتمتع بها التطور التقني تتمثل في خاصية الانتشار، وأن أي عملية تطوير في قطاع معين ستنتشر في كافة القطاعات الاقتصادية، ممّا يترتب على ذلك زيادة الاستثمارات في المجال التقني، وهكذا فزيادة الاتفاق على البحث والتطوير، تترجم إلى زيادة الاستثمار التقني والمعلومات، وهذا بدوره يقود إلى زيادة الإنتاج في الإلكترونيات والبرمجيات.....الخ، مما يؤدي إلى إرتفاع نسب الأرباح التي سيعاد تدويرها من جديد للاستثمار في هذا المجال. (سعدوني و محروس، بدون سنة، صفحة 5088)

ويمتد تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالإلى تقديم الخدمات المصرفية عن طريق استخدام الهاتف المحمول وهو ما يعرف بالصيرفة المحمولة أو البنوك الخلوية(M-Banking) والتي تعني بالمعنى الضيق لها تلك الخدمات المصرفية المقدّمة بواسطة الهاتف المحمول والمتمثلة أساسا في خدمة الإطلاع على الرصيد، تسديد الفواتير، وتحويل الأموال، أما بالمعنى الواسع فهي تلك الخدمات المالية الممكن تقديمها بوجود أو عدم وجود حساب مصرفي عن طريق الهاتف المحمول من قبل كل مؤسسة معتمدة للقيام بذلك. وتنفذ الصيرفة المحمولة عن طريق تقنية الويب المصرفي باستخدام موقع الكتروني يربط بين بطاقة SIM للزبون ومخدم البنك، أو عن طريق موقع إلكتروني مركزي على مستوى مخدم البنك.وإما عن طريق الرسائل النصية المصرفية. حيث تتجلى فوائد الصيرفة المحمولة من خلال تخفيض تكلفة المعاملات المحلّية والدولية والحد من خطر السرقة ناهيك عن التخفيض من استعمال النقد ، توفير الوقت إلى جانب الاحتفاظ بالزبائن الحاليين وجذب زبائن جدد وتحسين عملية مراقبة التداول النقدي الائتماني. (حمدوش و علماني، 2018، الصفحات 6 -9)

الفرع الثاني: استخدام العملات المشفرة والتكنولوجيا المالية

أولا: استخدام العملات المشفرة

كما إن الاقتصاد الرقمي ينشئ فرصا جديدة للتجارة والتنمية والاستثمار، فهو يساعد رجال الأعمال والمستثمرين على البلدان النامية على الارتباط مع السوق العالمية بسهولة أكبر منها عن طريق الاستثمار في العملات المشفرة على الرغم من المخاطر التي قد يواجهها المستثمرون، وتجري الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الالكترونية والتطبيقات الرقمية الأخرى بغية النهوض بزيادة الأعمال وفتح آفاق استثمارية جديدة، على الرغم من وجود بعض التحديات والعوائق التي لها علاقة بتطور الرقمنة، فالعديد من البلدان النامية غير مؤهل بشكل مناسب للاستفادة من العديد من الفرص الناشئة التي تُنتجه الرقمنة علاوة على ذلك ثمة خطر يمكن أن تتجه الرقمنة التي يقضي غلى اتساع فجوة تفاوت الدخل واستفادة قلة قليلة من الأغنياء وأصحاب المهارات من مكاسبها هذه بصورة أساسية. حيث أن العملات الرقمية تعمل كقوة نقدية سيادية فهي تسهل نمو قطاع جديد جذري في الاقتصاد الرقمي غير المنظم بشكل كامل، كما تسمح بخلق نظام استثماري جديد، وأيضا خلق نظام تمويلي عالمي عن طريق الخدمات المالية التي يتم تقديمها من خلال الهواتف المحمولة أو أجهزة الكمبيوتر الشخصية أو الانترنت أو البطاقات المرتبطة بنظام الدفع الرقمي الموثق. (المولى، النمرات، و آخرون، 2021، الصفحات 84 – 90)

ثانيا: استخدام التكنولوجيا المالية

فالتحوّل الرقمي في القطاع المالي لا تزال عملا في طور التنفيذ، فقد بدأت بالفعل تُحدث تغييرات في البنية التحتية، والمنتجات، ونماذج الأعمال جاذبة بذلك رواد جددًا ومعيدة تشكيل المؤسسات القائمة وهيكل السوق، فالابتكار القائم على تكنولوجيا في مجال الخدمات المالية، المعروفة بمنظومة التكنولوجيا المالية، يعيد تشكيل المنتجات المالية، والمدفوعات، ونماذج الأعمال، والأطراف الفاعلية في السوق، وهيكل السوق، بل حتى الأموال نفسها، وقد أدت جائحة كورونا إلى تسريع وتيرة اعتماد منظومة التكنولوجيا المالية. ومن شأن اعتماد منظومة التكنولوجيا المالية تعزيز التنمية المالية وذلك عبر تشجيع وتيرة اعتماد منظومة التكنولوجيا المالية، هو ما يسمح بتعزيز التنمية المالية، وذلك عبر تشجيع الأهداف الأساسية للسياسات مثل: الاستقرار المالي، والنزاهة، والشمول، والكفاءة، والابتكار، والمنافسة، ومن شأنها أيضا بناء أسس راسخة تمكّن الاقتصاد الرقمي من الازدهار.(فين، هايش، و ماثيو، بدون سنة، صفحة 123)

الفرع الثالث: توفير ضريبة رقمية

كما يعد فرض ضريبة على الإعمال الرقمية أمر بالغ الصعوبة كون هذه الأعمال يتم عبر حدود العالم دون قيود ودون رقيب، كما أنه يصعب على أنه يصعب في ظل البيئة الرقمية تتبع الصفقة أو العملية، ومن ثم يصعب حصر قيمة الدخل، مصدره و المنطقة التي يتحقق فيها، فالأنظمة الضريبية التقليدية أصبحت عاجزة عن مواكبة التطورات الحاصلة في الأعمال الرقمية، ومع الابتكارات المتنامية في تقنيات المعلومات وما رافقها من ابتكارات في نماذج الأعمال نجد المفاهيم الضريبية قد تغيرت ومن ثم يصعب فرض الضرائب عليها. (طالم، 2022، صفحة 74)

وفي ظل التّحول المتسارع نحو عالم الأعمال الإلكترونية، شرعت السلطات الحكومية في العديد من الدول التفكير في إمكانية تطبيق القواعد الضريبية التقليدية على التعاملات الإلكترونية، وكذا ضرورة صياغة تشريعات جديدة تواكب هذا النوع من التعاملات، واقترحوا في هذا المجال فرض ضريبة على الاستهلاك بدلا من فرضها على الوحدات الإنتاجية، والضريبة على المبيعات، وكذا تطبيق ضريبة الوحدة الرقمية البيت(Bit Tax)، وفرض رسم على التجهيزات الإلكترونية بالإضافة إلى محاولة تصور إطار عام للضرائب في عالم المعاملات الإلكترونية. (بلمليان، 2022، صفحة 86)

في سياق مواصلة الجهود الدولية المبذولة لمعالجة التحديات الضريبية المرتبطة برقمنة الاقتصاد في ظل مخاوف مستمرة بشأن قدرة القواعد الضريبية الحالية على مواجهتها. تبنت مجموعة العشرين ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مشروع تآكل القواعد الضريبية وتحويل الأرباحProject(BEPS)Base Erosion and Profit Shifting) لمكافحة التهرب الضريبي الناجم عن استغلال الشركات متعددة الجنسيات للفجوات وعدم التطابق بين الأنظمة الضريبية في مختلف الدول. حيث يهدف هذا المشروع إلى إنشاء مجموعة واحدة من القواعد الضريبية الدولية المتوافق عليها دوليا للتعامل مع التحديات الناشئة عن عملية نقل الأرباح ، مما يُمكن من حماية القواعد الضريبية مع توفير مزيد من اليقين والقدرة على التنبؤ الضرائب. (اسماعيل، 2021، الصفحات 18 – 19)

وفي ذات السياق تجدر الإشارة أنه من بين الإجراءات الرقابية لمحاولة تحري الدّقة في متابعة الصفقات والمعاملات الرقمية نذكر مايلي:

- تطوير التشريعات الضريبية للدول لصياغة نموذج ضريبي يمكنها من تحديد سيادتها على الدخل المحقق على المعاملات الرقمية.
- إجراء تعديل في الاتفاقيات الضريبية المبرمة للحدّ من الازدواج الضريبي الدولي، أو صياغة نماذج اتفاقيات جديدة تسمح بتبادل المعلومات على نطاق واسع بشأن الصفقات الرقمية.
- التنسيق والتكامل بين كافة أجهزة الدولة ومصلحة الضرائب لتبادل المعلومات فيما بينهما بالنسبة للصفقات والمعاملات الدولية.
- تطوير مصلحة الضرائب إداريا وفنيا لتتواكب مع التطورات التكنولوجية والتقدم في فنون الاتصالات لتحسين خدماتها الضريبية.
- إلزام البنوك والمؤسسات المالية بضرورة إخطار مصلحة الضرائب بالتحويلات المالية التي تتم عن طريقها بين المشروعات أو بسبب تجاري أو خدمي، سواء كان أطراف هذه التحويلات مقيمين داخل الدولة أو خارجها.
- دعم البنية الأساسية للمجتمع الرقمي من خلال إنشاء بنك رقمي معلوماتي مع تطوير المواقع الخاصة بالموانئ والمطارات لتتناسب مع التغيرات العالمية في مجال المعلومات. (سعدوني و محروس، بدون سنة، الصفحات 5095 -5096)

المطلب الثالث: رأس المال البشري

حيث يتجه التّعليم لإحداث تغييرات كبرى على كل المستويات وفي مجالات متنوعة، فالتعليم والتدريب المستمر والمعتمد على التكنولوجيا هما من أكثر الخصائص الرئيسية لبيئة الاقتصاد الرقمي. (غوال و عدالة، 2018، صفحة 70) فالعمل على خلق

رأس مال بشري يتمكن من استيعاب المعلومة والتكنولوجيا وفهمها وله القدرة على التطوير، الابتكار والتجديد، كما يجب العمل على خلق عمالة ذات مرونة عالية تكتسب المهارات اللازمة بسرعة للوظائف الجديدة.ولها القدرة أيضا على التساؤل واستيعاب التكنولوجيا الحديثة بكل تفاصيلها، أي الربط بين البنية المجتمعية الداعمة والمجتمع للحصول على أفضل نتيجة ممكنة من العمال المهرة من ذوي الإمكانيات والقدرات الهائلة حيث بلغت نسبة اليد العاملة في قطاع المعلومات بالولايات المتحدة الأمريكية نسبة(66%) من إجمالي قوة العمل سنة2003 بعد أن كانت لا تتعدى(19%) عام 1920و(50%) في منتصف السبعينيات. وهذا ما يدل أهمية التّركيز على هذا الجانب وعدم إهماله لما له من أهمية واضحة وجليّة. (عياش و مدفوني، صفحة 5)، وأيضا الاهتمام بالمنظمات المسؤولة عن تطوير المواقع الإلكترونية باعتبارها مكوّن أساسي من مكونات الاقتصاد الرقمي. (عبيد، 2014، صفحة 20)

وفي ذات السياق تعتبر المهارات الرقمية ضرورة قصوى لتحقيق النجاح في التّحول إلى اقتصاد الرقمي، وبدونها لا يمكن للحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني تحقيق التقدم المأمول. لذا يجب دمج مفهوم التعلّم مدى الحياة في المؤسسات الحكومية، ويجب أن يكون لدى موظفي الحكومة خطط تدريب فردية يتم الإنفاق عليها بين الموظفين والإدارة العليا، وأن يكون لدى المؤسسات ميزانية لتمويل هذا التدريب. ويمكن للحكومات أن تقدم برامج تدريب شخصية للموظفين عبر الانترنت بنسبة (5%) من وقتهم في العمل حيث يسمح ذلك بزيادة مهاراتهم وتحسين مستوى واكتسابهم مهارات جديدة.(مؤشر الاقتصاد العربي 2022 مرحلة ما بعد كوفيد-19 وآفاق التعافي والنمو الإقتصادي العربي، صفحة 135)

المطلب الرابع: توفير البيئة القانونية المنظمة لمنافسة العادلة وضمان تحقيق أمن سيبيراني:

الفرع الأول: توفير البيئة القانونية المنظمة لمنافسة العادلة

من أجل الاستفادة القصوى من مزايا الاقتصاد الرقمي يجب توفير مناخ تشريعي وتنظيمي وسياساتي يتسم بالشفافية وعدم التميز وأن يعزّز التعاون والشراكات بين القطاعين العام والخاص وبين المكونات المجتمعية. والذي يقدّم الحوافز المناسبة للاستثمار والتنمية المجتمعية في مجتمع المعلومات. بما في ذلك حقوق الملكية الفكرية والتي تعني الحقوق القانونية التي تحمي الابتكارات أو الاختراعات الصادرة عن نشاط فكري في المجالات الصناعية والعلمية والأدبية والفنية، وتضم حقوق الملكية الفكرية الأكثر شيوعا براءات الاختراع وحقوق التأليف والنشر والعلامات والأسرار التجارية. أي إعطاء حقوق المعرفة الجديدة للشخص الذي بذل الجهد لابتكارها دون غيره، وذلك لتوفير الحافز لبذل جهود أكبر. (عياش و مدفوني، صفحة 5)

إضافة إلى تشريعات ولوائح الاتصالات والانترنت(مثل قوانين محدثة للاتصالات السلكية واللاسلكية وللفضاء السيبيراني...الخ)، التشريعات السيبيرانية وخاصة تلك المتعلقة بالتوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية والتجارة الإلكترونية، والدفع الالكتروني. (2021، الصفحات 6 -8)

وعليه فإن توفر الخدمات الداعمة من قوانين وتشريعات تحكم التعاملات الإلكترونية وشهادات تضمن التعامل مع البائعين يعد أمرا ضروريا للغاية، لقيام الإقتصاد الرقمي واستمراريته. (عبيد، 2014، صفحة 20)

الفرع الثاني: توفير الأمن السيبيراني

يقع الأمن السيبراني في قلب الأمن والازدهار العالميين حيث تحفز الرقمنة في البلدان المتقدمة والنامية. يكمن التحدي في إنشاء مجتمع رقمي مزدهر يكون مرنًا للتهديدات السيبرانية ولديه المعرفة والقدرات لاستغلال الفرص وإدارة المخاطر. وخاصة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، التي تستثمر بكثافة في البنية التحتية الرقمية لتسريع أهدافها الإنمائية (https://itu.int/net4/wsis/2023/AR).

حيث دفعت الاتجاهات الرقمية الحديثة وانتشارها السريع سكان العالم إلى مسار جديد من الرقمة والترابط، ، لكن تبقى الجرائم السبيرانية المتكرّرة التي تخلّف آثارا مدمرة ومُكلفة من أكثر التحديات الجديدة للانتشار الرقمي.إذ تؤدي في بعض الأحيان إلى شلّ الخدمات والبنية التحتية الحيوية.(http://taoqresearch.org, 2023)

ويُعرف الأمن السيبراني بأنه العملية أو الحالة التي يتم بموجبها ومن خلالها حماية أنظمة المعلومات والاتصالات والمعلومات الواردة فيها، والدفاع عنها ضد الضّرر أو الاستخدام غير المصرح به أو التعديل أو الاستغلال. ويتضمّن ستة مجموعات وهي: أمن الشبكات، أمن التطبيقات، أمن المعلومات، الأمن العملياتي، أمن التعافي واستمرارية الأعمال وأمن التعلم وتراكم الخبرات. ويمكن أن يتسع نطاق التعريف ليشمل الاستراتجيات، والسياسات والمعايير المتعلقة بأمن الفضاء الالكتروني، ويشمل أيضا الأطر الكفيلة بالحد من التهديدات السبيرانية والحدّ من الضعف السبيراني، وتطوير آليات الرّدع السبيراني والمشاركة الدولية، والاستجابة للحوادث السبيرانية والمرونة، وسياسات وأنشطة التعافي، بما في ذلك عمليات شبكة الكمبيوتر وضمان المعلومات وإنفاذ القانون، والدبلوماسية، وأنشطة العسكرية والإستخباراتية ذات الصّلة بأمن واستقرار البنية التّحتية العالمية للمعلومات والاتصالات.

وفي ذات السياق يقدم المنتدى الاقتصادي العالمي رؤية شاملة للمحاور الرئيسية والفرعية المرتبطة بالأمن السيبراني ويشمل: الأطر التشريعية، الجرائم السيبرانية، المخاطر والمهددات السيبرانية، الحرب السيبرانية، البنية التحتية للحماية السيبرانية، الخصوصية والمرونة السيبرانية، أمن أنترنت الأشياء، الأمن السيبرانية لتكنولوجيا الجيل الخامس5G، وغيرها.

وعليه بات الأمان ضد البرامج والهجمات السبيرانية، أحد أهم المشكلات التي يواجهها الأمن السيبراني اليوم وسيظل كذلك مع تطور البرامج الضّارة، حيث تعمل حزم برامج مكافحة الفيروسات أي نشاط مشبوه، كما تتضمن هذه الحزم عادة أدوات تقوم بكل شئ بدءا من التحذير من المواقع المشبوهة وحتى الإبلاغ عن الرسائل البريد الالكتروني التي تكون ضارة.كذلك فإن التوسع غي استخدام شبكة(Wi-Fi) العامة يزيد من خطر التعرض لمجموعة متنوعة من الهجمات الالكترونية عبر الإنترنت، وللحماية من هذه الهجمات، يجب استخدام أحدث البرامج، وتجنب المواقع المحمية بكلمة مرور والتي تحتوي على معلومات شخصية. ومن التطورات المستجدة في مواجهة هجمات الأمن السيبراني استخدام الذكاء الاصطناعي لإحباط مجموعة واسعة من الجرائم الالكترونية.

وأخيرا لايزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به للتوصل إلى فهم مشترك لكيفية تعزيز المرونة الإلكترونية، وبالتالي على القائمين على الأمن السيبيراني و أصحاب المصلحة المتعدّدين العمل على تعزيز المرونة الالكترونية، من خلال تطوير وتوسيع نطاق الممارسات الفعالة عبر نظم البيئة الرقمية. (2021، الصفحات 18-20)

خلاصة الفصل:

توصلنا من خلال دراستنا لهذا الفصل الذي تمحور حول مفاهيم عامة عن الاقتصاد الرقمية والاستثمار الأجنبي المباشر ومتطلبات الاقتصاد الرقمي إلى النتائج التالية:

- من أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر التي تجذب المستثمر الأجنبي هو الاستثمار المملوك بالكامل له، وهو ما تتهرب منه الدول المستضيفة كونه يهدد سيادتها الوطنية، ويفرض عليها مالا يتناسب مع استقلالية اقتصادها.
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي قاطرة التحول إلى الاقتصاد الرقمي الذي أصبح ضرورة لكل دول العالم خاصة النامية منها حيث تزايدت أهميته يوما بعد يوم نظارا لعوائده الكبيرة على كل مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية.
- تتزايد أهمية الاقتصاد الرقمي والبنية التحتية بتزايد تطبيقاته في كل الميدان حيث مست كل جوانب الحياة، وبالتالي فإن الاقتصاد الرقمي هو أساس التنمية المستدامة.

الفصل الثاني

تحليل تأثير البنية التحتية الرقمية على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والسعودية

تمهيد:

لفهم العلاقة أكثر بين البنية التحتية الرقمية والاستثمار الأجنبي المباشر والدور الذي يمكن أن تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد في الجزائر والسعودية وجب علينا تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري والسعودي ومناخ الاستثمار المتوفر بهما . لذا قمنا بدارسة تطبيقية باستخدام تقارير وإحصائيات واستخدام مؤشرين اثنين أحدهما مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022 ومؤشرات عالمية تعنى بتقييم بيئة الاستثمار بصفة عامة، لنصل إلى دور البنية التحتية الرقمية في زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

1. **المبحث الأول**: واقع البنية التحتية الرقمية والاقتصاد الرقمي في الجزائر والسعودية
2. **المبحث الثاني**: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائـر والسعودية
3. **المبحث الثالث**: تقييم دور البنية التحتية الرقمية في زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والسعودية

المبحث الأول: واقع البنية التحتية الرقمية والاقتصاد الرقمي في الجزائر والسعودية

يحتاج التحول إلى اقتصاد رقمي توفير العديد من الإمكانيات وفي العديد من الجوانب سواء على مستوى البنية التحتية، البنية المالية والمصرفية وقطاع الأعمال ، أيضا من جانب البنية القانونية والتشريعية، على مستوى الإداري والتنظيمي والأعمال الحكومية ...الخ. وبالتالي سعت كل من الجزائر والسعودية إلى بذل جهود كبيرة في كل مستوى من هذه المستويات حيث تم تحقيق أشياء وأشياء أخرى لا تزال قيد الإنجاز، وعليه سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على كل جانب من هذه الجوانب و الوقوف على واقعه وهو ما سنوضحه فيما يلي:

المطلب الأول: البنية التحتية الرقمية والحكومة الإلكترونية في الجزائر والسعودية

تعتبر البنية التحتية الرقمية ركيزة أساسية لأي تحول اقتصادي رقمي، وبالتالي فقد عملت كل من الجزائر والسعودية على تطوير هذا الجانب وذلك بتسخير كل إمكانياتها لتحقيق ذلك ، وسنحاول لاحقا عرض واقع البنية التحتية في كل دولة.

الفرع الأول: البنية التحتية الرقمية والحكومة الإلكترونية في الجزائر

عرفت البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر تغيرات عديدة مست كل مكوناتها من شبكات اتصال الهاتف الثابت والمحمول وشبكات الأقمار الصناعية والبرمجيات .....الخ وخاصة في السنوات القليلة الماضية، حيث تضاعف عدد مشتركي الهاتف الثابت عام2010 من 2.922.731 مشترك إلى 4.709.374 مشترك عام2020 بنسبة61.13%، أما عدد مشتركي الهاتف النقال فقد انتقل من 32.781.257 مشترك عام 2010 إلى44.411.730 مشترك عام 2020 بنسبة تغير قدرت بـ35.47%

كما سعت الدولة الجزائرية إلى ترقية البنية التحتية وتحسين خدماتها مما جعلها تستثمر في دعم شبكة الألياف البصرية وخاصة زيادة عرض النطاق الدولي الذي زاد بنسبة كبيرة جدا 155% وهذا ما يدل على توفر موارد مالية داعمة لهذا التوجه.كما كانت هناك نتائج مشجعة في إطار تحسين ولوج المواطنين إلى الانترنت بشقيها الثابت والنقال من تاريخ دخول الكابل البحري " **أورفال أرفال** " حيز الخدمة الذي ارتفع عرض نطاقه في التردد الدولي من 1.7تيرا إلى2.8 تيرا من جانفي 2020 إلى مارس2021 وهو ما ضاعف سعة تدفق الأنترنت. . (التقرير السنوي(2020-2021)، 2023)

الفرع الثاني: البنية التحتية الرقمية والحكومة الإلكترونية في السعودية

أما السعودية فقد كانت سباقة على الجزائر بكثير في الاستثمار في بنيتها التحتية الرقمية ، حيث خدمات النطاق العريض عبر شبكات الاتصالات الثابتة حوالي 2.04 مليون اشتراك بنهاية 2012، أما خدمات النطاق العريض عبر شبكات الاتصالات المتنقلة حوالي43.1%، وخدمات الانترنت فقد شملت 10.8 مليون مستخدم ، كما بلغت إيرادات خدمات الاتصالات المتنقلة 78% من إجمالي إيرادات إلى جانب استثمارات بعض شركات الاتصالات الوطنية في أسواق أخرى بما يقارب 18.7 مليار ريال سعودي في نهاية 2012.وفي نهاية 2013 قفزت السعودية قفزة نوعية حيث كانت خدمات الاتصالات المتنقلة حوالي 5.3مليون اشتراك بنهاية 2012 والثابتة حوالي 4.8 مليون خط منها 3.4 مليون خط سكني أي ما يعادل 80% من إجمالي الخطوط العاملة، . (التقرير السنوي(2020-2021)، 2023)

أما خدمات الاتصالات المتنقلة فقد بلغت حوالي 41.30 مليون اشتراك بنهاية 2018 وانخفض عدد مشتركي الهاتف الثابت من3.64 مليون عام 2017 إلى 3.12 مليون 2018، كما انخفضت خدمات النطاق العريض عبر شبكات الاتصالات الثابتة من حوالي 32.22مليون اشتراك عام 2017 إلى 31.02 عام2018 في حين بلغت خدمات النطاق العريض عبر شبكات الاتصالات المتنقلة نحو 29.15 مليون بنهاية 2018، أما نسبة انتشار خدمات الانترنت للفئات العمرية من 10 إلى 74 عاما بلغت 93.3 عام 2018 مقارنة ب 94.3 عام 2017 ، كما ارتفعت إيرادات خدمات الاتصالات عام 2018 إلى 73.3 مليار ريال سعودي. . (التقرير السنوي(2020-2021)، 2023)

في إطار تطوير البنية التحتية الرقمية بلغ إجمالي الاستثمارات الرأسمالية لشركات الاتصالات في البنية التحتية الرقمية السعودية خلال 6 سنوات الماضية زيادة بـ93 مليار ريال ، كما تم ونشر البنية التحتية للنطاق العريض الثابت في أكثر من 316 مخططا سكنيا جديدا على مستوى السعودية، وإحلال أكثر من 77% من اشتراكات(DSL) داخل نطاق شبكة الألياف الضوئية، اعتماد 3 كوابل بحرية للربط الدولي بإجمالي سعات تجاوزت 32 تيرابت وأكثر من 14.9 مليون جهاز فعلت فيه خدمة الاتصال عالي الجودة عبر تقنية 4G و53% نسبة تغطية الجيل G5 و وحوالي5.2 مليون جهاز متصل بشبكة G5 لعام 2022، بينما بلغت تغطية المناطق الحضرية في السعودية بتقنية أنترنت الأشياء نسبة98% وتنظيم الطيف الترددي وفقا لأفضل الممارسات الدولية، كما رفع التنافسية في سوق خدمات الاتصالات عن طريق إعادة هيكلة التراخيص وتنظيم أسعار خدمات البيع بالجملة وتنفيذ منهجية لإدارة الأمن السيبراني. (التقرير السنوي لسنة 2022)

وفي ذات السياق تبنت السعودية تبنت السعودية العديد من المشاريع نذكر منها:

أولا: مشروع سياسة البنية التحتية الرقمية

تمثل هذه السياسة الحجر الأساسي للاقتصاد الرقمي في كافة القطاعات حيث تتطرق هذه السياسة لحوكمة الانترنت، جاهزية البنية التحتية، رفع مستوى الموثوقية وقت الكوارث والأزمات. حيث تملك السعودية بنية تحتية رقمية متينة، إذ أنه يتم خدمة 3.5 مليون منزل داخل المدن، وكذلك 5 مدن صناعية بالألياف الضوئية فائقة السرعة، وتغطي شبكة الجيل الخامس11ألف موقع في أكثر من 60 مدينة وفي المناطق النائية 500ألف مسكن بخدمات الجيل الرابع.

هذه الانجازات كانت نتيجة الدعم الحكومي من خلال برنامج التحول الرقمي2020 ومساهمة الشركاء في القطاع الخاص، ليكون مجموع الاستثمارات ما يعادل(15مليار دولار) حيث تمكنت السعودية بفضل هذه الإنجازات أن تكون من ضمن 10 أفضل دول عالميا بمعيار سرعة الانترنت، بعد أن كانت في 2017 خارج ترتيب أفضل(100دولة).

تعمل هذه السياسة تحسين الإطار التنظيمي لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات لتمكين التحول الرقمي والتميّز في الأداء الحكومي واستخدام البُنية التحتية الرقمية لتبني وتوطين التقنيات الحديثة وتمكين محتوى وحركة الانترنت وتعزيزها. كما ركزت هذه السياسة على الاستفادة القصوى من البنية التحتية للاتصالات وتسريع التحول الرقمي الفعال على جميع الأصعدة وتعظيم الاستثمار في تطوير البنية التحتية الرقمية في المدن والقرى وتحفيز القطاع الخاص لمواصلة الاستثمار في تطوير البنية التحتية الرقمية

وزيادة الاستثمار المباشر المحلي والأجنبي ليصل إلى(5.7%) من إجمالي الناتج المحلّي ورفع من جاهزية البنية التحتية الرقمية لمواكبة الثورة الصناعية الرابعة ونشر تقنيات الجيل الخامس وخدمات النطاق العريض وأخيرا تعزيز حوكمة الانترنت.

ويتوقع من هذه السياسة تحفيز الاستثمار في البنية التحتية، وخلق فرص استثمارية في مجالات مختلفة وزيادة صادرات قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات ورفع إيرادات القطاع وتخفيض الهدر المالي الحكومي من خلال الاستغلال الأمثل للبنية التحتية أما اجتماعيا فيتوقع أن تؤدي إلى التحول الرقمي في معظم أنماط العمل والحياة وتوفير بنية تحتية رقمية تساهم في شد الفجوة الرقمية بين أفراد المجتمع والاندماج الاجتماعي (يونس، 2020، صفحة 10)

ثانيا: مشروع سياسة المنصات الرقمية الوطنية

تماشيا مع رؤية المملكة 2030 للتحول الرقمي طورت السعودية إستراتجية قطاع تقنية المعلومات والاتصالات والإستراتجية الوطنية للتحول الرقمي 2025 وإستراتجية الحكومة الالكترونية 2023 إلى جانب المبادرات الرقمية الرئيسية الأخرى لجعل السعودية رائدا عالميا في الحكومة الرقمية. فالمنصة الرقمية عبارة عن منصة متاحة عبر التقنية ومسيّرة بتوجهات الأعمال لإدارة وتحسين وتقديم الخدمات الحكومية عبر نقاط اتصال رقمية متعددة وهي تتميز بأنها منظومة لتقديم الخدمات التفاعلية بين الجهات الحكومية التي تقدم الخدمة على المنصات الرقمية والمستخدمين النهائيين الذين يستفيدون من الخدمات.

وتهدف هذه السياسة إلى توحيد المنصات الرقمية الوطنية وتقديم الخدمات بطريقة موحدة من خلال تحديد وتصميم الخدمات الرقمية التي تلبي احتياجات المستخدم بشكل مناسب وفعال، إضافة إلى مشاركة المعلومات بين الجهات الحكومية. إلى جانب منصات أخرى تعمل على تعزيز الخدمة الرقمية التي تقدمها السعودية لمواطنيها منها:

- **منصة التراخيص والتصاريح الثقافية:** دورها تعزيز مساهمة القطاع الخاص في خدمة النشاط الثقافي السعودي من أجل توفير التراخيص اللازمة لمزاولة الأنشطة في مختلف القطاعات.
- **منصة ناما(NAAMA)**: وهي منصة خاصة بتقديم الخدمات الإلكترونية لقطاع البيئة والمياه والزراعة.
- **الاستراتيجية الوطنية للصحة الإلكترونية:** الصحة الالكترونية هي عبارة عن نظام صحي آمن وذو كفاءة، مبني على الرعاية المتمحورة حول المريض موجّه بمعايير معينة، حيث تسعى وزارة الصحة السعودية لتحقيق تقدم في مجال الصحة الإلكترونية من خلال إستراتجيتها التي انطلقت في أوائل2011 لتطبق على مرحلتين مدّة كل مرحلة 5سنوات، حيث خطت خطوات كبيرة في هذا المجال نحو التحول للتعاملات الالكترونية ، وهي تهدف إلى تبني خطة صحية متكاملة وشاملة مع التركيز على البحوث والتعليم، ورفع جودة الرعاية الصحية وتعيين موظفين ذوي كفاءة عالية وتطوير المورد البشري، تطوير الصحة الالكترونية وتقنية الاتصالات ونظم إدارة المعلومات، تمويل الرعاية الصحية واقتصاديات الصحة، قياس الأداء وتوفير الرعاية الصحية.

المطلب الثاني: البنية التحتية التشريعية والقانونية والأمن الإلكتروني

تعد الترسانة القانونية والتشريعية والأمن الإلكتروني لبنة صلبة لأي تحول اقتصادي خاصة الإلكتروني لذلك فإنه يكتسي أهمية بالغة في أي مشروع تحول خاصة منه الاقتصادي لأنه يبين آليات وكيفيات هذا التحول وحقوق وواجبات كل طرف فيه لتجنب

التجاوزات والقرصنة الرقمية التي تعيد هذا التحول إلى نقطة البداية، ومن هنا سنحاول عرض أهم القوانين والتشريعات التي ورد في هذا الشأن غي كل من الجزائر والسعودية.

الفرع الأول: البنية التحتية التشريعية والقانونية والأمن الإلكتروني في الجزائر

تسعى الجزائر جاهدة إلى وضع إطار تشريعي متكامل للضبط الممارسات الإلكترونية ، وفي هذا الإطار عمل المشرع الجزائري على وضع القوانين لاسيما المتعلقة بالإعتراف بحجية الكتابة الإلكترونية، من خلال إصدار القانون رقم 05-10 بتاريخ 20 جوان 2005 المعدل والمتمم للقانون المدني الجزائري، حيث انتقل المشرع من خلاله من النظام الورقي في الإثبات إلى النظام الإلكتروني.كما اعتمد المشرع الجزائري التوقيع الالكتروني لأول مرة في نص المادة 2/327 مدني جزائري المعدلة بالقانون 05-10 والتي تنص على أن يعتد بالتوقيع الإلكتروني وفق الشروط المذكورة في المادة323 مكرر من نفس القانون.

أما ممارسة نشاط مقدمي خدمات التصديق الالكتروني فقد حدد بموجب المرسوم التنفيذي07-162 وهو الأمر الذي يتطلب الحصول على ترخيص تمنحه سلطة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ، وهذا الترخيص يكون مرفق بدفتر الشروط الذي يحدد حقوق وواجبات مؤدي الخدمات والمستعمل.(قانون رقم 05-10 بتاريخ 2005/06/20 المعدل والمتمم للقانون المدني الجزائري من الجريدة الرسمية والقانون رقم 05-10 المعدل والمتمم للأمر75-58 المتضمن القانون المدني من الجريدة الرسمية)

- القانون رقم 15-04 الصادر بتاريخ 1 فيفري 2015 الذي يهدف إلى وضع القواعد العامة للتوقيع والمصادقة الإلكترونية

كما ركزت الجزائر جهود الإصلاح منذ سنة 2000 على تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال لتطلق الجزائر بعد ذلك مبادرتها الالكترونية سنة 2008 تحت اسم "الجزائر الإلكترونية" من (2009 إلى 2023).

الفرع الثاني: البنية التحتية التشريعية والقانونية والأمن الإلكتروني في السعودية

وفي إطار متابعة برنامج تطوير البنية التحية الرقمية تنفيذا لمشروع "رؤية2030" عملت السعودية على تعزيز بنيتها القانونية والتنظيمية بسلسلة من القوانين واللوائح نذكر فيما يلي أهمها:

أولا: إنشاء مشروع اللائحة التنفيذية لنظام الاتصالات وتقنية المعلومات

يهدف هذا المشروع إلى إيجاد الأساس القانوني والتنظيمي لعملية تطوير وتنمية خدمات الاتصالات بما يواكب تطورات القطاع على المستوى المحلّي والدولي، وذلك من خلال الاستفادة من التجارب العالمية في تنظيم خدمات الاتصالات بما يمكن هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات من ممارسة دورها التنظيمي والرقابي ويلبي حاجة المستفيدين ومقدمي الخدمة ويحقق العوائد الاقتصادية والاجتماعية المرجوة.

ثانيا: إنشاء مشروع نظام التعاملات والثقة الرقمية

يهدف هذا النظام إلى تنظيم التعاملات والعقود والهوّيات الرقمية، كما يسعى إلى تيسير استخدام التعاملات والعقود والهويات الرقمية وتعزيز الثقة بها وإرساء قواعد معايير موحدة لتسهيل توثيق السجلات والهويات الرقمية وخدمات الثقة الرقمية والتحقق من صحتها وإضفاء الحجة القانونية وتنظيم الترخيص والتسجيل لمقدمي خدمات الثقة الرقمية، وكذلك الحد من سوء استخدام التعاملات والهويات الرقمية وخدمات الثقة الرقمية.

المطلب الثالث: البنية التحتية المصرفية والمالية وقطاع ريادة الأعمال في الجزائر والسعودية

يحتاج الولوج إلى الاقتصاد الرقمي وجود بنية تحتية مالية ومصرفية وقطاع أعمال قوي لمتابعة وتمويل وتسهيل هذا التحول، وبالتالي سعت كل من الجزائر والسعودية إلى الاهتمام بهذا الجانب وتعزيزه وفيما يلي أهم المبادرات التي تمت بخصوص هذا الجانبي في كلتا الدولتين.

الفرع الأول: البنية التحتية المصرفية والمالية وقطاع ريادة الأعمال في الجزائر

في إيطار الجهود التي تبذلها الجزائر لإرساء بنية تحتية مالية ومصرفية تمكنها من الولوج إلى اقتصاد رقمي وتحسين مكانتها في جانب ريادة الأعمال الرقمية ، رغم قلتها إلى أنها تبقى موجودة وتحتاج إلى تشجيع نوردها فيما يأتي:

قامت الجزائر بعصرنة الأنظمة المالية حيث تم إنشاء نظام معلوماتي ممركز للمالية العمومية يخص إدارة الضرائب، إدارة الميزانية وإدارة المحاسبة، مع تعميم وسائل الدفع الإلكتروني وتطوير الأنظمة المعلوماتية للبنوك وشركات التأمين، زيادة على ذلك عصرنة جهاز الجمارك، حيث تم ربط البنوك بقاعدة البيانات للمديرية العامة للجمارك بغرض تبادل المعلومات بصفة آنية والتأكد من نجاعتها، كما أصبح بإمكان الملزمين بدفع الضريبة القيام بتصريحاتهم الجبائية إلكترونيا في انتظار الاستفادة لاحقا من الدفع عن بعد. (خروبي، 2022، صفحة 170)، تم إنشاء السجل التجاري الإلكتروني بموجب المرسوم التنفيذي18-112 والذي أكد على إلزامية مسك السجل التجاري الإلكتروني بالنسبة للتجار، على أن يكون السجل التجاري العادي غير صالح ابتداء من أفريل 2019 حيث يهدف إلى عصرنة قطاع التجارة وتأمين السجل التجاري من التزوير والتلاعبات. كما تم أيضا إطلاق خدمات جديدة ومبتكرة ذات قيمة مضافة خلال سنة2020 منها: دخول قابلية التشغيل البيني للمنصات النقدية التابعة للشبكات البريدية والبنكية حيز التنفيذ، إطلاق خدمة " Wimpay-BNA"، إطلاق خدمة السحب بدون بطاقة" Cardless" (خروبي، 2022، صفحة 171)

الفرع الثاني: البنية التحتية المصرفية والمالية وقطاع ريادة الأعمال في السعودية

في إيطار تحسين البنية التحتية المالية والمصرفية وقطاع الأعمال قامت السعودية بالعديد من المبادرات منها:

أولا: مشروع سياسة ريادة الأعمال الرقمية:

يسعى هذا المشروع إلى تنمية ريادة الأعمال الرقمية ودعمه ونموه ابتداء من توليد الأفكار ومتابعة تنفيذها حتى تصبح فرص تجارية وتطوير نماذج الأعمال الرقمية الجديدة وتأسيس الشركات الرقمية الناشئة ووضع الحوافز لجذب الاستثمارات التقنية، وذلك بتعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال الرقمية وتنمية الكوادر والمواهب الرقمية وتمكين أصحاب المشاريع الرقمية من الوصول إلى البيانات والتنظيمات الحكومية والخاصة بهدف إنشاء شركات رقمية ناشئة، وكذا تحفيز البحث العلمي والوصول إلى الأسواق المحلية والعالمية وتسهيل الوصول إلى الخيارات التمويلية المختلفة لهذه المشاريع، وأخيرا إيجاد بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية من خلال استقطاب الشركات الرقمية في مجالات تقنيات الحديثة.

كما تهدف هذه السياسة إلى رفع نسبة مشاركة الشركات الرقمية الناشئة من الناتج المحلّي الإجمالي غير النفطي وخلق المزيد من فرص العمل والمساهمة في تنمية الاقتصاد الرقمي وتحسين ورفع تنافسية مخرجات البحث والتطوير وتسهيل عمليات الوصول إلى

بيانات الرقمية لرواد الأعمال وأخيرا جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال رفع مستوى سهولة ممارسة الأعمال في الأسواق المحلية. أما اجتماعيا تعزيز الوعي في مجالات ريادة الأعمال الرقمية وتشجيع المزيد من المواهب الرقمية على بدء مشاريع ريادية من خلال توعيتهم بالعوائد المرجوة منه.(http://www.istitlaa.ncc.gov.sa, 2023)

كما قامت في إطار خطة "رؤية 2030" بإطلاق برنامج تطوير القطاع المالي في 2017، وهذا من أجل إرساء قطاع مالي فوري ومرن يمكنه تمويل رؤية 2030 الشاملة، ويركز على الشمول المالي والابتكار والرقمنة ورعاية الشركات الصغيرة والمتوسطة حيث يسعى هذا البرنامج إلى إطلاق المرحلة الثانية من نظام المدفوعات الفورية **"سـريع"** .كما قامت أيضا بإطلاق السياسة المصرفية المفتوحة التي تمكّن عملاء البنوك من إدارة حساباتهم البنكية ومشاركة البيانات مع طرف ثالث بشكل آمن. ويتطلع البرنامج في حدود 2025 دعم الشركات الناشئة المتوسطة والصغيرة من خلال رفع نسبة مساهمة تمويل المصارف، كما تستهدف أيضا 30 شركة ناشئة شركات تكنولوجيا المالية" من أجل الابتكار والمنافسة والاهتمام بتطوير بنية تحتية رقمية بحلول 2025 (http://www.ncc.gov/gov.sa/ar/، 2023)

أيضا تم إصدار نظام الفوترة الإلكترونية من طرف الهيئة العامة للزكاة والضريبة والجمارك في2020/12/04 دورها زيادة كفاء المعاملات من خلال جعل التجارة أكثر سلاسة وتسريع المدفوعات وخفض التكاليف، مع تزويد الحكومة برؤية واضحة عن أحوال السوق. إضافة إلى ذلك قامت بإصدار نظام الدفع الإلكتروني والذي يعنى بمعالجة المدفوعات الحكومية عن طريق منصة " **اعتماد** " وهي خاصة للطلبات الالكترونية لصرف مستحقات القطاع العام والخاص أو عن طريق " **نظام الصرف**" وهو نظام لدفع مستحقات العاملين في القطاع الحكومي، ويتم الدفع عن طريق التحويلات البنكية. وتستخدم بوابة الدفع الإلكتروني لإتمام عمليات الدفع الفوري من خلال مجموعة من التطبيقات منها(Mada pay) و(Apple pay) (http://www.my.gov.sa/wps, 2023)

ثانيا: إنشاء المركز الوطني للتنافسية(تيسير):

يهدف هذا المركز إلى تطوير البيئة التنافسية في السعودية وتحسينها والارتقاء بترتيب السعودية في المؤشرات والتقارير العالمية ذات العلاقة حيث أنجز المركز ما يزيد عن 555 إصلاحا لفائدة المستثمرين منها: أقرار مبادئ لسياسة الاستثمار في السعودية، ونظام الرهن التجاري ولائحته التنفيدية، ونظام الإفلاس الجديد ولائحته التنفيذية، ونظام المحاكم ولائحته التنفيذية، والترخيص للأنشطة التجارية بالعمل 24 ساعة، وإطلاق منصة " **مرئيات** " القطاع الخاص ومنصة "**استطلاع**" و نقل الملكية العقارية خلال 60 دقيقة و تمكين المرأة من ممارسة العمل التجاري دون ترخيص مسبق. مما مكنها من التقدم في مؤشر الأمم المتحدة للتجارة الالكترونية الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من المرتبة 56 عام 2016 إلى المركز49، وقد جاء هذا التقدم نتيجة إطلاق نظام التجارة الإلكترونية الذي يسعى إلى دعم أنشطة التجارة الالكترونية وتطويرها، كما أسهم النظام في زيادة المتاجر الالكترونية المسجلة في منصة "معروف" بنسبة45% منذ بداية 2020. (ويستمر التحول(أبرز انجازات التحول الوطني حتى عام 2020، 2022)

ثالثا: إنشاء المركز السعودي للأعمال الاقتصادية:

والذي يعمل على تسهيل إجراءات ممارسة الأعمال التجارية في جميع مراحلها من خلال تقديم أكثر من200 خدمة إلكترونية عن طريق أماكن الخدمة المكانية والإلكترونية، من خلال التنسيق مع أكثر من 30جهة حكومية حيث مكّن من استخراج السجل التجاري خلال 180ثانية، وتقليص مدة بدء العمل التجاري إلى 30 دقيقة بدلا عن 15يوم، كما أسهم في تقدم السعودية ب103 مراتب في مؤشر بدء النشاط التجاري حسب تقرير ممارسة الأعمال 2020 الصادر عن مجموعة البنك الدولي

رابعا: إصدار نظام الافلاس ولائحته التنفيذية :

والذي يهدف إلى من تمكين المدين من تنظيم أوضاعه المالية ومعاودة نشاطه دون المساس بحقوق الدائنين وأبرز ما قام به إصدار المعايير والنماذج والوثائق النظامية المنصوص عليها في النظام بالتنسيق مع الجهات المختصة..(التقرير السنوي لبرنامج التحول الرقمي بعنوان ويستمر التحول (ويستمر التحول(أبرز انجازات التحول الوطني حتى عام 2020، 2022)

خامسا: إنشاء الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة(منشآت):

والذي يهدف إلى تنظيم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودعمه وتنميته وفقا لأفضل الممارسات العالمية ومن ابرز انجازاته إطلاق مسرعات الأعمال في السعودية، تطوير الامتياز التجاري، إطلاق المنصة إلكترونية لمركز الامتياز التجاري، وتأسيس حاصنتي أعمال في القطاع الخاص حيث بلغ عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة قبل إنشاء منشآت عام 2016 حوالي447,749 ليقفز بعد انشائها في 2020 إلى 626.669 منشأة.(التقرير السنوي لبرنامج التحول الرقمي بعنوان ويستمر التحول (ويستمر التحول(أبرز انجازات التحول الوطني حتى عام 2020، 2022)

ساسا: إنشاء منصة " استثمر في السعودية ":

هي أبرز القنوات التسويقية للتعريف بالبيئة التسويقية والمزايا التنافسية، تعمل كمنصة موحدة لجميع القطاعات من أجل تعزيز وتسويق الفرص الاستثمارية للمجتمع الأعمال الخاص المحلي والدولي بهدف تعزيز مكانة السعودية بصفتها وجهة استثمارية رائدة. مما ساهم في تقدم السعودية بـ29 مركزا في تقرير سهولة ممارسة الأعمال لعام 2020 الصادر عن البنك الدولي، و ارتفاع عدد الاستثمارات الأجنبية الجديدة في السعودية 54% خلال2019 مقارنة بـ2018.(التقرير السنوي لبرنامج التحول الرقمي بعنوان ويستمر التحول (ويستمر التحول(أبرز انجازات التحول الوطني حتى عام 2020، 2022)

المطلب الرابع: الإنجازات الرقمية في الجزائر والسعودية

استطاعت كل من الجزائر والسعودية تحقيق العديد من الإنجازات في مجال تطوير البنية التحتية الرقمية والتحول إلى الاقتصاد الرقمي، منها ما هو محتشم ومنها ما هو إضافة حقيقة في مجال التفوق التكنولوجي على المستوى العالمي وفيما يلي أهم هذه الإنجازات لكلتا الدولتين.

الفرع الأول: الإنجازات الرقمية في الجزائر

إن التطورات التي عرفتها الجزائر في إرساء معالم الاقتصاد الرقمي بالتركيز على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال لم تكن كمحرك للتفاعل مع الاقتصاد الوطني، وبالتالي فإن الاقتصاد الجزائري تابع نموه من خلال إرهاق موارد الطبيعية الكبيرة بدون أن يشكل التطور التقني عامل محدد في إستراتجية التنمية، إن الواقع الحالي يشير إلى أن الجزائر تخلفت كثيرا في المجالات الرقمية، وحتى وإن كان لا يمكن إهمال الجهود المبذولة والتي تبقى غير كافية للقيام اقتصاد رقمي قوي.

أولا: في مجال الخدمات الرقمية والحكومة الإلكترونية:

عملت على رقمنة الخدمات الحكومية الرقمية: حيث اتخذت وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات الرقمية عدة إجراءات في إطار سياستها المتعلقة بالتوجه الرقمي من خلال استحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية والذي استحدث عام 2014 بهدف تمكين المواطن من الحصول على وثائق الحالة المدنية بطريقة إلكترونية، إلى جانب توفير أرضية إلكترونية للمعطيات كأداة الربط بين مختلف الهيئات.

كما قامت أيضا باستحداث جواز السفر البيومتري وهو وثيقة هوية وسفر مؤمنة وقابلة للقراءة آليا، فمنذ انطلاق عملية رقمنة الوثائق الإدارية تم إنجاز وتسليم 14 مليون و720 ألف جواز سفر بيومتري إلى غاية 2019. واستحداث بطاقة التعريف البيومترية وهي وثيقة مؤمنة تماما وذات شكل أكثر مرونة طبقا لأخر التطورات التكنولوجية، حيث تم خلال 2019 إنجاز وتسليم 16 مليون و800 ألف بطاقة تعريف وطنية بيومترية و هو العدد الذي سيرتفع إلى أكثر من 22مليون بطاقة في سنة2020 (خروبي، 2022، صفحة 168) فالرغم من كل هذه الجهود المبذولة تبقى ضعيفة ودون المستوى المطلوب هذا ما جعل الجزائر تحتل المرتبة120 سنة 2020 في مؤشر الحكومة الالكترونية. (بن الزين و صالحي، 2020، صفحة 41)

ثانيا: في مجال المنظومة المصرفية والمالية وريادة الأعمال:

قامت بإنشاء حظائر تكنولوجية وحاضنات تقنية وذلك في إطار مرافقة الشركات الناشئة وأصحاب المشاريع وما إلى ذلك بهدف تعزيز صناعة المحتوى، وهو يوضح عدد الشركات الناشئة وأصحاب المشاريع الابتكارية المحتضنة، وهو يوضح مدى التقدم الذي أحرزته الجزائر الصناعة الرقمية بشكل عام والمحتوى الرقمي بشكل خاص.

أيضا عملت على تفعيل وسائل الدفع الإلكتروني في النظام المالي والمصرفي، ومشروع مدينة سيدي عبد الله كقطب متخصص لتوفير بيئة عمل مناسبة وكذا من تجسيد بعض عمليات الدفع الالكترونية. (خروبي، 2022، صفحة 169)

كما قامت الجزائر ببعض التحسينات الخاصة بخدمات الاتصال، حيث أطلقت مؤسسة بريد الجزائر خدمة "بريدPAY " في شهر أوت 2020 وهي خدمة تمكن زبائن بريد الجزائر من خلال استعمال "بريد موب" من دفع كل مستحقات مشترياتهم عن طريق تحويل الأموال من حساب الزبون إلى حساب التاجر. إلى جانب خدمات أخرى منها: البطاقة "الذهبية" تم إطلاق وإنتاج وتوزيع البطاقة عام 2020، حيث تسمح بإجراء عدة معاملات في كل أرجاء القطر الجزائري متعامل " البريد السريع" وهو فرع من فروع بريد الجزائر يقفز من المرتبة41 سنة2019 إلى المرتبة 16 عالميا سنة2020 حسب تقرير الاتحاد البريدي العالمي. (خروبي، 2022، صفحة 168)

ثالثا: في مجال المنظومة التشريعية والقانونية:

تم إصدار قانون التجارة الالكترونية في 2018 لوضع القواعد العامة للتجارة الإلكترونية ضمن السياسة الوطنية لبناء مجتمع المعلومات بغية الترويج للخدمات الموجهة للمواطنين عبر الانترنت لتسهيل وصولهم إلى السلع والخدمات عن بعد. (خروبي، 2022، صفحة 168)

رابعا: مجالات أخرى:

عملت على رقمنة قطاع التربية من خلال إعطاء رقم تعريفي لكل موظف وأستاذ وتلميذ لتمكين الأولياء من الاطلاع على نتائج أبنائهم، وقد بدأت هذه العملية بداية من عام 2015 كأول بادرة لرقمنة للقطاع.

تم أيضا رقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي حيث يكمن الإطار السياسي لرقمنة قطاع التعليم العالي أساسا في استراتيجية الجزائر الالكترونية سنة 2013، وفي هذا الإطار حدد المشروع التمهيدي للقانون التوجيهي للتعليم العالي عام2020 عدة أنظمة لدعم التوجه الرقمي وهذا من خلال رقمنة التسجيلات الجامعية، ورقمنة المكتبات الجامعية، ورقمنة النظام الوطني للتوثيقSNDL وإنشاء عدة بوابات الكترونية مثل ASJP وPNST، رقمنة الإنتاج البيداغوجي من خلال وضع الدروس الرقمية على الخط مما يسهل عملية التعلم عن بعد. وتجدر إلى إلى أن الجزائر تحتل المرتبة 37 وهي الثانية عربيا بعد قطر وفق مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2020.إضافة إلى إنشاء التجمع الوطني للناشطين في الرقميات (GAAN). (خروبي، 2022، صفحة 169)

الفرع الثاني: الإنجازات الرقمية في السعودية

أما بالنسبة للسعودية يمثل قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات والبريد المحرّك الأساسي للتنمية المستدامة في السعودية، لأنه العامل الرئيسي تيسير أداء جميع القطاعات وبسرعة وكفاءة عاليتين تحسين جودة الحياة وتعزيز التنافسية، حيث ساعد الاستثمار المتواصل في البنية التحتية والمنصات الرقمية في تطوير بيئة رقمية استثمارية جاذبة للمستثمرين المحلّين والعالميين، مما ستمكنهم من اغتنام فرص الاقتصاد الرقمي من السعودية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما ساهمت الكفاءات البشرية الهائلة التي تملكها السعودية والبرامج والمبادرات النوعية الداعمة للتحوّل الرقمي من تحقيق مراكز متقدمة في مختلف المؤشرات الدولية، وهو ما يؤكد ريادة السعودية في البنية التحتية الرقمية والحكومة الرقمية وسرعات الانترنت والاقتصاد الرقمي، وقد حدد الدولة عدة ركائز لهذه الاستراتيجية حققت من خلالها العديد من الإنجازات خلال عام 2021 منها:

أولا: في مجال الرقمة وتنمية قطاع الاتصالات:

قامت بتعزيز كفاءة سوق الاتصالات من خلال تغطية 97% من مناطق السعودية بخدمات الجيل الرابع، و 79% من منازل القرى أصبحت مغطاة بالنطاق العريض والوصول إلى(100Gbps) كمعدّل لحجم حركة الانترنت المحلية عبر المقسم الوطني أيضا زيادة الطاقة الاستيعابية لمراكز البيانات إلى (90ميغاواط)، و450 مليون ريال كقيمة الاتفاقية الثنائية بين مكة المكرمة وعدد من شركات الاتصالات. كما عملت تطوير القدرات الرقمية حيث تم زيادة توطين للمهن الاتصالات وتقنية المعلومات بنسبة(+58%)، وحوالي22 مليون مستفيد من مبادرة العطاء الرقمي، إضافة12 نشاط اقتصادي جديد في الاتصالات وتقنية

المعلومات، زيادة 25 ألف كادر وطني تم توظيفهم في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات و175 متدرب ومتدربة تم تخرجهم لقيادة التحوّل الرقمي في القطاع الخاص و55 ألف متدرب في المهارات الرقمية، كما تم إطلاق 19مركز في أكثر من7 مناطق لتطوير البرمجيات والتطبيقات ومراكز الاتصال. و أيضا تعزيز المحتوى المحلّي وتنمية سوق التقنيات حيث تم استثمار9 مليار ريال في التقنية و2.5 مليار ريال خصصت كميزانية للبرنامج الوطني لتنمية التقنية إضافة 16معمل ابتكار رقمي في شبكة المعامل المتخصصة في المجالات التقنيات الناشئة وريادة الأعمال و14جهة تم تسريع تبني التقنيات فيها. تطوير قطاع البريد حيث تم إقرار نظام البريد الجديد لمواكبة تطورات القطاع محليا ودوليا، وإطلاق العنوان الوطني المختصر والربط مع منصات التجارة الإلكترونية وشركات الشحن السريع وأيضا الموافقة على خطة خاصة بقطاع الاتصالات متضمنة 7مشاريع.

كما تم تعزيز القدرات الرقمية بما قيمته 4 مليار ريال وأيضا إطلاق 8 برامج ومبادرات للتدريب والتأهيل و 8 مبادرات لدعم ونمو التقنية، وتوظيف 25ألف موظف في القطاع، وكذا تعزيز التعاون مع 11دولة و10مذكرات تفاهم و19 مشاركة دولية و16 لقاء وزيارة لتعزيز الابتكار في التحول الرقمي والتقني، بالإضافة إلى فتح المجال أمام 80 شركة بريطانية لاكتشاف الفرص الاستثمارية بالسعودية. وأخيرا تحقيق التميّز المؤسسي في الوزارة حيث تم معالجة 12ألف معاملة إلكترونية على منصة سهيل في 2022 و40% من ملفات الإدارة العامة للخدمات تمت أرشفتها رقميا كما تم صرف102% لمبادرات برامج لرؤية2030 لعام2021 و10 تقنيات ناشئة تمت دراستها ضمن تقارير استشرافية، كما تم تأهيل 218 موظف ضمن برامج وزارة والاتصالات لتطوير القيادات كما تم أيضا وفي عام 2019 تم تدشين خدمة الجيل الخامس في السعودية وفي قيادة عام2020 قيادة الوزارة لفريق عمل الاقتصاد الرقمي خلال رئاسة السعودية لقيمة دول العشرين و2021 فقد احتلت السعودية المرتبة 20 في تقرير التنافسية. (التقرير السنوي(2020-2021)، 2023)

ثانيا: الانجازات التشريعية والأمن السيبيراني في السعودية:

أما في الجانب القانوني فقد تم تعزيز البيئة التنظيمية والتشريعية للقطاع، وإسهام الوزارة في رئاسة السعودية لمجموعة العشرين، وأخيرا تكامل المنظومة الرقمية في الاستجابة لجائحة كورونا وفي ذات السياق، وافق مجلس الوزراء على تنظيم مجلس المحتوى الرقمي وتخصيص36 مبادرة بدعم يصل إلى4.2 مليار ريال لتنميته، كما وافق أيضا مجلس الشورى على مشروع نظام الاتصالات وتقنية المعلومات المحدث في 16 سبتمبر 2022 وأخيرا اعتماد نظام البريد بمرسوم ملكي مؤرخ في: 1443/03/08هـ والذي يتناول تطوير وتنمية الخدمات البريدية بما يحقق رؤية2030. كما تضع السعودية ضمن أهدافها الاستراتيجية في التحول الرقمي رفع مستوى الأمن السيبيراني حيث تم تشغيل مركز عمليات الأمن على مدار الساعة لمراقبة الشبكات والمواقع والاستجابة للحوادث السيبيرانية وحماية أمان الأصول داخل الوزارة وهذا من خلال مجموعة من المبادئ التوجيهية للتصدي للتهديدات الأمنية ومعالجة نقاط الضعف لحماية البنية التحتية للمعلومات المتداولة حيث بلغ عدد الاستجابات للحوادث الأمنية خلال الربع الرابع2021حوالي276 استجابة مقارنة بـ108 استجابة خلال نفس الفترة من عام2020 وهو ما يعكس التحسن في إدارة العمليات السبيرانية. . (التقرير السنوي(2020-2021)، 2023)

ثالثا: الانجازات العلمية في السعودية:

من ناحية التفوق العلمي والابتكار فقد احتلت السعودية المركز الثاني بين دول مجموعة العشرين ضمن تقرير التنافسية الرقمية لعام2021 الصادر عن المركز الأوروبي للتنافسية الرقمية، كما فازت بعضوية مجلس الإدارة والاستثمار في الإتحاد البريدي العالمي للفترة2021-2025 وأصبحت مدينة الرياض ثالث أذكى مدينة بين عواصم دول مجموعة العشرين، والثلاثين على المستوى العالمي وفق مؤشر(IMD) للمدن الذكية لعام2021، وأيضا حققت السعودية المركز الثالث عالميا في المهارات الرقمية حسب التقرير الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي(WEF). (التقرير السنوي(2020-2021)، 2022)

رابعا: الانجازات في مجال الإدارة والحكومة الرقمية:

واستكمالا للجهود المبذولة واصلت السعودية مساعيها في مختلف نواحي الحياة وواصلت مساعيها لتحقيق رؤية 2030 بالتشارك مع القطاعين العام والخاص والارتقاء بمكانة السعودية في مصاف الدول المتطورة رقميا، حيث استفاد أكثر من 6 ملايين طالب وطالبة من التعليم عن بعد وزيادة بـ(+1.17مليون) مستفيد من برامج العمل الحرّ و200وحدة سكنية في جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية استفادت من شبكة التوصيل الذكي.

كما عمدت السعودية إلى تبني برنامج التحول الوطني والذي يهدف برنامج التحول الوطني إلى تطوير البنية التحتية اللازمة وتهيئة البيئة المناسبة للقطاع العام والخاص غير الربحي لتحقيق رؤية المملكة2030 وذلك بالتّركيز على تحقيق التميّز في الأداء الحكومي ودعم التحول الرقمي والإسهام في تنمية القطاع الخاص وتطوير الشراكات الاقتصادية وتعزيز التنمية المجتمعية وضمان استدامة الموارد الحيوية، إضافة إلى تذليل العقبات التي تعيق عملية التحول الرقمي حيث تسعى إلى تحقيق بنية تحتية رقمية متطورة من خلال زيادة سرعة الانترنت من 9 إلى179.92 ميغابيت/تانية والوصول إلى تغطية 97% من النطاق العريض(4G) و55 ألف متدرب ومتدربة في تخصصات نوعية بالشراكة مع القطاعين الخاص وغير الربحي، وأكثر من مليون طالب و11ألف معلم تدربوا على المهارات الرقمية ووصول حركة البيانات من خلال المقسم الوطني(GBPS100) وأكثر من 6مليون طالب واصلوا تعليمهم من خلال المنصات الرقمية و97% من الخدمات الحكومية تقدم إلكترونيا، وأخيرا 20ألف مستفيد من مبادرة المواطنة الرقمية(Thik Tech)، أخيرا تدشين المنصة الوطنية الموحدة

خامسا: الإنجازات في القطاع المصرفي والمالي وريادة الأعمال

أما في جانب ريادة الأعمال فقد قامت السعودية بدعم ومساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة وتحفيزها للتغلب على جميع العقبات بالإضافة إلى بعث أفضل الحلول مما أسفر عن وجود 4 شركات نوعية في عام 2021. كما نجحت عام2021 في جذب 3شركات عالمية في قطاع البريد والخدمات اللوجستية وهي(FEDEX-J&T-SF.Express) من أجل رفع مستوى جودة الخدمات في السوق وخفض الأسعار ورفع التنافسية والمساهمة في توطين سلاسل الإمداد من أجل الإمداد بإجمالي استثمارات تجاوز(1.5 مليار ريال) خلال 10سنوات.إلى جانب وضع ضوابط التصديق الرقمي للقطاع المالي لتسهيل الخدمات المصرفية وتحسينها، حيث استفاد منها 15بنكا محلّيا. (التقرير السنوي(2020-2021)، 2022)

سادسا: إنجازات أخرى

كما قامت السعودية بإنجازات عديدة شملت كل نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، نذكر منها مايلي:

- زيادة حركة الانترنت أثناء جائحة كورونا بنسبة30% وزيادة سرعتها من 9ميغابيت/الثانية في2017 إلى109ميغابيت/الثانية في 2020
- إطلاق أكبر مركز سحابي متقدم لجوجل في السعودية
- إطلاق أول مركز في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للحوسبة السحابية من قبل شركة أوراكل السعودية.
- منصة الدروب الوطنية تهدف إلى رفع مهارات القوى الوطنية وتعزيز معارف المتدربين في العديد من التخصصات وتأهيلهم للحصول على الوظيفة المناسبة.
- نظام التشخيص الإلكتروني
- تفعيل الصحة الإلكترونية، التتبع الدوائي الإلكتروني، خدمة "موعد" وخدمة "وصفتي" وهيئة الصحة العامة "وقاية"
- 80% من خدمات وزارة العدل تقدم إلكترونيا لتعزيز الشفافية وتحسين جودة الخدمات المقدّمة للمواطنين.
- خدمة التقاضي الإلكتروني من خلال بوابة "ناجز" دون الحاجة لمراجعة المحكمة.
- إطلاق منصة المزاد الإلكتروني والمحاكمة الإلكترونية.

المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والسعودية

سنحاول في هذا المبحث التعرف على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كل من الجزائر والسعودية خلال الفترة(2012-2021)، وأهم الجهود المبذولة من طرف كل دولة لتحسين مناخها الاستثمار من أجل تشجيع المستثمر الأجنبي على الاستثمار فيها.

المطلب الأول: تدفعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والسعودية

سنحاول في هذا المطلب تسليط الضوء على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الجزائر والسعودية للفترة (2012-2021)

الجدول رقم(01): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الجزائر والسعودية للفترة (2012-2021)

السنوات / الدولة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
السعودية	12.8	8.86	8.01	8.14	7.45	1.42	4.25	4.56	5.4	19.29
للجزائر	1.5	1.69	1.5	0.5-	1.64	1.42	1.47	1.38	1.14	0.87

المصدر: البنك الدولي (الوحدة: مليار دولار أمريكي)

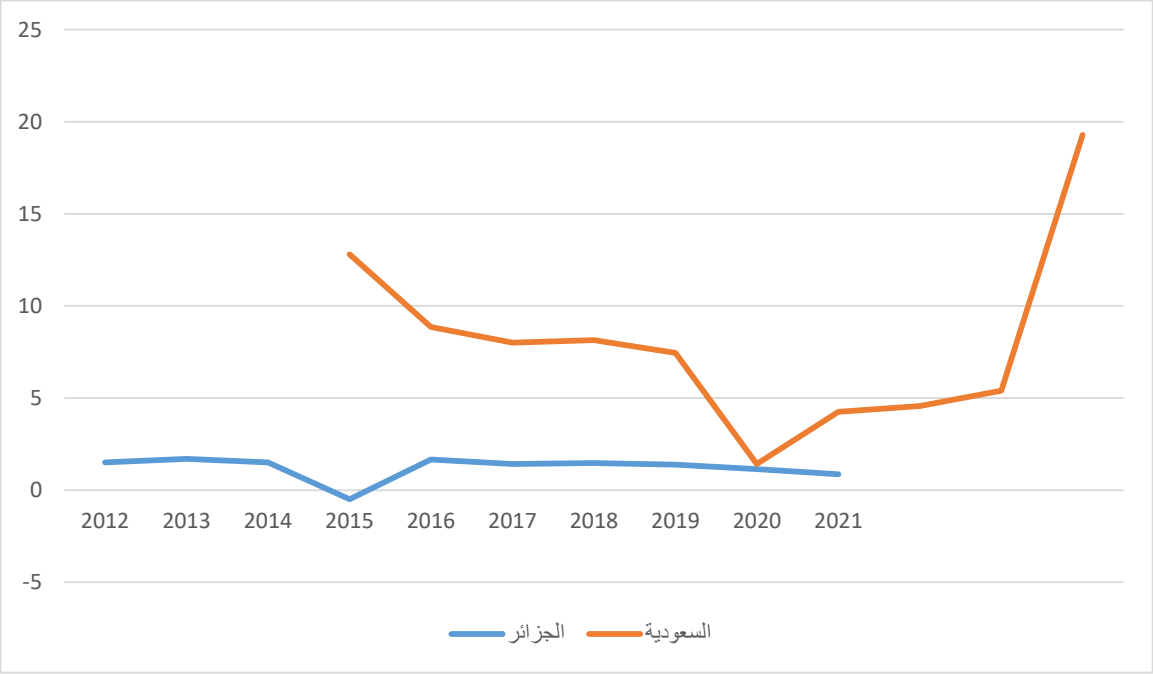

الشكل رقم 1: رسم بياني يوضح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والسعودية

من خلال تتبع بيانات الجدول أعلاه نلاحظ انخفاض مستمر في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة(2012-2021) حيث عرف أدنى قيمة سالبة له قدرت بـ0.5 مليار دولار أمريكي عام 2015، أما في سنة 2013 فقد كان أحسن نوعا ما بقيمة إجمالية قدرت بـ1.69 مليار دولار أمريكي.

أما السعودية فقد كان حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها خلال الفترة(2012-2021) أحسن حالا من الجزائر خاصة خلال السنوات من 2012 إلى 2016 ليتراجع بنسبة أقل 50% ليقفز في 2021 إلى 19.29 مليار دولار أمريكي بسبب تحسن أوضاع الاستثمار فيه.

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والسعودية

سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والسعودية لعام2021 من خلال عدد المشاريع، الشركات والوظائف وهوما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم(02): مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والسعودية لعام 2021

الدولة	عدد المشاريع	عدد الشركات	عدد الوظائف	التكلفة الاستثمارية (مليون دولار)	متوسط التكاليف	الترتيب حسب عدد المشاريع
الجزائر	9	7	650	853.1	94.8	08
السعودية	126	102	17501	9256.6	73.5	02

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية 2022 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

نلاحظ أن هناك تباين كبير بين الجزائر والسعودية في عدد المشاريع الأجنبية الواردة الشركات والوظائف. حيث احتلت الجزائر المرتبة(08 عربيا) من بين 17 دولة عربية والمرتبة 10 عربيا من حيث عدد المشاريع وعدد الوظائف على الترتيب، و المركز 9 عربيا بتكلفة استثمارية قدرها(853 مليون دولار) عام 2021.وهو ما يدل على أن عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية قليلة بسبب المناخ الاستثماري غير الملائم والذي يفتقر إلى العديد من المحفزات التنظيمية والتمويلية رغم كل الجهود المبذولة من طرف الدولة.

وحسب حسب إحصائيات الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار في الجزائر خلال فترة 2022 و2023، فقد بلغ عدد المشاريع المسجلة في الشباك الخاص بالمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية 57 مشروع منها 47 مشروع أجنبي مباشر وشراكة وهي قليلة مقارنة بدول عربية أخرى اقتصادها مماثل للاقتصاد الجزائري من حيث الحجم.

أما السعودية فقد احتلت المرتبة الثانية من بين 17 دولة عربية من حيث عدد المشاريع (126 مشروع) وعدد الوظائف(17501 وظيفة)، والمركز الأول عربيا بتكلفة استثمارية قدرها (9257 مليون دولار) عام 2021.

كما يعد قطاع البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات ثاني أهم قطاع مستقطب للمشاريع الأجنبية في السعودية عام 2021 بعد قطاع خدمات العمال، وخامس قطاع من حيث عدد الوظائف الموفرة بعدد قدره(5722 منصب)، حيث قدر عدد الاستثمارات الأجنبية الجديدة خلال خريف 2020 الهند(30 مشروعا) ومصر(30مشروعا)، والمملكة المتحدة(16مشروعا) ولبنان(16مشروعا)، حيث واصلت القطاعات الناشئة(والتي تشمل التعليم والخدمات المالية والإسكان) تحقيق أكبر عدد من المشاريع الأجنبية الجديدة خلال الربع الثاني من نفس السنة(2020)، يليها قطاع الصناعة والتصنيع وقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، حيث بلغ عدد المشاريع الأجنبية الجديدة حسب القطاع : القطاعات الناشئة(110 مشروع)، القطاع الصناعي والتصنيع(53 مشروع)، النقل والخدمات اللوجستية(35مشروع)، التجزئة والتجارة الالكترونية(27 مشروع)، الاتصالات وتقنية المعلومات(26مشروع)، الخدمات الهندسية(22 مشروع)، السياحة والثقافة والترفيه(16 مشروع)، الرعاية الصحية وعلوم الحياة (09 مشاريع)، الصناعة الكيمائية(6 مشاريع)، الطاقة والمياه(2 مشروعين) (موجز الاستثمار، 2020)

المطلب الثالث: الإصلاحات المتبعة لتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر والسعودية

قامت كل من الجزائر والسعودية بتبني سلسلة من الإصلاحات الجوهرية شملت العديد من المجالات التنظيمية والتشريعية والمالية والصرفية وأخيرا بيئة أداء الأعمال وهو ما سنوضحه فيما يلي:

الفرع الأول: الإصلاحات التي قامت بها الجزائر لتحسين مناخها الاستثماري

أولا : في مجال تحسين بيئة آداء الأعمال

تعمل الجزائر على تسريع وتيرة مسار الإصلاحات بغية تحسين مناخ الأعمال، وقد شهدت السنوات الأخيرة اتخاذ عدّة خطوات في هذا الاتجاه مثل تحسين عمليات توصيل الكهرباء(عن طريق تبسيط الإجراءات الإدارية) ومنح تراخيص جديدة للشركات التي تبيع الكهرباء أو لمحطات الكهرباء الفرعية السابقة، وتعزيز البيئة التحتية للائتمان عن طريق نقل الخاصة بالائتمان الأصغر غلى البنك الجزائر، وتحسين عملية رقمنة الخرائط المساحية وسندات ملكية الراضي وتيسير الواردات من خلال قيام الرقابة الجمركية بإجراء عمليات تفتيش مشتركة.

- وكان لبرامج دعم التنويع الصناعي وتحسين مناخ الأعمال في الجزائر(PADICA) يدعم من الإتحاد الأوروبي البنك الدولي.
- إطلاق منصة رقمية لإصدار تراخيص البناء، ولكن عملية طلب التراخيص لاتزال تتطلب التوجه غلى الشباك الواحد على المستوى المحلّي.
- توجد منصة جديدة لإصدار مخطّطات مسح الأراضي(Wathikacad) متاحة لمن يريد تسجيل الملكية.
- العمل على تسهيل نقل الملكية من خلال رقمنة الخرائط.
- بذل المزيد من الجهود لتحسين مستوى العمليات غير الورقية وتدعيم الإجراءات الرقمية.
- إحراز تقدم باستخدام أنواع تكنولوجيا الرقمية لاستيفاء القرارات الضريبية عبر الانترنت، وإجراءات دفع الضرائب إلكترونيا، وتنفيذ عملية رد ضريبة القيمة المضافة للشركات الجزائرية.
- رقمنة الإجراءات المتّصلة بعملية الاستثمار عن طريق استحداث المنصة الرقمية للمستثمر، وكذا التسليم الفوري لشهادة تسجيل المشروع الاستثماري.
- سيسمح بتوفير الظروف المناسبة لتنويع الاقتصاد الوطني.
- القانون الجديد المتعلق بالاستثمار رقم22-18 المؤرخ في 2022/07/24 والذي يرتكز على حرية الاستثمار والشفافية والمساواة في التعامل مع الاستثمارات.
- المنصة الرقمية للمستثمر
- الشباك الوحيد اللامركزي ذو اختصاص محلي يرافق المستثمرين المحلّين في تجسيد المشروع.

- الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات ذو اختصاص وطني يرافق المستثمرين في تجسيد المشاريع التي تفوق قيمتها 2مليار دينار جزائري والمشاريع التي تقام من قبل الأجانب. (وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني /http://industrie.gov.dz/aipa، 2023)

ثانيا– في مجال إصلاح البيئة القانونية والتشريعية

تتميز المنظومة الجزائرية بعدم الثبات التشريعي للقاعدة الاستثمارية، وهو ما أدى إلى ضرورة بروز ظاهرة تضخم القواعد القانونية الاستثمارية، وفوضى المراسيم التنظيمية، حيث يتم تغيير القوانين تعديلها أو إلغاؤها بعد كل أزمة اقتصادية أو تغيير سياسي ولم يصمد أي قانون جزائري للاستثمار أكثر من 5 سنوات، بالإضافة إلى الاعتماد على التنظيم من خلال قوانين المالية المتعاقبة، ناهيك عن التنظيم الدولي، بالإضافة إلى الشروع في سياسات اقتصادية معينة، ثم يتم التراجع عنها في الوقت قصير كالخوصصة، والمناطق الحرة وعقود الامتياز وقانون المحروقات.

1. فيما يخص قانون الاستثمار

تعمل الجزائر على تسريع وتيرة مسار الإصلاحات بغية تحسين مناخ الأعمال، وقد شهدت السنوات الأخيرة اتخاذ عدّة خطوات خاصة ما تعلق منها قانون الاستثمار حيث يعتبر قانون الاستثمار الجزائري لسنة2001 إعادة الهيكلة تندرج ضمن مفهوم الاستثمار، حيث مكّن المشروع الاستثماري غي حالة إعادة الهيكلة من الاستفادة من امتيازات وإعفاءات مالية وضريبية تسمح بإحياء المشروع المحتضر ليتخلى عن هذه الفكرة بموجب قانون الاستثمار رقم09-16 الذي لم يلغ فكرة إعادة الهيكلة، لكنها لم تعد تدرج ضمن مفهوم الاستثمار وآثاره، ويستثني من ذلك الأنشطة التي تعتبر ذات أهمية خاصة للاقتصاد الوطني وبالتالي تخضع إعادة الهيكلة لقواعد القانون العام للإفلاس الواردة في القانون التجاري الجزائري. (براحلية، 2021، الصفحات 521-530)

كما قامت بإصدار القانون رقم 09-16 لعام 2016 هو التشريع الأساسي الحديث المتعلق بالاستثمار، ومنذ إنشائه عُدّل ووُسّع بموجب الأمر رقم 196-16 لعام 2016(بشأن إنفاذ القانون)و الأمر رقم 100-17 لعام2017(بشأن تعديل قواعد وكالة الاستثمار)، والأمر رقم105-17(بشأن تنفيذ مكونات الاستثمار)، ومؤخرا الأمر رقم166-19(بشأن لجنة وطنية معنية بالاستثمار). وفي الآونة الأخيرة أفادت التقارير أن الحكومة الجزائرية تسعى إلى إنهاء قاعدة حد أقصى لملكية الأجانب لشركة معينة بنسبة49% مقابل51% للمستثمر المحلّي.

ويعمل القانون الجديد للاستثمار على معالجة معوّقات القانون(16-09) المؤرخ في 2016/08/03 خاصة فيما يتعلق بالقضاء البيروقراطية وتبني مبدأ الشفافية وضمان المساواة بين مختلف المتعاملين وتحفيز الاستثمارات الأجنبية وأيضا إعادة التنظيم المؤسساتي المتعلق بالاستثمار من خلال تركيز مهام المجلس الوطني للاستثمار وتحويل الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار.

2. أما فيما يخص مكافحة الفساد

تملك الجزائر عدّة تشريعات لمكافحة الفساد منها، على سبيل المثال لا الحصر الأمر05-10 لسنة 2010(المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحته)، والأمر رقم 06-155 لعام 2007(بشأن قانون العقوبات) والأمر رقم6-413 لعام 2007(بشأن إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد ومنعه)، كما تخطط الحكومة الجزائرية حاليا لتعزيز وتحديث قانون الإجراءات الجزائية لتعزيز استقلالية القضاء وإنفاذ تشريعات مكافحة الفساد.

3. فيما يخص قانون المنافسة

وضعت الجزائر أول قانون للمنافسة في عام1995 وهو الأمر رقم 95-06 الذي استبدل في عام2003 بالأمر رقم03-03 تم عُدّل ووُسع في عام 2008(القانون رقم08-12) وفي عام2010(قانون رقم10-05)وما يزال ساريا الأمر رقم 75-59لعام1975 المعروف باسم القانون التجاري. غير أن أنشطة مجلس المنافسة الجزائري علّقت من عام2003 إلى عام 2013 وما تزال الشركات المملوكة للدولة تتمتع بهيمنة هائلة على الاقتصاد. والملاحظ أن التعاريف والأحكام الواردة في قانون المنافسة تكتنفه العديد من أوجه الغموض، بما في ذلك عدم التمييز بين المؤسسات المملوكة للدولة والمؤسسات الخاصة، وفي الواقع يمنح قانون المنافسة معاملة تفضيلية للمؤسسات المملوكة للدولة. (الأطر التشريعية لبيئة الاعمال في السعودية، بدون سنة)

الفرع الثاني: إصلاحات التي قامت بها السعودية لتحسين مناخها الاستثماري

عملت السعودية على إصلاح مناخها التشريعي والتنظيمي وكذا بيئة أداء الأعمال وفيما يلي نورد أبرزها:

أولا: الإصلاحات الخاصة بتحسين بيئة الأعمال

تمثلت في فسح الحاويات في الموانئ السعودية خلال 24ساعة من خلال النافذة الإلكترونية الموحدة "فسح" ، والترخيص للأنشطة التجارية بالعمل على مدار24 ساعة، وتقليص إجراءات نقل ملكية العقارات إلى 60 دقيقة، وكذا تخفيض متطلبات التراخيص الاستثمارية بنسبة54% وفقا لأفضل الممارسات العالمية، وصدور قرار يقضي بعدم فرض أي رسوم أو مقابل مالي بدون دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية ونشر الأحكام التجارية الصادرة عن المحكمة العليا على الموقع الالكتروني لوزارة العدل، وصدور الموافقة على تعديل الإطار الزمني لتحديث أسعار التعريفة الكهربائية قبل تطبيقها لتكون بعد 30 يوما على الأقل من موعد الإعلان عنها وإطلاق منصة "**مرئيات**" خاصة بالقطاع الخاص التي تهدف لأن تكون حلقة وصل بين المستثمرين والجهات الحكومية، وأيضا عدم التمييز بين الجنسين في الحصول على خدمات التمويل والأجور والوظائف وتمكين المرأة من ممارسة العمل التجاري دون الحصول على موافقة مسبقة.

أما فيما يخص أبرز الإصلاحات المتعلقة بتسهيل الإجراءات في السعودية فقد قامت الدولة بتطبيق نظام الغرامات على مقدمي الخدمة الكهربائية في حالات الانقطاع وتأخر توصيل الخدمة والقيام بالربط الالكتروني بين وزارة الخارجية والغرف التجارية لتصديق المعاملات قطاع الأعمال بشكل إلكتروني. وأيضا إتمام الربط الالكتروني بين وزارتي الخارجية والعدل لتصديق الوكالات إلكترونيا عبر السفارات السعودية خارج المملكة. (المركز الوطني للمنافسة، 2023)

كما نفذت السعودية إصلاحات في ثمانية مجالات وهو أعلى عدد لها مند سنوات، من أجل تحسين آداء الأعمال وهي:

- **بدء النشاط التجاري**: قامت إنشاء مكتب موحد لإنجاز عدد من الإجراءات التي تخص ما قبل التسجيل وما بعده، وإلغاء شرط تقديم المرأة المتزوجة وثائق إضافية عند التقدم للحصول على بطاقة الهوية الوطنية.
- **استخراج تراخيص البناء**: إطلاق منصة لمنح التراخيص إلكترونيا، ومنح تصريح الدفاع المدني عند صدور تصاريح البناء.
- **الحصول على الكهرباء**: تبسيط أعمال التوصيل وتركيب العدّادات، واستخدام نظام المعلومات الجغرافية لمراجعة طلبات التوصيلات الكهربائية الجديدة وإلغاء شهادات الانجاز والإتمام.
- **الحصول على الائتمان**: من قانوني المعاملات المضمونة والإعسار لمنح الدائنين المضمونين الأولوية المطلقة في حالة الإفلاس ضمان جميع أنواع الديون والالتزامات بين كل الأطراف، وتنفيذ الضمانات خارج الأطر القضائية.
- **حماية المستثمرين الأقلية**: تحسين آلية الوصول إلى أدلة أثناء المحاكمات.
- **التجارة عبر الحدود**: تعزيز دور المكتب الموحد للتجارة الإلكترونية وتطوير عمليات التفتيش القائمة على المخاطر واستحداث منصة إلكترونية لإصدار شهادات البضائع المستوردة وتحديث البنية التحتية لميناء جدّة.
- **إنفاذ العقود**: نشر تقارير قياس أداء المحاكم ومعلومات عن سير القضايا داخلها.
- **تسوية حالات الإعسار**: إقرار إجراءات إعادة التنظيم والسماح للمدنيين بالشروع فيها وتحسين طرق التصويت أثناء إعادة التنظيم و تطوير استمرارية الأعمال ومعالجة العقود أثناء إجراءات الإعسار والسماح بالائتمان اللاحق لبدء الإجراءات وزيادة مشاركة الدائنين في إجراءات الإعسار. (مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2021)

قامت أيضا بإنشاء مركز للتنافسية والذي يهدف إلى إيجاد جهة واحدة مستقلة ومتخصصة في دعم وتنمية تنافسية البيئة الاستثمارية في السعودية، ومبادرة إنشاء مراكز الخدمة الشاملة "**مراس**" الذي يهدف إلى تسهيل إجراءات ممارسة الأعمال التجارية في جميع مراحلها، من خلال تقديم خدمات حكومية إلى جانب تقديم خدمات ذات قيمة مضافة بطريقة متكاملة وسهلة للمستثمرين المحلّين والأجانب عن طريق مراكز الخدمة المكانية والإلكترونية بالترابط والتكامل مع الجهات ذات الصّلة. (http://www.ncc.gov/gov.sa/ar/, 2023)

إضافة إلى مبادرة إنشاء المركز السعودي للأعمال التجارية وهو مركز يقدم خدمات ورقابة على الأعمال التجارية والاستثمارية لجميع المنظمات في السعودية و مبادرة نظام الإفلاس (المركة الوطني للتنافسية، 2023)

كما أنشأت أيضا منفذا موحدًا لتأسيس الشركات وألغت شرط أن تقدم المرأة المتزوجة وثائق إضافية عند طلب الحصول على بطاقة الهوية، كما قامت بتبسيط إجراءات ما قبل وما بعد التسجيل ودمجتها. (تقرير ممارسة أنشكة الإعمال 2020 –مواصلة وتيرة الاصلاحات، 2019)

الشيء الذي مكنها من تحقيق المركز الأول عالميا في إصلاحات بيئة الأعمال بين 190 دولة في مؤشر سهولة أداء العمال الصادر عن البنك الدولي عام 2020، إذ حصلت على المرتبة 62 متقدمة بـ 30 مرتبة عن 2019. (http://www.ncc.gov.sa/ar/, 2022)

ثانيا: الإصلاحات التشريعية والتنظيمية

قام المركز الوطني للمنافسة بتنفيذ العديد من الإصلاحات الهادفة إلى تعزيز البيئة التنافسية من خلال دراسة المعوقات والتحديات التي تواجه القطاعين العام والخاص واقتراح الحلول والمبادرات لتنفيذ إصلاحات على مستوى الأنظمة واللوائح لتطوير البيئة التشريعية والإجرائية المحفزة لتحسين البيئة التنافسية من خلال:

السماح بملكية أجنبية كاملة بنسبة100% في أغلب القطاعات بما في ذلك الصحة وتجارة الجملة والمعادن والتعليم الدفاع والنقل والنشر والإعلام، و إصدار نظام لتصنيف المقاولين وتعديل نظام المعادن الثمينة والأحجار الكريمة وإصدار نظام الإفلاس الجديد ونظام الرهن التجاري واللوائح التنفيذية الخاصة بهما، وأيضا تطوير اللوائح التنفيذية لهيئة السوق المالية ونظام الشركات لتعزيز حماية أقلية المستثمرين، وانشاء المركز السعودي للتحكيم التجاري، إصدار لائحة تنفيذية خاصة نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، وصدور اللوائح التنفيذية الخاصة بكل من نظام ضمان الحقوق بالأموال المنقولة ونظام المحاكم التجارية.

- كما عمل المركز الوطني للمنافسة أيضا وبالتنسيق مع الجهات حكومية متخصصة على ترجمة أكثر من 800 وثيقة نظامية بهدف تسهيل الإجراءات وتمكين المستثمر المحلي والأجنبي من الوصول الإلكتروني إلى كافة المعلومات المرتبطة بالأنشطة التجارية. (https://www.ncc.gov.sa/ar/, 2022)

المبحث الثالث: تقييم دور البنية التحتية الرقمية في زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والسعودية

في هذا المبحث سنحاول تحديد قدرة البنية التحتية الرقمية على زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والسعودية وهذا من خلال تقيم كل دولة حسب مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022 ومؤشرات دولية لقياس بيئة وهو سيتم توضيحه كما يلي:

المطلب الأول: تقييم البنية التحتية الرقمية في الجزائر والسعودية

يعد المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي للعام 2022 وهو تقرير صادر عن الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي(AFDE) ، أحد أهم مبادرات الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي لتصوير الوضع الرقمي والاقتصادي في الدول العربية، وتقديم رؤى وتوصيات رئيسية لصانعي السياسات والقرارات في المنطقة العربية في سبيل تحقيق مستهدفات النمو الاقتصادي والرقمي المستدام. حيث وقام هذا المؤشر بتقييم 22 دولة عربية بناء على مدى استعدادها الرقمي وعلى قدرتها على الاستفادة الكاملة من الاقتصاد الرقمي.

يتكون مؤشر الاقتصاد الرقمي 2022 من خمسة أبعاد وهي: الحكومة الرقمية، الأسس الرقمية، الاستعداد الرقمي للمواطن، الابتكار الرقمي، والأعمال الرقمية إضافة إلى بعد التنمية المستدامة ومن تسعة مِؤشرات وهي: المؤسسات، البنية التحتية، القوة العاملة، الابتكار المعرفة والتكنولوجيا، قوى السوق، نمو أسواق المال، التنمية المستدامة(أهداف التنمية المستدامة التي يكون لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيها أكبر أثر)، وثلاثة وعشرون مؤشرا فرعيا.

هذه الأبعاد الاستراتيجية الخمسة هي الأسس الرئيسية المكوّنة للاقتصاد الرقمي وهي بمثابة الدعائم التي يجب أن تقوم عليها المنظومة الحكومية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والشاملة، وتطوير قدرات الاستجابة لاحتياجات ومطالب المواطنين والاهتمام المستمر بما يهمهم، من أجل تعزيز مسيرة التحول والمستقبل الرقمي للدول العربية. وبناءا على هذه الأبعاد ، يقوم مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي بتحليل أداء الدول العربية ويصنفها حسب استعداد كل منها للاقتصاد الرقمي ويقدم تحليلا إحصائيا لكل دولة يحدد فيها موجهات ومتطلبات النمو الاقتصادي والحوكمة لمواكبة المتغيرات الرقمية وبناء النماذج المستقبلية.

ويركز التقييم وفق هذا المؤشر على تسعة ركائز أساسية متوازية مع الأبعاد الاستراتيجية الخمسة، وتتكون كل ركيزة من (3-8 مؤشرات) بإجمالي 43 مؤشرا وتشمل هذه الركائز:

الركيزة الأولى: المؤسسات

الركيزة الثانية: البنية التحتية

الركيزة الثالثة: القوى العاملة

الركيزة الرابعة: الحكومة الإلكترونية

الركيزة الخامسة: الابتكار

الركيزة السادسة: المعرفة والتكنولوجيا

الركيزة السابعة: قوى السوق

الركيزة الثامنة: نمو سوق المال

الركيزة التاسعة: التنمية المستدامة

حيث تساهم كل ركيزة من الركائز في القيمة الإجمالية للمؤشر(من 100نقطة) في كل دولة من الدول، وتحدد القيمة الإجمالية للمؤشر ترتيب كل دولة ومكانتها ووضعها في المنطقة العربية.

الفرع الأول: تقييم الجزائر والسعودية وفق أبعاد مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لعام 2022

يعمل مؤشر الاقتصاد العربي لعام 2022 على تقيم الدول العربية 22 في الاقتصاد الرقمي على أساس خمسة أبعاد أساسية هي: الحكومة الرقمية، الأسس الرقمية، الاستعداد الرقمي للمواطن، الابتكار الرقمي، والأعمال الرقمية إضافة إلى بعد التنمية المستدامة وفيما يلي بيان قيمة كل من الجزائر والسعودية على أبعاد هذا المؤشر.

أولا: بعد الحكومة الإلكترونية:

يهدف هذا البعد لتوفير حكومة رقمية تستهدف الاستثمار في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لخدمة مواطنيها وتخفيض تكاليف التعامل ورفع جودة الحياة للمواطن وتحقيق الشفافية مع توفير آليات الحوكمة الفعالة لتحقيق النفع بين الأطراف ذات الصلة الثلاثة الأفراد الشركات والحكومات. ويتكون من ركيزة المؤسسات وركيزة الحكومة الرقمية وهو ما سنوضحه فيما يلي:

1. الركيـزة الأولى: المؤسسات

تتكون هذه الركيزة من ثلاث مؤشرات هي: البنية التحتية، البيئة التنظيمية وسهولة ممارسة الأعمال والجدول الموالي يوضح ترتيب كل من الجزائر والسعودية وفق هذه الركيزة.

الجدول رقم(03): رتيب كل من الجزائر والسعودية وفق ركيزة المؤسسات

الركيـزة / الـدولة	الركيـزة الأولى: المؤسسات			إجمالي قيمة المؤشر	التـرتيب
	البنية التحتية	البيئة التنظيمية	سهولة ممارسة الأعمال		
الجـزائـــر	44.60	49.85	55.19	50.15	12
السعـــودية	55.60	58.12	82.49	65.40	7

المصدر: مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي2022

تشير نتائج الجدول رقم(03) أن مرتبة السعودية في الركيزة الأولى وهي المؤسسات كان أحسن من الجزائر، حيث احتلت المرتبة 7 من بين 22 دول عربية متقدمة عن الجزائربـ5 مراتب حيث كان استعدادها فوق المتوسط بالنسبة لمؤشري البنية التحتية والبنية التنظيمية، حيث بلغا(55.60 و58.12) على الترتيب. عكس الجزائر والتي كان آدؤها في المؤشرين دون المتوسط والذي بلغ(44.60 و49.85) على التوالي, أما مؤشر سهولة ممارسة الأعمال فقد كان في السعودية جيد بقيمة قدرت بـ (82.49) أما الجزائر فكان متوسط بقمة قدرها(55.19) ممّا جعله تحتل المرتبة 12 عربيا

2. الركيـزة الرابـعة: الحـكومة الـرقـــمية:

تتكون هذه الركيزة من ثلاث مؤشرات هي: البنية التحتية للاتصالات، خدمات الحكومة الرقمية ورأس المال البشري. والجدول التالي يوضح ترتيب كل من الجزائر والسعودية وفق الركيزة الرابعة.

الجدول رقم(04): رتيب كل من الجزائر والسعودية وفق ركيزة الحكومة الرقمية

الركيـزة / الـدولة	الركيـزة الرابـعة: الحـكومة الـرقـــمية			إجمالي قيمة المؤشر	التـرتيب
	البنية للاتصالات الأساسية	خدمات الحكومة الرقمية	رأس المال البشري		
الجـزائـــر	57.87	27.65	69.66	51.73	11
السعـــودية	85.42	68.82	86.48	80.24	3

المصدر: مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي2022

أما بالنسبة للركيزة الرابعة وهي الحكومة الرقمية فقد احتلت الجزائر المركز 11 من بين 22دولة عربية، وهو ما يجعلها في وضع متوسط على مؤشرات البنية التحتية للاتصالات الأساسية، الخدمات الرقمية ومؤشر رأس المال البشري.أما السعودية 3عربيا مما يجعلها في مصاف الدول العربية في مجال البنية التحتية للاتصالات وخدمات الحكومة الرقمية ورأس المال البشري وهذه المرتبة جاءت بسبب استخدامها للنافذة الحكومية الموحدة في كل المؤسسات ، إضافة إلى اعتمادها على سياسات عامة تعتمد على إتاحة البيانات وعلى قيام الهيئات على المستوى المركزي والمحلي بتقديم خدمات للمواطن من خلال بوابات رقمية مركزية.

ثانيا: بعد الأسس الرقمية

يسعى هذا البعد إلى الوصول بمستوى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول العربية لدرجة التأهيل التي تمكنها من مواكبة التغييرات التكنولوجية المتسارعة في العالم، وتجسد هذه الركيزة البنية التحتية الملموسة لقطاع النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية، في بلد ما حيث يساعد وجود شبكة اتصالات قوية على النفاذ إلى الأسواق والسلع والخدمات أمرا سهلا، ويزيد من فرص التجارة والاستثمار والإنتاجية والوصول إلى المعرفة والمهارات وإمكانيات التواصل، وينتج عن هذا نمو اقتصادي على مستوى الدولة وعلى المستوى العالمي. يتكون هذا البعد من ركيزة البنية التحتية وهي تمثل الركيزة الثانية

وتشمل أربعة مؤشرات فرعية هي: الوصول لخدمات تكنولوجيا المعلومات ، استخدام خدمات تكنولوجيا المعلومات، تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي و الأداء اللوجستي ، والجدول أدناه يوضح ترتيب كل من الجزائر والسعودية وفق هذه الركيزة.

الجدول رقم(05): ترتيب كل من الجزائر والسعودية وفق ركيزة البنية التحتية

الركيـزة / الـدولة	الركيـزة الثانية: البـنية التحتيـة				إجمالي قيمة المؤشر	التـرتيب
	الوصو ل لخدمات تكنولوجيا المعلومات	استخدام خدمات تكنولوجيا المعلومات	تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي	الأداء اللوجستي		
الجـزائـر	60.20	53.00	37.50	18.60	42.33	7
السعـودية	81.50	76.30	27.60	44.80	57.55	3

المصدر: مؤشرالاقتصاد الرقمي العربي2022

نلاحظ من الجدول رقم(05) أن السعودية قد احتلت المركز 3 عربيا في ركيزة البنية التحتية الملموسة لقطاع النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات اللوجستية وشبكات تكنولوجيا المعلومات بقيمة إجمالية قدرت بـ(57.55) مما يؤهلها في أن تكون من أهم الدول العربية تستثمر في بنيتها التحتية من خلال المشاريع الاستثمارية المحلية والأجنبية، واشراك القطاع الخاص في تعزيز إمكانيتها في مؤشر الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها من قبل الأسر والأفراد. أما الجزائر ورغم المجهودات المبذولة من أجل التوجه إلى الاقتصاد الرقمي إلا أنها ماتزال غير كافية، مما جعلها تحتل المرتبة 7 عربيا بإجمالي قيمة قدرت بـ(42.33) وهي قيمة تجعلها دون المتوسط من حيث البنية التحتية المتوفرة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ثالثا: بعد الاستعداد الرقمي للمواطن

يسعى هذا البعد أن يجعل المواطن المحور الأساسي لمنظومة التحول الرقمي، وأن تعمل التكنولوجيات الرقمية على تحسين نوعية حياة المواطنين والمجتمع المدني، بما في ذلك الفئات المهمشة والأقليات. وتحوي هذا البعد على القوى العاملة والتي تمثل الركيزة الثالثة وهي وتضم خمسة مؤشر فرعية هي: القوى العاملة الحالية، مهارات القوى العاملة الحالية، القوى العاملة المستقبلية، مهارات القوى العاملة المستقبلية وأخيرا تنوع القوى. كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(06): ترتيب الجزائر والسعودية وفق ركيزة القوى العاملة

الركيـــزة / الـدولة	الركيـزة الثالثة: الـقوى العاملة					إجمالي قيمة المؤشر	التـرتيب
	القوى العاملة الحالية	مهارات القوى العاملة الحالية	القوى العاملة المستقبلية	مهارات القوى العاملة المستقبلية	تنوع القوى العاملة		
الجـزائــر	53.00	48.00	65.20	50.70	72.41	57.86	12
السعــودية	66.00	64.00	84.70	75.30	94.83	76.97	2

المصدر: مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي2022

تعنى ركيزة القوى العاملة بقياس مستوى آداء الدولة فيما يتعلق بجودة رأس المال البشري، حيث احتلت السعودية المرتبة 2 في هذا المؤشر بقيمة إجمالية قدرها(76.97) وهو مستوى جيد حيث تمتلك السعودية عمالة ذات مهارات عالية في استخدام التكنولوجيا، ولديهم مستوى تعليمي عالي، وجودة في التدريب المهني، إضافة إلى المهارات الرقمية التي ستمتع بها السكان في سن العمل، وسهولة الوصول إلى الموظفين المهرة. أما الجزائر فبالرغم من الجهود المبذولة، والتي تسعى من خلالها الدولة إلى تكوين مواطن يتمتع بمهارات رقمية وقادرة على مواكبة التكنولوجيا المعلوماتية في مجال التدريب والتكوين، والكفاءات العالية من خريجي الجامعات فقد احتلت المرتبة12 بقيمة إجمالية قدرت بـ(57.86) وهو مستوى متوسط يحتاج إلى مزيد من الجهود.

رابعا: بعد الابتكـار الرقـمي

يهدف هذا البعد للاستفادة من بيئة الابتكار كمحفز للرقمنة، حيث تؤدي التكنولوجيات الرقمية الجديدة مثل الطباعة الثلاثية الأبعاد والذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والحوسبة السحابية إلى ثورة في المفاهيم وإلى خلق مصادر جديدة للقيمة المضافة للعديد من الصناعات. يتكون هذا البعد من ركيزتين إثنتين هما: الركيزة الخامسة وتتمثل في الابتكار والركيزة السادسة وهي المعرفة والتكنولوجيا وفيما ترتيب الجزائر والسعودية حسب كل ركيزة.

1. الركيـزة الخامسة: الابتكـار

تتكون الركيزة الخامسة من ستة مؤشرات فرعية وهي: التوجه المستقبلي للدولة، التعاون متعدد الأطراف، الأوراق العلمية المنشورة، براءات الاختراع لكل مليون من السكان، الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج وأخيرا ثقافة ريادة الأعمال. والجدول أسفله يوضح ترتيب كل من الجزائر والسعودية تبعا لهذه الركيزة.

الجدول رقم(07): ترتيب الجزائر والسعودية على ركيزة الإبتكار

الركيزة / الدولة	الركيـزة الخامسة: الابتكـار						إجمالي قيمة المؤشر	التـرتيب
	التوجه المستقبلي للدولة	التعاون متعدد الأطراف	الأوراق العلمية المنشورة	براءات الاختراع لكل مليون من السكان	الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج	ثقافة ريادة الأعمال		
الجـزائـــر	51.52	66.67	73.70	0.50	11.63	57.24	43.54	12
السعـودية	67.09	81.48	83.20	36.90	18.60	80.92	61.37	2

المصدر: مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي2022

يوضح الجدول رقم(07) إن الجزائر تفتقر إلى قطاع إنتاجي فعّال يعمل على تعزيز الابتكار والإبداع، حيث أنها مستهلكة للسلع والخدمات التكنولوجية لتقنية الخدمات والاتصالات بدل من القيام بإنتاجها، هذا ما جعلها تحتل المرتبة 12 عربيا من بين 22 دولة عربية مصنفة حسب المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي2022 وبقيمة على المؤشر قدرت بـ(43.54) وهي أقل من المتوسط وهو ما يعزى إلى وجود نظام قانوني متقادم وغير مرن وغير جاذب للاستثمار. عكس السعودية التي احتلت المرتبة 2 عربيا بقيمة إجمالية على المؤشر قدرها(61.37) ذلك لأنها تملك بيئة قانونية مرنة كما أنها تعمل على تشجيع الاستثمارات في الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعات الأكثر تطورا وهو ما يتطلب بيئة مواتية للابتكار من جهة مدعومة من القطاعين العام الخاص والأجنبي. إلى جانب الدور الرئيسي الذي تلعبه الجامعات في دعم جهود البحوث العلمية عالية الجزدة وهوما سينعكس مباشرة على الاقتصاد، إضافة إلى توفير رأس المال ضروري لتعزيز الابتكار وهو ما يستوجب على الحكومة مزيدا من الدّعم وذلك بتوفير الميزانيات المالية اللازمة للبحث والتطوير.

2. الركيـزة السادسة: المعرفة والتكنولوجيا

تتكون الركيزة المعرفة والتكنولوجيا من أربعة مؤشرات فرعية هي: شهادة الجودة إيزو(9001)، الإنفاق على البرامج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات كنسبة من إجمالي حجم التجارة، وأخيرا تطوير نماذج جديدة للشركات باستخدام تكنولوجيا المعلومات. والجدول رقم () يوضح ترتيب الجزائر والسعودية وفق هذه الركيزة.

الجدول رقم(08): ترتيب الجزائر والسعودية وفق ركيزة المعرفة والتكنولوجيا

الركيـزة / الـدولة	الركيـزة السادسة: المعرفة والتكنولوجيا				إجمالي قيمة المؤشر	التـرتيب
	شهادة الجودة إيزو(9001)	الإنفاق على البرامج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات كنسبة من إجمالي حجم التجارة	تطوير نماذج جديدة للشركات باستخدام تكنولوجيا المعلومات		
الجـزائـــر	3.34	0.10	3.42	49.34	14.05	12
السعـودية	3.62	0.30	5.98	73.48	20.85	8

المصدر: مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي2022

نلاحظ في الجدول رقم(08) والذي يعبر على الركيزة السادسة والخاصة بالمعرفة والتكنولوجيا والذي يعنى بقياس معدل استيعاب الدول في استخدامها للتكنولوجيات الناشئة والرقمية، حيث أظهرت النتائج أن السعودية تحتل مركزا متقدما (8 عربيا) وهو معدّل مرتفع لاستخدام التكنولوجيا الناشئة والرقمية بقيمة إجمالية على هذا المؤشر قدرت بـ(20.85). في الوقت الذي نجد فيه الجزائر والتي احتلت المرتبة 12 بمعدّل قدر بـ(14.05) غير مستعدة لاستيعاب وتطبيق بعض التكنولوجيات الناشئة كالذكاء الاصطناعي، وأجهزة استشعار جمع البيانات، وتقنية البلوكتشين ، وهذا ما يجعل شركات الاستثمار الكبرى لا ترى عائدا كافيا على استثماراتها في العديد من الدول متوسطة الدخل للتحوّل إلى الاقتصاد الرقمي وهو ما يؤدي تأخر التنمية وهجرة المواهب بحثا عن تحقيق النجاح في مكان آخر وهو ما يؤدي إلى استنزاف الأدمغة وهجرتها لتستفيد منها الدول المتقدمة.

خامسا: بعد الأعمال الرقمية

يهدف هذا البعد إلى تمكين الشركات من الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة والمشاركة الفعالة في الاقتصاد الرقمي وتوفر بيئة الأعمال الرقمية المواتية للتغيرات التكنولوجية. ويتكون من ركيزتين قوى السوق و تطور سوق المال وفيمايلي ترتيب الجزائر والسعودية تبعا لكل ركيزة

1. الركيزة السابعة: قـوى السوق

تتكون الركيزة السابعة من ثلاث مؤشرات فرعية هي: سهولة الحصول على قروض، القدرة على حماية صغار المستثمرين وزيادة المنافسة على المستوى المحلي. والجدول التالي يوضح ترتيب الجزائر والسعودية وفق لهذه الركيزة.

الجدول رقم(09): ترتيب الجزائر والسعودية وفق ركيزة قوى السوق

الركيـزة / الـدولة	الركيـزة السابعة: قـوى السوق			إجمالي قيمة المؤشر	التـرتيب
	سهولة الحصول على قروض	القدرة على حماية صغار المستثمرين	زيادة المنافسة على المستوى المحلي		
الجـزائـــر	10.00	20.00	55.00	28.33	12
السعـــودية	60.00	86.00	74.80	73.60	3

المصدر: مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي2022

احتلت الجزائر المرتبة 12عربيا من مجموع22 دولة شملها المؤشر الكلي للاقتصاد الرقمي2022 بقيمة إجمالية قدرت بـ(28.33) وهو ما يجعلها في وضع تحت المتوسط بكثير بالرغم من كل الجهود التي تبذلها في ذات الإطار، إلا أنها تفتقر إلى خدمات مالية وإئتمانية ناجعة وسهلة الوصول، وعدم وجود بيئة تتسم بالشفافية وتدعم الاستثمار وغير قادرة على النفاذ إلى الأسواق العالمية وللمنافسة أيضا ونقص في اللوائح والقوانين المناسبة والتي تعدّ ضرورية وهامة لازدهار الشركات والتشجيع على الابتكار

2. الركيـزة الثامنة: تطور سوق المال

تشمل الركيزة الثامنة ثمانية مؤشرات فرعية تتمثل في نسبة الائتمان المحلى للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج و تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة و توافر صناديق التمويل و القيمة السوقية و سلامة البنوك و القروض المتعثرة %من إجمالي القروض و الوقت اللازم لبدء النشاط التجاري (عدد الايام) و تكلفة بدء نشاط التجاري. كما هي موضحة في الجدول أدناه .

الجدول رقم(10): ترتيب الجزائر والسعودية وفق ركيزة تطور سوق المال

الركيـزة / الـدولة	الركيـزة الثامنة: تطور سوق المال									إجمالي قيمة المؤشر	التـرتيب
	نسبة الائتمان المحلى للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج	تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة	توافر صناديق التمويل	القيمة السوقية	سلامة البنوك	القروض المتعثرة %من إجمالي القروض	الوقت اللازم لبدء النشاط التجاري (عدد الايام)	تكلفة بدء نشاط التجاري			
الجـزائـــر	24.30	69.09	67.31	0.20	59.70	76.20	82.90	94.10		59.23	12
السعـــودية	59.00	85.45	84.62	66.6	89.55	97.80	82.40	96.70		82.77	5

المصدر: مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي2022

من خلال الجدول رقم(10) نلاحظ أن السعودية تتقدم بستة مراتب مقارنة مع الجزائر، فهي تحتل المرتبة 5عربيا بقيمة إجمالية قدرت بـ(82.77) مقابل المرتبة12 عربيا وبقيمة إجمالية للمؤشر قدرت بـ(59.23) وترجع هذه المرتبة إلى الإمكانيات التي يمتلكها سوق المال السعودي من رؤوس أموال جذابة فهي تمتلك أسواق مالية قوية ومتنوعة تسمح بإتاحة رأس المال اللازم

لاستثمارات القطاع الخاص من قطاع البنوك وشركات الأسهم الخاصة وصناديق الاستثمار والمنتجات المالية الأخرى، حيث يحتاج القطاع المصرفي والمالي إلى مزيد من الإجراءات التشريعية والتنظيمية المناسبة لضمان تحقيق الشفافية اللازمة والاستغلال الأمل للتكنولوجيات الحديثة لتكون أكثر فعالية لتمويل التحول الرقمي.

الركيزة التاسعة: التنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة التي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التأثير الأكبر عليها)

تتكون هذه الركيزة من سبعة أهداف فرعية لها علاقة مباشرة مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتتمثل في القضاء على الفقر، القضاء التام على الجوع، الصحة الجيدة والرفاه، التعليم الجيد ، العمل اللائق والنمو الاقتصادي، الصناعة والابتكار والبنية الأساسية، وأخيرا عقد الشراكات من أجل تحقيق الأهداف والجدول التالي يوضح هذه الأهداف وترتيب الجزائر والسعودية على هذه الركيزة

الجدول رقم(11): ترتيب الجزائر والسعودية حسب ركيزة التنمية المستدامة

الركيزة	الركيزة التاسعة: التنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة التي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التأثير الأكبر عليها)							إجمالي قيمة المؤشر	الترتيب
	الهدف1	الهدف2	الهدف3	الهدف4	الهدف8	الهدف9	الهدف17		
الدولة	القضاء على الفقر	القضاء التام على الجوع	الصحة الجيدة والرفاه	التعليم الجيد	العمل اللائق والنمو الإقتصادي	الصناعة والإبتكار والبنية الأساسية	عقد الشراكات من أجل تحقيق الأهداف		
الجزائر	96.93	56.56	75.57	91.21	62.20	45.40	74,10	71.71	7
السعودية	100.00	58.55	78.57	98.24	71.77	68.10	56.86	75.93	3

المصدر: مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي2022

إنطلاق من الجدول(11) أعلاه نلاحظ أن السعودية تتصدر قائمة الدول العربية الأكثر استخداما لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والاستفادة منها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة حيث احتلت المرتبة 3 عربيا بإجمالي قدره(75,93) متقدمة على الجزائر بـ4 مراتب لتحتل المركز 7 عربيا بإجمالي قدر بـ(71.71)، ويعزى هذا التفوق إلى الإمكانات التكنولوجية والمعرفية والتي السعودية تسخر أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز الأداء اللوجستي، والبرامج والبيانات التي تستخدم في مجال الصحة والتعليم الالكتروني والتعليم عن بعد، والعمل على محو الأمية الرقمية، وأيضا تعزيز مهارات القوى العاملة، وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من المنافسة مع الشركات الكبرى المحلية والأجنبية كونها أكثر مرونة وابتكارا

الفرع الثاني: تقييم الجزائر والسعودية وفق إجمالي المؤشر العربي للإقتصاد الرقمي 2022

من خلال عرض السابق للأبعاد الخمسة الإستراتجية للمؤشر العربي للاقتصاد الرقمي 2022 وكائزه التسعة ومؤشراته الثلاثة والأربعون، يظهر لنا جليا قيمة وترتيب كل من الجزائر والسعودية على هذا إجمالي المؤشر ومكوناته، والجدول أدناه يوضح ذلك:

الجدول رقم(12): ترتيب كل من الجزائر والسعودية على المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي 2022

الأبعاد و المؤشر / الدولة	أبعاد مؤشر الاقتصاد العربي2022									إجمالي قيمة المؤشرات	الترتيب
	الحكومة الرقمية		الأسس الرقمية	الاستعداد الرقمي للمواطن	الابتكار الرقمي		الأعمال الرقمية		التنمية المستدامة		
	المؤسسات	الحكومة الرقمية	البنية التحتية	القوى العاملة	الابتكار	المعرفة والتكنولوجيا	قوى السوق	تطور سوق المال			
الجزائر	50.15	51.73	42.33	57.86	43.54	14.05	28.33	59.23	71.71	46.55	12
السعودية	65.40	80.24	57.55	76.97	61.37	20.85	73.60	82.77	75.93	66.07	2

من إعداد الباحثة استنادا على مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي2022

وكنتيجة ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن السعودية قد تصدرت الترتيب قي كل المؤشرات التسعة وهو ما سمح لها باحتلال المرتبة 2 عربيا بإجمالي قدر بـ(66.07) من بين 22 دولة عربية ، أما الجزائر فقد احتلت المرتبة 12 عربيا بإجمالي قدره(46.55) وهو ما يعكس ضعف البنية التحتية قادرة على استيعاب الاقتصاد الرقمي هذه البنية التي لا تزال تفتقر إلى مناخ مشجع للاستثمار المحلي وجاذب للاستثمار الخارجي وهذا بسبب الإمكانيات الرقمية المحدودة والتي لا تزال إلى تحتاج إلى بذل جهود أكبر على جميع الأصعدة سواء برقمنة الحكومة والتوسع في تقديم الخدمات الرقمية للمواطنين ، وتوفير قطاع بنكي ومالي متطور وسوق مالية قائمة على استخدام التكنولوجيا الحديثة والاهتمام بالابتكار والإبداع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة القائمة على المعرفة والتكنولوجيا.

المطلب الثاني: تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر والسعودية وفقا لبعض المؤشرات العالمية

لتقييم بيئة الاستثمار في كل من الجزائر والسعودية ، قمنا باستعراض مجموعة من المؤشرات العالمية والتي توضح لنا وضع كل دولة في الاقتصاد الدولي ووضعها مع الدولة الأخرى محل المقارنة، إضافة إلى توفر المعلومات الحديثة حول كل مؤشر وفيما يلي عرض لكل مؤشر حسب موضوع الدراسة.

الفرع الأول: وضعية الجزائر والسعودية في أهم المؤشرات الاقتصادية لعام 2021

سنحاول عرض أهم المؤشرات الاقتصادية الداخلية والخارجية لكل من الجزائر والسعودية على النحو التالي:

أولا: ترتيب الجزائر والسعودية وفق مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي

يتكون هذا المؤشر من خمسة مؤشرات فرعية تضم كل من صافي الاقتراض أو الإقراض الحكومي كنسبة من الناتج ، الحساب الجاري (بالمليار دولار)، الحساب كنسبة من الناتج، إجمالي خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات والدخل الأولي. والجدول أسفله يوضح ترتيب كل من الجزائر والسعودية وفق لهذا المؤشر.

الجدول رقم(13): ترتيب الجزائر والسعودية وفق مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي

المؤشر / الدولة	صا في الاقتراض أو الإقراض الحكومي كنسبة من الناتج	رصد الحساب الجاري (بالمليار دولار)	رصد الحساب كنسبة من الناتج	إجمالي الدين الحكومي كنسبة من الناتج	إجمالي خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات والدخل الأولي	المتوسط العام للترتيب	الترتيب العربي 2021
الجزائر	83	171	104	105	1	86	8
السعودية	58	14	26	25	-	46	1

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية 2022 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

احتلت الجزائر المرتبة (8عربيا) من بين 19 دولة عربية في مؤشر الأداء الاقتصادي الخارجي حيث أن كل المؤشرات كانت أقل من المتوسط العالمي عدى إجمالي خدمة الدين كنسبة من الصادرات والخدمات والدخل الأولي. بينما تحصلت السعودية على المرتبة (1عربيا) في مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي لعام 2021، حيث أنها في وضع جيد مقارنة مع المتوسط العالمي.

ثانيا: ترتيب الجزائر والسعودية على مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي

يشمل هذا المؤشر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و الناتج المحلي الإجمالي و الناتج المحلي الإجمالي وفق تعادل القوة الشرائية و الناتج المحلي الإجمالي وفق تعادل القوة الشرائية و المتوسط السنوي لمعدل التضخم و إجمالي الاستثمارات كنسبة من الناتج و عدد السكان و معدل البطالة, والجدول أدناه يوضح ترتيب كل من الجزائر والسعودية وفق لهذا المؤشر.

الجدول رقم (14): ترتيب الجزائر والسعودية وفق مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي

المؤشر / الدولة	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي GDP%	الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار) GDP	الناتج المحلي الاجمالي وفق تعادل القوة الشرائية GDP	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	نصيب الفرد وفق تعادل القوة الشرائية	معدل التضخم (متوسط سنوي)	إجمالي الاستثمارات كنسبة من الناتج	عدد السكان بالمليون	معدل البطالة %	الترتيب العربي 2021
الجزائر	112	58	43	127	108	157	10	33	91	8
السعودية	129	19	17	44	29	83	64	40	53	1

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية 2022 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

نلاحظ من الجدول رقم(14) أعلاه أن السعودية احتلت المرتبة(1عربيا) من بين 20 دولة عربية في مؤشرات الاقتصاد الداخلي المبينة في الجدول أعلاه، والتي تفوق المعدل المتوسط العالمي، وهو ما يدل على أن السعودية في وضعية حسنة .أما الجزائر فقد احتلت المرتبة (8عربيا) وهو ما يدل على أن الوضع الاقتصادي العام في الجزائر ما يزال ضعيف وخير محفز لجذب الاستثمار الأجنبي وبالتالي يحتاج إلى مزيد من الإنعاش على المستوى التشريعي المالي.....الخ

الفرع الثاني: تقييم الجزائر والسعودية وفق المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال ومؤشراته الفرعية لعام 2020

نستعرض في هذا الفرع تقييم المناخ الاستثماري لكل من الجزائر والسعودية من جانب المقومات المؤسسية وسهولة أداء الأعمال فيه، وسنعتمد في ذلك على مجموعة معينة من المؤشرات الدولية التي تقيم هذا الجانب في المناخ الاستثماري هذه المؤشرات في مؤشر سهولة أداء الأعمال الصادر عن البنك الدولي. حيث يعرض هذا المؤشر القواعد الإجرائية والقانونية والمؤسسة التي تعيق المستثمرين سواء المحلين أو الأجانب في مناخ استثمار لدولة ما أو تعزز نشاطهم ويركز على جهود الإصلاح في البيئة التنظيمية ومدى تحسّنها من دولة لأخرى ويحتوي على 10 مؤشرات فرعية. والجدول الموالي يوضح المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال ومؤشراته الفرعية

الجدول رقم(15): ترتيب الجزائر والسعودية وفق المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال

المؤشر / الدولة	التجارة عبر الحدود	التعامل مع حالة الإعسار	تسجيل الملكية	حماية مستثمري الأقلية	دفع الضرائب	الحصول على كهرباء	الحصول على الائتمان	تنفيذ العقود	التعامل مع تصاريح البناء	بدء العمل التجاري	الترتيب عربيا	الترتيب عالميا
الجزائر	172	81	165	179	158	102	181	113	121	152	15	157
السعودية	86	168	19	03	62	18	92	51	28	37	04	36

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية 2022 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن السعودية تحصلت على المرتبة(4 عربيا) من بين 180دولة عربية والمرتبة (36عالميا) من بين 190دولة في حين أن الجزائر احتلت المرتبة (15عربيا) و(157عالميا) ، وبالتالي فإن مناخ بيئة الأعمال في السعودية يعتبر أفضل من الجزائر ويمكن توضيح أهم مواطن التأخر في بيئة آداء الأعمال في الجزائر عن بقية دول العالم والدول العربية من خلال الاستعانة بالمؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة آداء الأعمال على النحو التالي:

1. **مؤشر بدء النشاط التجاري(المشروع)**: حصلت الجزائر على المرتبة(152 عالميا) بينما السعودية في المرتبة (37 عالميا) ويعود ذلك لكثرة الإجراءات المطلوبة لتأسيس المشروع الاستثماري في الجزائر وأسوء من المتوسط العالمي في حين أن السعودية لا تحتاج إلى إجراءات كثيرة خاصة في ظل التحول إلى الاقتصاد الرقمي والحكومة الالكترونية وهو أفضل من المتوسط العالمي لبدء المشروع.

2. **التعامل مع تصاريح البناء:** حصلت الجزائر في هذا المؤشر على المرتبة(121عالميا) وهو أسوء من المتوسط العالمي في آداء الاجراءات المطلوبة للأعمال التجارية في صناعة البناء، ولبناء مستودع، إلى جانب إجراءات الوقت الكبيرة والتكلفة الكبيرة. بالمقابل نجد السعودية احتلت المرتبة(28 عالميا) حيث أن إجراءات الوقت وتكلفة المشروع مختصرة ومساعدة جدا وهي أفضل من المتوسط العالمي.

3. **مؤشر الحصول على الكهرباء:** حصلت الجزائر على المرتبة(102عالميا) وهو قريب نوعا ما من المتوسط العالمي اللازم لأداء هذا المؤشر وهو ما يعكس ارتفاع تكلفة الكهرباء إضافة إلى طول الفترة اللازمة لتزويد المشروع بالكهرباء وهي فترة طويلة جدا مقارنة مع السعودية التي احتلت المرتبة(18عالميا) وهي مرتبة تجعلها أفضل من المتوسط العالمي حيث أن تكلفة وزمن الحصول على الكهرباء للمشروع مساعد جدا ومشجع على الاستثمار.

4. **مؤشر تسجيل الملكية:** صنفت الجزائر هنا في المرتبة (165عالميا) ويعود ذلك إلى ارتفاع تكاليف تسجيل الملكية وإجراءات نقلها أسوء بكثير من المتوسط العالمي. بينما السعودية احتلت المرتبة(19عالميا) مما يجعلها في وضع جيد مقارنة مع المتوسط العالمي وهو ما يعكس الإصلاحات التي قامت بها السعودية في مجال الإدارة الإلكترونية و رقمنتها وإزالة العراقيل الإدارية.

5. **مؤشر الحصول على الائتمان:** رغم قيام الجزائر مؤخرا بإصلاحات على مستوى البنوك لتوفير المعلومات للعملاء، إلا أنها لازالت متأخرة في هذا المجال، ويفسر ذلك بترتيبها في المركز(181عالميا) فحسب مؤشراته الثانوية الخاصة بسهولة الحصول على الائتمان وعمق المعلومات الائتمانية فإن الجزائر لا تتوفر على القدر الكافي منها وهو ما يجعلها أسوأ من المتوسط العالمي بكثير.

6. **مؤشر حماية مستثمر الأقلية:** احتلت الجزائر المرتبة(179عالميا) في هذا المؤشر وهو يجعلها أدنى بكثير من المتوسط العالمي، عكس السعودية والتي احتلت المرتبة(3عالميا) وهو ما يعني أنها تملك لوائح وأوراق مالية وقوانين التجارية ومدنية تعمل على حماية صغار المستثمرين من تضارب المصالح، كما تسمح لها بحماية حقوق المساهمين في الشركات بسبب الإصلاحات الفعالة في الجانبي التشريعي والإداري.

7. **مؤشر دفع الضرائب:** تحصلت الجزائر على مرتبة متأخرة (158عالميا) رغم أهمية الضرائب بالنسبة للمستثمرين الأجانب، فإن الجزائر لا تزال تعاني من معوقات في هذا الجانب فهي تفرض ضرائب توجب على المستثمر الأجنبي التوجه إلى المصالح المعنية لدفعها مرّات كثيرة تفوق بكثير المتوسط العالمي، بالإضافة إلى العبء الإداري لدفع الضرائب والاشتراكات والامتثال لإجراءات ما بعد التقديم. أما السعودية فقد احتملت المرتبة(62عالميا) وهو أحسن نسبيا من المتوسط العالمي، وهذا بسبب الإجراءات التسهيلية التي اتبعتها السعودية في هذا الشأن.

8. **مؤشر التجارة عبر الحدود:** ترتب الجزائر في مرتبة متأخرة عالميا(172 عالميا) وهو الأسوأ مقارنة بالمتوسط العالمي رغم كل التسهيلات التي تقدمها الجزائر في مجال إجراءات التصدير والاستيراد من حيث الوقت والتكلفة والتي تبقى بعيدة جدّا على المستوى المطلوب وكذا الخدمات اللوجستية والتي تعدّ أساسية في مثل هذه الظروف.

9. **مؤشر إنفاذ العقود:** تفتقر الجزائر كثيرا إلى آليات اللازمة لحل النزاعات التي قد تنتج من المعاملات التجارية إلى جانب جودة العمليات القضائية، وكذا الممارسات الجيّدة التي تعزّز من جودة وكفاءة نظام المحاكم وهو ما جعلها تأتي في مرتبة

متأخرة(113عالميا) مقارنة مع السعودية التي احتلت المرتبة(51عالميا) تمتلك ميكانيزمات أكثر فعالية لتيسير المحاكم وجودة معالجاتها للعمليات القضائية والذي يعدّ أفضل من المستوى المتوسط.

10. **مؤشر التعامل مع حالات الإعسار**: احتلت الجزائر المرتبة(81 عالميا) في هذا المؤشر الفرعي وهو ما يدل على أن الجزائر في وضع مقبول نسبيا مقارنة مع المتوسط العالمي في قوة الإطار القانوني المطبق على إجراءات التصفية القضائية وإعادة التنظيم عكس السعودية التي احتلت مرتبة متأخرة(168 عالميا).

وفي الأخير نلاحظ أن بيئة أداء الأعمال في الجزائر متأخرة بأشواط كبيرة مقارنة مع السعودية والعالم في العديد من المستويات ومن بين 10مؤشرات احتلت فيها الجزائر مراتب متأخرة ودنيا مقارنة مع المتوسط العالمي، عدى مؤشر واحد فقد كان قريب من المتوسط وه ومؤشر التعامل مع حالات الإعسار وان الكثير من الدول النامية القريبة من اقتصادها قد تفوقت في معظم هذه المؤشرات لذلك فالمستثمر الأجنبي لا ينجذب كثيرا لمناخ الاستثمار الجزائري نظرا لتعقيد وصعوبة الإجراءات التنظيمية والمؤسسية داخله.

الفرع الثالث: تقييم الجزائر والسعودية وفق عدد اتفاقيات المبرمة

يسمح هذا المؤشر بالتعرف على مدى ملائمة المناخ الاستثماري للدولة المضيفة من خلال عدد الاتفاقيات المبرمة سواء الاتفاقيات الثنائية أو تلك الاتفاقيات ذات الصلة مباشرة بالاستثمار، وهو ما سنوضحه فيما يلي:

أولا: ترتيب الجزائر والسعودية حسب عدد اتفاقيات الاستثمار الثنائية حتى عام 2022

ويقصد بها العدد التراكمي لاتفاقيات الاستثمار الثنائية ذات الصلة بالاستثمار حتى عام2022 كونها مؤشرات أساسية لمعرفة مدى حرص الدولة على تشجيع وحماية الاستثمارات. والجدول أدناه يوضح ترتيب كل من الجزائر والسعودية حسب عدد الاتفاقيات.

الجدول رقم(16): ترتيب الجزائر والسعودية وفق عدد اتفاقيات الاستثمار الثنائية

المؤشر / الدولة	عدد الاتفاقيات الموقعة	الترتيب العالمي	الترتيب العربي
الجزائر	45	41	09
السعودية	24	93	16

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية 2022 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

حسب الجدول أعلاه نلاحظ تفوق الجزائر في عدد الاتفاقيات الموقعة الخاصة بالاستثمار على السعودية حيث احتلت المرتبة (9عربيا) من مجموع 21 دولة عربية بـ45 اتفاقية والمرتبة 41 عالميا من بين 234 دولة وهو ما يدل على حرص الدولة الجزائرية على تشجيع وحماية الاستثمار.

ثانيا: ترتيب الجزائر والسعودية حسب عدد اتفاقيات ذات الصلة بالاستثمار حتى عام 2022

يوضح الجدول أدناه ترتيب الجزائر والسعودية وفق عدد الاتفاقيات ذات الصلة بالاستثمار

الجدول رقم(17): ترتيب الجزائر والسعودية حسب عدد اتفاقيات ذات الصلة بالاستثمار

المؤشر / الدولة	عدد الاتفاقيات الموقعة	الترتيب العالمي	الترتيب العربي
الجزائر	07	130	15
السعودية	13	60	2

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية 2022 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

- تحصلت الجزائر على المرتبة 130 عالميا و15 عربيا وهو ترتيب يجعلها أقل من المتوسط العالمي رغم كل الجهود المبذولة في هذا الإطار. بينما وقعت السعودية على 13 اتفاقية ذات الصلة بالاستثمار ما جعلها تحتل المرتبة الثانية عربيا من بين 21 دولة عربية والمرتبة 60 عالميا من بين101 دولة وهو ما يؤهلها إلى أن تكون في وضع جيّد مقارنة بالمتوسط العالمي.

الفرع الرابع: تقييم الجزائر والسعودية وفق مؤشر الحرية الاقتصادية ومكوناته الفرعية 2022

يستخدم مؤشر الحرية الاقتصادية لقياس وتقييم مدى حرية ممارسة الأنشطة الاقتصادية من خلال 12 مؤشرا فرعيا تعكس وضع الدولة في 4 أبعاد رئيسية هي سيادة القانون وحجم الحكومة والكفاءة التنظيمية وانفتاح السوق والذي صنف 177دولة خلال عامي2021-2022 من بينها 16دولة عربية. والجدولين رقم(18) ورقم(19) أسفله يوضحان ذلك .

أولا: يوضح الجدول أدناه رقم(18) ترتيب الجزائر والسعودية على مؤشرات الحرية المالية، حرية الاستثمار، حرية التجارة، الحرية النقدية، حرية العمل.

الجدول رقم(18): ترتيب الجزائر والسعودية حسب مؤشرات الحرية الاقتصادية

المؤشر / الدولة	الحرية المالية	حرية الاستثمار	حرية التجارة	الحرية النقدية	حرية العمل	حرية الأعمال	الترتيب العربي	الترتيب العالمي 2021	الترتيب العالمي 2022	التغيير
الجزائر	133	152	155	59	130	131	15	162	167	⇩05
السعودية	68	132	73	73	164	54	08	63	118	⇩55

ثانيا: بينما يوضح الجدول رقم(19) ترتيب الجزائر والسعودية على مؤشرات: الصلابة المالية، الإنفاق الحكومي، العبء الضريبي، نزاهة الحكومة، الفاعلية القضائية، حقوق الملكية.

الجدول رقم(19): ترتيب الجزائر والسعودية حسب مؤشرات الحرية الاقتصادية

المؤشر / الدولة	الصلابة المالية	الإنفاق الحكومي	العبء الضريبي	نزاهة الحكومة	الفاعلية القضائية	حقوق الملكية	الترتيب العربي
الجزائر	131	125	152	129	131	159	15
السعودية	145	124	03	62	112	105	08

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية 2022 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

حيث احتلت الجزائر مراتب متأخرة بالنسبة للمتوسط العالمي في هذا المؤشر عدى مؤشر الحرية النقدية حيث احتلت المرتبة (59 عالميا) وهو ما يدل على ضعف في الكفاءة التنظيمية وسيادة القانون وانفتاح السوق وحجم الحكومة رغم الجهود المتواصلة التي تبذلها الدولة لتحسين مناخها المالي والتشريعي، إلا أنها تبقى دون المستوى المطلوب وهو ما جعلها تحتل المرتبة (15 عربيا) وهي ما قبل الأخيرة، أما السعودية فقد احتلت المرتبة (8عربيا) وبالتالي احتلت متوسط الترتيب العربي وهو ما يدل على أن جهودها في المجالين المالي والتشريعي كانت مثمرة.

الفرع الخامس: تقييم الجزائر والسعودية وفق مؤشر الموارد الطبيعية

يقيس هذا المؤشر إيرادات عوائد الموارد الطبيعية وتشمل الايرادات النفطية وإيرادات الغاز الطبيعي والفحم والمعادن والغابات يعد من طرف البنك الدولي. والجدول أدناه يوضح ترتيب كل من الجزائر والسعودية ترتيب الجزائر والسعودية في إيرادات الموارد الطبيعية من الناتج المحلي الإجمالي (2019-2020).

الجدول رقم(20): ترتيب الجزائر والسعودية في إيرادات الموارد الطبيعية من الناتج المحلي الإجمالي (2019-2020)

الترتيب / الدولة	الترتيب العالمي2019	الترتيب العالمي2020	التغير	الترتيب العربي
السعودية	11	19	⇩ 8	6
الجزائر	20	32	⇩ 12	10

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية 2022 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

احتلت الجزائر المرتبة(10 عربيا) عام 2020 من بين 20 دولة عربية وتراجع بـ12 مرتبة عالميا بين سنتي2019و2020 بالرغم من الامكانات الطبيعية التي تتمتع بها خاصة في مجال البترول والغاز الطبيعي والمواد الطبيعية الأخرى .فبالرغم من هذا التراجع إلى أنها ماتزال فوق المتوسط العالمي وتحتاج إلى المزيد من استغلال الموارد الطبيعية لرفع الناتج المحلي الإجمالي. في حين أن السعودية احتلت المرتبة (6عربيا) وانخفاض بـ8 مراتب في الترتيب العالمي بين سنتي (2019-2020) إلا أنها تبقى أفضل من الجزائر في استغلال الموارد الطبيعية وخاصة البترول والغاز الطبيعي كإيراد أساسي في الناتج المحلي الإجمالي.

الفرع السادس: تقييم الجزائر والسعودية وفق مؤشر الابتكار العالمي

يقدم مؤشر الابتكار العالمي الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية الويبو(WIPO) مقاييس مفصلة في الأداء الابتكاري في 132دولة وهو يتكون من سبعة مؤشرات فرعية هي المخرجات الإبداعية، مخرجات المعرفة والتكنولوجيا، تطوير الأعمال، تطوير السوق، البنية التحتية، رأس المال البشري والبحث، المؤسسات. والجدول الموالي يوضح ترتيب الجزائر والسعودية حسب هذا المؤشر.

الجدول رقم(21): ترتيب الجزائر والسعودية وفق مؤشر الابتكار العالمي لعام (2020-2021)

المؤشر / الدولة	المخرجات الإبداعية	مخرجات المعرفة والتكنولوجيا	تطوير الأعمال	تطوير السوق	البنية التحتية	رأس المال البشري والبحث	المؤسسات	الترتيب العربي	الترتيب العالمي 2020	الترتيب العالمي 2021	التغير
الجزائر	118	125	124	132	96	74	104	12	121	120	⇧1
السعودية	78	69	89	39	54	32	101	02	66	66	0

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية 2022 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الجزائر تحسن وضعها برتبة واحدة فقط عن ترتيب 2020 واحتلت المرتبة (12 عربيا) ما قبل الأخيرة وكان أداؤها ضعيف في كل مؤشرات البعد وهو ما يعكس افتقار الجزائر إلى ركائز الابتكار والبحث والتطوير خاصة ما تعلق بالبنية التحتية. في حين حافظت السعودية على ترتيبها عالميا في سنتي 2020 و2021 واحتلت المرتبة (66عالميا) وتحصلت على المرتبة (2عربيا) من بين 13 دولة عربية وهو ما يعكس التطور التكنولوجي الذي تسعى إليه السعودية لمواكبة الدول السعودية لمواكبة الدول المتطورة تكنولوجيا وهذا من خلال الإستراتجية الشاملة لرؤية 2030، فهي في وضع أفضل من المتوسط العالمي في مؤشري تطور السوق وأس المال البشري والبحث وفي وضع فوق المتوسط في مؤشري المخرجات الإبداعية ومخرجات المعرفة والتكنولوجيا، أما مؤشر البنية التحتية فقد كان أفضل بقليل من المتوسط العالمي.

الفرع السابع: تقييم الجزائر والسعودية وفق مؤشر المعرفة العالمي

يعكس هذا المؤشر بشكل كبير عنصري العمل والتكنولوجيا ويتكون من 7 مؤشرات فرعية كما هو موضح في الجدول رقم(22)، حيث يستند هذا الترتيب العالمي إلى 154دولة خلال عام 2021 حظيت من خلاله17دولة عربية بترتيب عالمي خلال 2021. والجدول الموالي يوضح ترتيب الجزائر والسعودية حسب هذا المؤشر.

جدول رقم(22): ترتيب الجزائر والسعودية في مؤشر المعرفة العالمي ومكوناته الفرعية 2021

المؤشر / الدولة	البيئة التمكينية	الاقتصاد	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	البحث وتطوير والابتكار	التعليم العالي	التعليم التقني والتدريب المهني	التعليم ما قبل الجامعي	الترتيب العربي	الترتيب العالمي 2020	الترتيب العالمي 2021	التغير
السعودية	83	47	35	46	41	09	52	03	42	40	⇧ 2
الجزائر	117	136	106	145	110	108	78	13	103	111	⇩ 8

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية 2022 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

حيث احتلت السعودية المرتبة 3 عربيا من بين17 دولة عربية وتحسن ترتيبها عالميا بين سنتي2020و2021 بمرتبتين، وهو ما يعكس ترتيبها فوق المتوسط العالمي في المؤشرات السبعة. أما الجزائر فما تزال متأخرة حسب متوسط الترتيب العالمي في كل المؤشرات الفرعية وهو ما يحتم عليها بذل المزيد من الجهد على مستوى المورد البشري والتكنولوجي الرقمي لتحسين ترتيبها دوليا.

المطلب الثالث: تقييم دور البنية التحتية الرقمية في زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والسعودية

يوضح الجدول التالي حجم الاستثمار الأجنبي الوافد إلى الجزائر والسعودية خلال الفترة (2012-2023)

الجدول رقم(23): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر والسعودية من (2012-2021)

الوحدة (مليون دولار)

السنوات	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في كل دولة	
	الجزائر	السعودية
2012	23.620	199.032
2013	25.317	207.897
2014	26.824	215.909
2015	26.239	224.050
2016	27.876	231.502
2017	29.108	227.566
2018	30.574	231.603
2019	31.956	236.166
2020	33.107	241.775
2021	33.977	261.061

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستعانة بتقرير مناخ الاستثمار 2020 و2022 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

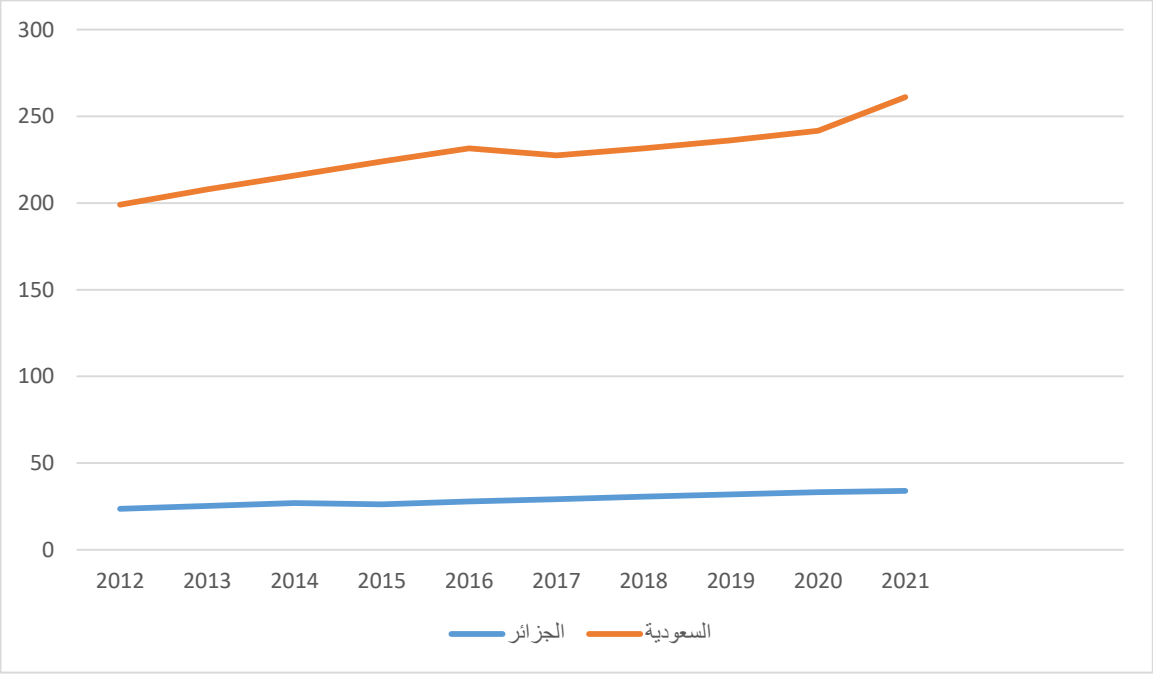

الشكل رقم 2: رسم بياني يوضح العلاقة بين البنية التحتية الرقمية وتدفق حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والسعودية

من خلال المنحنى نلاحظ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى السعودية يتزايد بعدل متسارع حيث بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السعودية ما قيمته 199.032 مليون دولار عام 2012 ليصل إلى 261.061 مليون دولار عام 2021 أي بزياد تقدرها 63 مليون دولار في المقابل نجد الجزائر وخلال نفس الفترة فقد تزايد بحوالي 11 مليون دولار فقط. وبالتالي فإن الفارق كبير جدا بحوالي ستة أضعاف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر.

ويرجع هذا إلى السياسة الاستثمارية التي تتبعها كل دولة وكذا الإرادة السياسية القوية للتطوير الاقتصاد والمناخ الاستثماري الجاذب للاستثمار الأجنبي، حيث تفوقت السعودية في استقطاب الاستثمارات الأجنبية إلى التطور الكبير في مجال التقنية الاتصالات ومن خلال ورغبة الدولة في تنويع الإيرادات خارج النفط لذا قامت السعودية بتبني مشروع "رؤية 2030" لما بعد النفط والتي أعلنت عنها بتاريخ 2016/04/25 وهي شاملة، هدفها الرئيسي تحقيق التنمية المستدامة في جميع المجالات، حيث عملت على تطوير البنية التحتية الرقمية من خلال العديد من الاستثمارات الاستراتيجية حيث بدأت التحولات الرقمية منذ التسعينات من خلال ربط أول منشأة في السعودية بشبكة الانترنت سنة 1995 وهي مستشفى الملك فيصل المتخصص، كما تجاوز عدد مستخدمي الانترنت 16، 5 مليون مستخدم عام 2013 على مختلف خدمات نقل البيانات المفتوحة، وبدأت بوادر التحول إلى الحكومة الرقمية عام 2003 أين تولت وزارة المالية التعاملات الإلكترونية الحكومية بإنشاء برنامج " يسر" الذي يهدف إلى رفع كفاءة وإنتاجية القطاع الحكومي، وإطلاق برنامج التحوّل الرقمي عام 2016 والذي يعد نقطة تحول بالنسبة لاقتصاد السعودي نتيجة لإنجازات والمشاريع التي توالت بعد 2016 وهذا بعدما أطلقت السعودية الاستراتيجية الاقتصادية لرؤية 2030 عام 2016 والحملة التي باشرتها السلطات السعودية لمكافحة الفساد، وأيضا سياسة التقشف التي اتبعتها بسبب انخفاض أسعار النفط ابتداء من 2014، كما أن الظروف السياسية التي كانت سائدة في تلك الفترة والخوف من الاحتجاز

التعسفي الذي مارسته السلطات السعودية أثر بشكل مباشر على ثقة المستثمرين المحلين والأجانب. حيث من بين إنجازات مشروع رؤية 2030 السعودي إطلاق برنامج " استثمر في السعودية" وإصدار3780 رخصة استثمارية أجنبية، وتأسيس البنية التحتية اللازمة لتحسين الإقلاع الاقتصادي، كما تم إنشاء وحدة التحول الرقمي 2017 التي تهدف إلى تسريع التحول الرقمي من خلال العديد من برامج ومشاريع الحكومة الإلكترونية من خلال التوجيه الاستراتيجي وتقديم الخبرة والإشراف وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص للارتقاء بمكانة السعودية إلى مصاف الدول المتطورة رقميا، كما ساهم برنامج رؤية 2030 في وضع البنية التحتية المناسبة لإنشاء المشاريع التقنية والرقمية وتشجيع الاستثمار الأجنبي وتنمية الصادرات غير النفطية من خلال إطلاق برنامج " تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية" عام2019 والذي يهدف إلى تحويل السعودية إلى قوة صناعية رائدة والتركيز على المحتوى المحلي والثورة الصناعية الرابعة لتعظيم الأثر والتنويع الاقتصاديين، كما تم استخدام تقنية 5G عام 2019 وهي أحدث تقنيات الاتصال في السعودية من حيث السرعة ، الموثوقية والقدرة على ربط عدد كبير من الأجهزة.

أيضا تم إنشاء الهيئة الوطنية للأمن السيبراني سنة2017، والهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي في 2019. كما ساعد برنامج صندوق الاستثمارات العامة والذي أنشأ في 2017 إلى تمويل رؤية 2030 من خلال تمويل الاستثمارات المحلية والأجنبية، وفي إطار نفس الرؤية فقد عمل برنامج تطوير القطاع المالي إلى تنويع مصادر الدخل الوطني وتحفيز الادخار وتمويل الاستثمار من خلال تطوير مؤسسات القطاع المالي وتطوير السوق المالية السعودية حيث وفرت مبادرات الإقراض غير المباشر لأكثر من ملياري ريال سعودي لأكثر من 2300 شركة والترخيص لأكثر من 18 شركة تقنية مالية من قبل البنك المركزي السعودي عام 2021، كما تم إنشاء سوق المشتقات المالية في 2020 وبدء تداول العقود المستقبلية، وإنشاء برنامج ضمان التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "كفالة " حيث بلغت عدد الكفالات الصادرة 12.5 مليار ريال عام 2020.

كما عمل برنامج التحول الرقمي أيضا على زيادة مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والوصول إلى35.6% عام 2022، والاستثمار في المنشآت القاعدة ودعما للسلامة المرورية تم إنشاء أنظمة للسلامة المروري من خلال أنظمة مرورية للرصد الآلي للمخالفات، وإطلاق منصة صحة الافتراضي عام 2022. أيضا إطلاق منصة " **إعتماد**" لتطوير التعاملات المالية وجعل آوامر الدفع آلية في 2018 وتحويل أعمال وزارة المالية وكل ما يخص الميزانية العامة إلى الحكومة رقميا.

لكن ابتداءا من 2018 أخذت حجم التدفقات الاستثمارية الواردة إلى السعودية تتزايد نسبيا في الوقت الذي انخفض فيه حجم الاستثمار الأجنبي المباشرة في العالم كله بسبب جائحة كورونا(كوفيد-19)، حيث استطاعت السعودية أن تجذب إليها ما قيمته(4.56 و5.4 مليار دولار أمريكي) خلال سنتي 2019 و2020 على الترتيب من الاستثمار الأجنبي المباشر وهو ما يعكس الثقة الكبيرة في مستقبل الاقتصاد السعودي وإمكانات النمو الهائلة التي يتمتع بها، ليقفز بعدها إلى 19.3 مليار دولار أمريكي عام 2021 مسجلا أعلى قيمة له منذ 10 سنوات وذلك نتيجة للإستراتجية الوطنية للإستثمار التي تستهدف زيادة في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للسعودية إلى388 مليار ريال سعودي(103.5 مليار دولار أمريكي) سنويا بحلول2030،

وفي سياق الجهود المبذولة من طرف السعودية لجذب الاستثمار الأجنبي قامت بإنشاء الهيئة السعودية لتسويق الاستثمار في2022 لتوحيد جهود القطاعين العام والخاص وإبراز الفرص الاستثمارية في كل القطاعات وهي تختص بإدارة المنصة الإلكترونية "استثمر في السعودية" وتوفير البيانات والتقارير اللازمة والدورية للمستثمرين حيث ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي بنسبة 9.5% في الربع الأول من 2022 مقارنة مع نفس الفترة من عام 2021 وهو ما يدل على ثقة المستثمرين الأجانب في بيئة الاستثمار السعودي.

أما الزيادة الضعيفة في تتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2012-2021) حيث لم تتجاوز قيمة 33.977 مليون دولار عام 2021 مقارنة مع السعودية وفي نفس السنة 2021 والتي تجاوزت ما قيمته 261.061 مليون دولار قد ترجع إلى عدم وجود مناخ استثماري مستقطب رغم وجود القوانين والتشريعات، وجود حوافز مالية وتمويلية مثل إعفاء المستثمر الأجنبي عند إدخال السلع والبضائع من كل إجراءات التجارة الدولية خاصة من ناحية الجمركة والتداول، وإعفاء المستثمر الأجنبي من إجراءات التوطين البنكي، والترخيص للمستثمر الأجنبي من إدخال السلع والأدوات والتجهيزات المستعملة والقديمة بشرط أنها تدخل مباشرة في صميم الاستثمار، إلى جانب الإعفاءات الضريبية.... إلا أنها لم تكن كافية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بما يتوافق مع قدرات وإمكانات الجزائر التي سبق وتناولناها والتي من المفروض أن تكون ذات فعالية في جذب ما تحتاجه الجزائر من تمويل دولي في شكل استثمارات أجنبية مباشرة و مشاريع اقتصادية من شأنها أن تساهم في تنمية الاقتصاد الجزائري و وفقا لما لاحظناه من دراستنا لواقع البنية التحتية والمناخ الاستثماري للجزائر يمكننا القول أنه من بين الأسباب التي قد تجعل المستثمر الأجنبي يتردد في الاستثمار في الجزائر نجد ضعف البنية التحتية الرقمية لأن الجزائر لا تزال في مرحلة البداية نحو التحول إلى الاقتصاد الرقمي عدى عن بعض المبادرات الضعيفة إلى تساهم فى هذا التحول نذكر منها بعض الخدمات الرقمية مثل: جواز السفر البيومتري ، بطاقة التعريف البيومترية، قانون التجارة الالكترونية الصادر في 2018، رقمنة قطاع التربية، رقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

خلاصة الفصل:

من خلال تشخيص واقع البنية التحتية الرقمية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والسعودية ظهرت لنا النتائج التالية:

- توجد علاقة إيجابية بين البنية التحتية الرقمية والاستثمار الأجنبي المباشر فكلما كانت البنية التحتية قوية ساهم في زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر والعكس.
- السعودية تملك اقتصاد رقمي قوي ومناخ استثمار جذاب وملائم للاستثمار الأجنبي المباشر مما مكنها من زيادة حجم تدفقات الاستثمار إليها.
- الجزائر وبسبب ضعف بنيتها التحتية الرقمية ، وضعف في مناخها الاستثماري أصبحت طاردة للاستثمار الأجنبي المباشر ، لذا على الدولة القيام بجهود أكبر وتسريع التحول إلى الاقتصاد الرقمي حتى ترفع من حجم تدفقات والاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

الخاتمـــــــــــة

الخاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة تحديد قدرة البنية التحتية الرقمية على زيادة أو تخفيض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، بناءا على ذلك قمنا بالبحث في إشكالية الدراسة من خلال جزء نظري يدرس ماهية الاقتصاد الرقمي والبنية التحتية الرقمية ، ثم ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وأخيرا شكل العلاقة بينهما، وجزء تطبيقي يدرس واقع الاقتصاد الرقمي والبنية التحتية في دولتي المقارنة الجزائر والسعودية، ثم واقع الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إليهما وأخيرا قمنا بتقييم قدرة البنية التحتية الرقمية على جدب الاستثمار الأجنبي المباشر فيهما.

وفيما يلي نقدم أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة، وأهم التوصيات والمقترحات بشأن تدعيم البنية التحتية الرقمية وتحسين المناخ الاستثماري من أجل زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى دولتي المقارنة.

خلاصة الدراسة:

من خلال دراستنا لموضوع البنية التحتية الرقمية وعلاقتها بحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر والسعودية، استطعنا استخلاص أن هناك علاقة مباشرة بينهما. وأنه على قدر كبير من الأهمية للدول النامية لاسيما الجزائر والسعودية تطوير بيتهما التحتية الرقمية، حتى تستطيع زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إليها، على اعتبار أن هذا الأخير مصدر تمويل مهم لدعم التنمية في هذه الدول من جهة ومصدر هام للتكنولوجيات الحديثة من جهة أخرى. من هنا تظهر أهمية دعم البنية التحتية الرقمية وضرورة تعزيزها بالنسبة للاقتصاد الجزائري، نظرا لاهتمامها بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لتنمية اقتصادها.

نتائج اختبار صحة الفرضيات:

استنادا إلى إشكالية الدراسة والفرضيات المفسرة لها جاءت النتائج كما يلي:

1. بالنسبة للفرضية الأولى والتي ترى بأن التحول الرقمي للجزائر يساهم على توفير بنية تحتية رقمية جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، تم التأكد من صحتها حيث توصلنا إلى أن التحول الرقمي في الجزائر مازال في بدايته، وبالتالي لا يسمح بتطوير البنية التحتية فيها، بما يتطلبه أمر استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
2. تم إثبات صحة الفرضية الثانية والتي تنص على أنه يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يكون مساعد للدول النامية على تسريع الولوج للاقتصاد الرقمي. حيث تأكد الأمر بالنسبة للسعودية ، أما بالنسبة للجزائر فلم تتمكن من ربط حجم الاستثمارات الموجودة بها بنوعية البنية التحتية الرقمية لديها كونها لازالت متأخرة عن المطلوب.
3. تم إثبات صحة الفرضية الثالثة حيث أن ضعف البنية التحتية الرقمية للجزائر جعلها متأخرة عن السعودية في جذب ما يكفي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتنمية اقتصادياتها.

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا للبنية التحتية الرقمية وقدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والسعودية، توصلنا إلى النتائج التالية:

1. إن التطور السريع في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات حتم على الاقتصاديات الدول النامية ضرورة مواكبة هذا التطور، من خلال اقتصاد رقمي يتوفر على كل الإمكانيات المساعدة والمحفزة على هذا التحول بهدف تنمية اقتصادياتها.
2. تسعى معظم دول العالم لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة أكثر من إيجابياته، وفي نفس الوقت تفادي أكبر قدر ممكن من سلبياته. كما تعمل أيضا على تهيئة مناخ استثماري فعال وجاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
3. من المهم جدا أن تكون جميع محددات الاستثمار في الدول المضيفة على مستوى جيّد وأن تكون مجتمعة، حيث أن نقص أحد هذه المكونات أو تدني مستواه يؤثر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
4. يحتاج التحول إلى اقتصاد رقمي تواجد بنية تحتية رقمية قوية وفعالة، يمكن من خلالها جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستفادة منها لتنمية اقتصاديات الدول النامية خاصة الجزائر والسعودية.
5. إن التحول إلى اقتصاد رقمي وتوفير بنية تحتية رقمية مناسبة يحتاج إلى متطلبات أساسية تتمثل في المورد البشري مؤهل، مورد مالي، حكومة إلكترونية، بنية تشريعية متينة، أمن إلكتروني لمواجهة الهجمات السيبرانية ...الخ للوصول إلى اقتصاد رقمي قوي وناجح.
6. تظهر ضرورة التحول إلى اقتصاد رقمي من خلال تطبيقاته والتي تظهر في إدارة الأعمال الإلكترونية، الحكومة الإلكترونية، التجارة الإلكترونية، الخدمات المصرفية الإلكترونية، التعليم الإلكتروني، الصحة الإلكترونية...الخ، وهو ما سيحقق التنمية المستدامة للدول النامية.
7. واقع البنية التحتية الرقمية والاقتصاد الرقمي في الدول النامية وخاصة الجزائر والسعودية، يظهر أن السعودية لها بنية تحتية رقمية واقتصاد رقمي قوي مقارنة مع الجزائر والتي لاتزال بداية هذا التحول الرقمي.
8. إن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر ضعيف مقارنة بإمكانياتها نتيجة لضعف بنيتها التحتية الرقمية، أما السعودية أما السعودية فإن حجمه مرتفع ذلك أنها استطاعت أن تخطو خطوات كبيرة في مجال التحول إلى اقتصاد رقمي كما أن بنيتها التحتية الرقمية جيدة وعلى درجة كبيرة من الفعالية بسبب الجهود الكبيرة التي تبذلها والإمكانيات الضخمة التي سخرتها لتعزيز وتسريع هذا التحول الرقمي.
9. تقييم البنية التحتية لدولتي المقارنة وفق مؤشرات دولية أثبت أن السعودية متفوقة على الجزائر في كل مؤشرات التقييم، وهذا بسبب التوجه الذي تبنته للتحول إلى اقتصاد رقمي والإمكانات الهائلة التي تملكها من أجل النهوض باقتصادها. أما الجزائر فما تزال تحتاج إلى الا مزيد من الدعم لأجل تحسين ترتيبها وفق المؤشرات الإقليمية والدولية.

10. حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب نتائج التقييم ضعيف مقارنة مع الجهود المبذولة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، أما السعودية فتبقى الأفضل من حيث المناخ الاستثماري والإمكانات المتوفرة لديها للتحول إلى اقتصاد رقمي وهو ما جعلها محل جذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

التوصيات والمقترحات:

من خلال النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة، تمكنا من اقتراح جملة من التوصيات والمقترحات نورد أهمها:

1. ضرورة الوقوف على قانون الاستثمار الجزائري، وتقيمه بصفة دورية، وهذا لضمان مواكبته لمقاييس المناخ الاستثماري العالمية.
2. ضرورة تعجيل الجزائر بالتحول إلى اقتصاد رقمي، وربح الوقت لأن أي تأجيل سيجعلها تضيع فرصة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستفادة منها في تطوير اقتصادياتها.
3. على الجزائر أن تسخر كل الإمكانيات المتوفرة وعلى جميع الأصعدة من اجل إرساء بنية تحتية قوية وقادرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.
4. ضرورة قيام الجزائر بتشجيع الاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك بمنح المستثمرين المحلين والأجانب امتيازات وتسهيلات أكبر مقارنة بالتسهيلات الممنوحة في قطاعات أخرى.
5. الاستفادة من تجارب دول أخرى نامية وعربية وحتى دولية في التحول إلى اقتصاد رقمي.

قائمة المصادر والمراجع

1- الاطروحات

- إخلاص باقر، و هاشم النجار. (2007). الإقتصاد الرقمي والفجوة الرقمية في الوطن العربي. *دكتوراه(غير منشورة)*. كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة، العراق.
- جباري ,ش .(2015) .أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر .*رسالة دكتوراه)غير منشورة .(*كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي-الجزائر.
- جوامع ,ل .(2015) .أثر سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية -دراسة مقارنة: الجزائر، مصر والسعودية .(2012 - 2000)*رسالة دكتوراه)غير منشورة .(*كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,جامعة محمد خيضر -بسكرة.
- رشيد هارون. (2022). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال(2018-1990) الريشة. *رسالة دكتوراه(غير منشورة)*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-، جامعة باتنة-1.
- سطحي ,ج .(2018) .دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية -دراسة حالة مؤسسة موبليس جازي وأريدو .*رسالة دكتوراه)غير منشورة .(*كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,جامعة محمد خيضر-بسكرة.
- سفيان صالح خلف الجبوري. (2018). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في البلاد العربية للمدة(2004-2015) - دراسة مثارنة بين العراق والاردن. *رسالة دكتوراه(غير منشورة)*. كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان.
- سلمان ,ح .(2004) .الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية .*ماجستير)غير منشورة .(*كلية العلوم الاقتصادية وغلوم التسيير ,الجزائر.
- طير ,ع .ا .(2018) .محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وجدواه في الجزائر .*رسالة دكتوراه)غير منشورة .(*كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ,جامعة قاصدي مرباح -ورقلة.
- عبد الحليم ,ر .ث .(2021) .أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال المحلي الإجمالي في العراق للمدة 2003) .(2019 -*جزء من متطلبات نيل شهادة الديبلوم العالي* .كلية الإدارة والإقتصاد جامعة كربلاء ,العراق.
- عبو ,هـ .(2008) .آثار العولمة المالية على الإستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة .(2006-1970)*ماجستير)غير منشورة .(*كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ,جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف -الجزائر.
- عبيد ,خ .(2014) .دور الإقتصاد الرقمي في إعادة هيكلة التجارة الدولية في ظل تحديات التنمية المستديمة)دراسة حالة دول جنوب شرق آسيا .(كلية العلوم الإقتثادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير -جامعة فرحات عباس سطيف ,الجزائر.
- متيجي ,ع .(2021) .سياسات تسيير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين المحددات والآثار الإقتصادية -دراسة حالة دول شمال إفريقيا .*رسالة دكتوراه)غير منشورة .(*كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير -جامعة غرداية ,الجزائر.
- مفتاح ,ص .(2020) .نوعية المؤسسات وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر -دراسة قياسية .*دكتوراه)غير منشورة .(*كلية العلوم الإقتثادية والتجارية وعلوم التسيير ,جامعة جيلالي اليابس -سيدي بلعباس -الجزائر.

2- المقالات:

- أبو زايد ,ع .ع .(2017) .دور النظم الخبيرة في جودة اتخاذ قرارات الادارة العليا في وزارة الصحة الفلسطينية .أكاديمية الادارة والسياسة للدراسات العليا ,جامعة الأقصى بغزة.
- أحمديحي ,م .ع .(2022) .دور الاقتصاد الرقمي في إحتواء أزمة كورونا .*المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية* , *13*(03), 1409- 1436.
- الجندي ,أ .ف& .,حنفي ,ش .أ .(2022) .العلاقة بين الإقتصاد الرقمي والنمو الإقتصادي: تحليل قياسي لبعض الدول العربية .*المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر* .56 - 26 ,(03)*01* ,
- الحملاوي ,ف& .,حسين ,ع .ي .(2022) .المحددات الإقتصادية والقانونية للإستثمار الأجنبي المباشر في مصر .*المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*.1120-1087 ,(01)*03* ,
- االصانع ,م .ج .(2015) .إمكانية تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات كمصدر للميزة التنافسية -دراسة ميدانية في عدد من كليات جامعة الكوفة .*مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية*.183-166 ,(33)*11* ,
- الصبيحي ,ف .هـ .(2016) .دور الإستثمار المحلي والإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية -دراسة مقارنة للعراق مع الدول المجاورة للمدة .(2010-1990)*مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية* - 129 ,(15)*08* , 135.
- الطحان ,ج .ز .,عبد العزيز ,أ& .,آخرون .(2010) .الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية .*مجلة الإدارة والإقتصاد*)العدد .135-113 ,(85
- المعاضيدي ,ح .ز .(2021) .واقع مؤشرات الاقتصاد الرقمي في عدد من الدول العربية: دراسة وصفية تحليلية .*مجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية*.186 - 171 ,(05)*01* ,
- المولى ,إ .,النمرات ,ع& .,آخرون .(2021) .العملات المشفرة وعلاقتها بالإقتصاد الرقمي.93- 83 ,*10(03)* .
- الهادي ,م .ف& .,الميع ,هـ .آ .(s.d.) .أثر الإقتصاد الرقمي على مستقبل الوظائف في السودان .كلية الدراسات العليا , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- برنه ,ع .ا& .,شربي ,م .ا .(2021) .تغييرات سعر الفائدة وأثره على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة .(2018-1990)*مجلة البشائر الإقتصادية*.131-114 ,(01)*07* ,
- بن زيدان ,ا .,قاسي ,آ& .,عزو ,ر .(2018) .التجارة الإلكترونية كمظهر من مظاهر الإقتصاد الرقمي .*مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال*.34- 21 ,(01)*02* ,
- بن عمر ,خ& .,بورزامة ,ج .(2019) .واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر بين معيقات التوسع ومتطلبات النجاح .*مجلة بحوث إقتصادية عربية*)العدد.116 - 92 ,((80)

- بوعافية ,ر .(2018) .التجارة الإلكترونية والإستثمار عبر شبكة الأنترنت الاطار النظري والتطبيقي .*مجلة الإقتصاد الجديد ,* *01*(18), 153 - 172.
- بوفليح ,ن& .,طرشي ,م .(2018) .التجارة الإلكترونية في الدول العربية بين الواقع والمأمول .*مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا*.46 - 37 ,(19)*14* ,
- حنيش ,أ .(2022) .الإقتصاد المعرفي في الدول العربية –دراسة تحليلية لمؤشر المعرفة العالمي .*مجلة إعادة هيكلة الإقتصاد والنمو في الإقتصاد العالمي*. 74- 61 ,(02)*16* ,
- راضي ,م .ا .,بدر ,أ .م& .,دبنا ,ع .ا .(2023) .دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق الاستدامة البيئسة في الوطن العربي في الفترة (2019-2005)بإستخدام مؤشر .CO2*المجلة العلمية التجارة والتمويل*)العدد الاول.34 -1 ,(
- رشاد ,إ .م& .,حديد ,م .ح .(2022) .الإستثمار الأجنبي المباشر واثره على الإقتصاد العراقي ومسؤولياته الاقتصادية والإجتماعية .*المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية)العدد* .112-101 ,*(75*
- رضوان بوحيلة، و عبد الحميد بلعباس. (2022). الإذاعة في العصر الرقمي: واقع وتحديات. *مجلة العلوم الاجتماعية والإجتماعية، 12(01)*، 451-463. الجزائر.
- زكي حسن ,ا .م .(2019) .الإقتصاد الرقمي)مزاياه، تحدياته، تطبيقاته .(*مجلة روح القوانين*)العدد.46- 2 ,((85)
- سعدوني ,ا& .,محروس ,م) .بدون سنة .(الضريبة الرقمية وآثارها على الدول العربية –دراسة تحليلية.5102-5076 .
- سفيان خروبي. (2022). مجهودات الدولة الجزائرية للتوجه نحو الاقتصاد الرقمي–طموحات كبيرة وانجازات متواضعة. *مجلة الميادين الإقتصادية، 05(01)*، 163-182.
- طالم ,ص .(2022) .التحديات الضريبية الناشئة عن الإقتصاد الرقمي والجهود المبذولة لمعالجتها.93 - 67 ,(01)*11* .
- عبد القادر طارق اسماعيل. (2021). الضرائب على الاقتصاد الرقمي. (صندوق النقد الدولي، المحرر) *دراسات اقتصادية*(81)، 2 - 38.
- عبد الجبار ,س& .,محمد ,م .(2013) .الاستثمارات الأجنبية في العراق ودورها في التنمية الإقتصادية .*مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعية*)العدد الخاص بمؤتمر الكلية.438 - 414 ,(
- عبيد المحمدي ,م .خ& .,الحياني ,م .خ .(2021) .أثر محددات الإستثمار في الإقتصاد العراقي للمدة-2004) :(2018 دراسة قياسية .*مجلة اقتصاديات الأعمال)العدد* .132 - 111 ,*(01*
- عزوز ,ع& .,بولعسل ,ل .(2020) .مساهمة البنية التحتية للنقل في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة "حالة الدول العربية ."*مجلة الاستراتجية والتنمية*.216-198 ,(06)*10* ,
- على ,م& .,يحي ,أ .(2022) .دور الإقتصاد الرقمي في إحتواء أزمة كورونا .*المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية*.1446 - 1409 ,(03)*13* ,
- غربي ,ي .س& .,نوي ,ط .ح .(2018) .علاقة سعر صرف الدينار/الدولار بسياسة جذب إستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة .(2015-1990)*مجلة البشائر*.236-219 ,*07, 01* ,
- غوال ,ن& .,العجال ,ع .(2018) .البيئة الرقمية للدول العربية وانعكاساتها على تفعيل الاقتصاد المعرفي .*مجلة التنمية الإقتصادية*)العدد.82 - 67 ,((06)

- فراح ,ر& .,فرحي ,ك .(2015) .متطلبات الإعمال الإلكترونية في العالم العربي بين الواقع وضرورة التحسين .*مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة*)العدد.171 - 149 ,((32))
- فين ,إ .,هايش ,ن& .,ماثيو ,س) .بدون سنة .(*عرض عام لمنظونة التكنولوجيا التكنولوجيا المالية ومستقبل التمويل*.ورقة.
- قاصدي ,ف& .,طفياني ,م .(2021) .دور عقد البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T)في إنجاز مشاريع البنية التحتية للطاقات المتجددة .*مجلة جامعة أسيوط للبحوث البيئية*.19-1 ,*24(01)* ,

- محمد ,ع .أ .(2022) .دور الإقتئاد الرقمي في إحتواء أزمة كزرونا .*المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية* , *13*(03), 1409 - 1446.
- مدادي ,ع .ا .(2012) .دراسة تحليلية لمحددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع إشارة خاصة إلى البلدان العربية .*مجلة الإقتصاد الجديد*)العدد .132 - 111 ,(07
- مسعداوي ,ي .(2008) .تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية .*مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية)العدد الثالث*.194 - 162 ,(
- موساوي ,آ .(2021) .تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)أساس الاقتصاد الرقمي-دراسة حالة الجزائر الفترة .(2017-2007)*مجلة المنهل الاقتصادي*.606-591 ,(03)*04* ,
- موساوي ,س& .,تقورت ,م .(2023) .قراءة في مؤشرات الإقتصاد الرقمي في الصين .*مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة* , *06*(01), 99 - 118.
- موفق ,أ& .,خضير ,س .(2010) .الإستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الإقتصادية -نظرة تقويمية .*المجلة الإدارة والإقتصاد* , *42*(02), 136 - 357.
- نادية غوال، و العجال عدالة. (2018). البيئة الرقمية للدول العربية وانعكاساتها على تفعيل الإقتصاد المعرفي. *مجلة التنمية الاقتصادية*(العدد(06))، 67 -82.
- نافع ,ز& .,شعباني ,م .(2020) .تحديات الحكومة الإلكترونية في الجزائر -الجريمة الإلكترونية نموذجا .*مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*.794 - 780 ,(01)*13* ,
- نعمة ,ن .ح& .,نجم ,ر .م .(2019) .تسخير الرقمنة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030تجربة إمارة دبي .*المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك*.122 - 100 ,(01)*11* ,
- هادي ,د .ع& .,البحطيطي ,ع .ا .(2022) .دور الإقتصاد الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة في اليابان في الفترة من 2022حتى .2022*مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية*.717 - 705 ,(05)*49* ,
- يحياوي ,ن& .,يوسف ,م .(2017) .التجارة الإلكترونية وآثارها على إقتصاديات الأعمال العربية .*المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية*)العدد.191 - 179 ,((06)
- يوسف بلمليايي. (2022). إشكالية جباية الاقتصاد الرقمي. *مجلة الإستثمار والتنمية المستدامة، 01*(02)، 82 -95.
- يونس ,خ .م .(2020) .الحكومة الإلكترونية .*مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية*.(04)*04* ,

3- التقارير:

إستعراضات التنمية الرقمية لعام 2021 الدليل الاسترشادي(النموذج المعياري). (2021). بيروت - لبنان.

الإسكوا ,م .ا .(2018) .*آفاق الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربي* .(2022)*الإقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية)الواقع والتحديات.(*

البار ,ع .م .(2022) .الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية)الواقع والتحديات .(*مركز البحوث والمعلومات*.105-1 ,

القومي ,م .ا .(2021) .(Éd.) .الابعاد التنموية والاستراتيجية للأمن السيبيراني في دعم الإقتصادات الرقمية والمشفرة - مسارات التجربة المصرية في ضوء التجارب العالمية .*(326)* .سلسلة قضايا التخطيط والتنمية.

بوجاني ,ع .ا .(2021) .العولمة .*البصائر للدراسات القانونية*)العدد الخاص)ديسمبر .182 - 170 ,((2021

حمدوش ,و& .,علماني ,ل .(2018) .الصيرفة المحمولة كمدخل معاصر للإقتصاد الرقمي: واقع وآفاق.

حمدوش ,و& .,عماني ,ل ,2018) .نوفمبر 28و .(29الصيرفة المحمولة كمدخل معاصر للإقتصاد الرقمي: واقع وآفاق .p . الجوائر.

زايدي ,ك .,جمال ,ق .ح& .,آخرون .(2022) .الإستثمار الأجنبي المباشر .*سلسلة كتيبات تعريفية موجهة إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي)العدد .(41* صندوق النقد العربي.

زايدي ,ك .,قاسم ,ح& .,آخرون .(2022) .الاستثمار الأجنبي المباشر .*سلسلة كتيبات تعريفية)العدد .(41* صندوق النقد العربي ,أبو ظبي-الإمارات العربية المتحدة.

زوبير عياش، و هندة مدفوني. (بلا تاريخ). البنية التحتية للإقتصاد الرقمي في الجزائر: الواقع والمؤشرات دراسة مقارنة بين الجزائر والدول العربية. *الملتقى الوطني الثالث حول المستهلك والإقتصاد الرقمي: ضرورة الإنتقال وتحديات الحماية*. المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف- مليلة.

سماحي ,م .(2015) .التسويق الإلكتروني وشروط تفعيله في الجزائر -دراسة حالة الاتصالات في الجزائر .جامعة وهران.2-)بدون سنة .(*سياسات المنصات الرقمية الوطنية*.وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

سياسة المنصات الرقمية الوطنية) .بدون سنة .(المملكة العربية السعودية.

شيخي ,غ& .,شيخي ,خ .(2018) .الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في دعم النمو الإقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية .(p. 30) .,بومرداس.

عامر ,ه .(2018) .محددات رضا الزبائن في بيئة الأعمال الإلكترونية -إقتراح نموذج للقياس في قطاع الخدمات في الجزائر . جامعة عمار ثلجي الأغواط ,الجوائر.

عياد ,خ .(2021) .محاضرات في مقياس استثمار دولي .*ثالثة ليساني تجارة دولية وإمداد* .كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير -جامعة البليدة ,الجزائر.

مسالته ,س .(2017) .دور سياسات التسويق المباشر في تحسين آداء الخدمات وتحقيق الميزة التنافسية -دراسة ميدانية لبعض المءسسات الإلقتصادية بولاية سطيف .جامعة سطيف ,1-الجزائر.

(بدون سنة). مشروع استراتيجية التحول الرقمي(2020-2030). مطبوعة الامم المتحدة الإسكوا. (2018). آفاق الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية.

(2021). مناخ الاستثمار في الدول العربية. (بدون سنة). الأطر التشريعية لبيئة الاعمال في السعودية. الامم المتحدة الاسكوا.

(2022). الإقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية(الواقع والتحديات).

مؤشر الاقتصاد العربي 2022مرحلة ما بعد كوفيد 19-وآفاق التعافي والنمو الإقتصادي العربي .(2022) .الامارات العربية المتحدة .الإمارات العربية المتحدة. التقرير السنوي لسنة 2022. هيئة الإتصالات والفضاء والتقنية. (2023).

التقرير السنوي(2020-2021). العربية السعودية: وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

مؤشر الاقتصاد العربي 2022 مرحلة ما بعد كوفيد-19 وآفاق التعافي والنمو الإقتصادي العربي.

(بدون سنة). سياسة المنصات الرقمية الوطنية. (2019). تقرير ممارسة أنشكة الإعمال 2020 -مواصلة وتيرة الاصلاحات

مناخ الاستثمار في الدول العربية 2022 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

4- المواقع الإلكترونية

- (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 26 03, 2023، من https: //itu.int/net4/wsis/2023/AR: https: //itu.int/net4/wsis/2023/AR
- (23 6, 2022). تاريخ الاسترداد è 3, 2023، من http: //www.ncc.gov.sa/ar/: http: ///www.ncc.gov.sa/ar
- (27 6, 2022). تاريخ الاسترداد 5 3, 2023، من https: //www.ncc.gov.sa/ar/: https: ///www.ncc.gov.sa/ar
- (21 4, 2023). تاريخ الاسترداد 23 03, 2023، من http: //www.ncc.gov/gov.sa/ar/.
- (2023). تاريخ الاسترداد 14 05, 2023، من http: //taoqresearch.org.
- http: //industrie.gov.dz/aipa/. (2023). تم الاسترداد من وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني.
- http: //www.istitlaa.ncc.gov.sa. (23 3, 2023). تاريخ الاسترداد 23 2, 2023، من منطة استطلاع: http: //www.istitlaa.ncc.gov.sa
- http: //www.my.gov.sa/wps. (6 05, 2023). تاريخ الاسترداد 2023 4, 2023، من http: //www.my.gov.sa/wps
- المركة الوطني للتنافسية. (15 05, 2023). تاريخ الاسترداد 24 04, 2023، من http: //www.ncc.gov.sa/ar/Roforms
- المركز الوطني للمنافسة. (25 11, 2023). تاريخ الاسترداد 03, 203، من http: //www.ncc.gov.sa/ar/Roforms

* ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 .....

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): عويسي مبروز الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالب

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 207990429 والصادرة بتاريخ 2022/06/04

المسجل(ة) بكلية / معهد: العلوم الإقتصادية والتجارية قسم: العلوم التجارية

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: تأثير البنية التحتية الرقمية على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية - دراسة مقارنة الجزائر السعودية

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2023/06/11

توقيع المعني (ة)